الباب الأول

النظرية والفكر

- أصول الفكر الغربي وروافده..
  نحو منهجية علمية للنقد ..... د.جعفر شيخ إدريس
- الفكر السياسي الإيراني
  بين الإصلاحيين والمحافظين ..... أ. أنور الخضري
- التيارات الفكرية
  داخل الإدارة الأمريكية الجديدة ..... د. باكينام الشرقاوي
- أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي ..... أ. محمد إبراهيم مبروك

أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد

د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

ملخص الدراسة

لن تستطيع دراسة واحدة أن تتعرض للفكر الغربي كله عرضًا أو نقدًا، ولكن هناك مرتكزات ومداخل تعد أصـــولاً لهذا الفكر وروافده. وربما يكون الأهم من ذلك هو تحليل الأبعاد والتجليات الفكرية الغربية المؤثرة في واقع المســـلمين الحالي والمســـتقبلي، ومن ثَم البحث عن سُبل لنقدها باستخدام المنهج العلمي الرصين، ومقارنتها بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والفكر الإسلامي الثاقب.

ويمكن القول: إن هناك تيارين أساســـيين يشـــكِّلان أصول الفكر الغربي بشـــكل عام، أولهما: وهو التيار الغالب في المؤسســـات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشـــر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سمّاه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين والكنيســـة. وثانيهما: هو التيار المحافظ الـــذي ظل مرتبطًا بالدين النصراني، وإن بدرجات متباينة، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. مع التسليم بأن الفكر الغربي فيه تيارات أخرى مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي.

وكون الدراسة تحلّل مرتكزات الفكر الغربي في أصلين اثنين، لا يعني أنهما النبراس الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن منهم من ظل منتميًا إلى الدين، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

غير أن الأكثر أهمية وأولوية في هذا الإطار، هو بناء خطاب علمي ناقد لمرتكزات الفكر الغربي وأصوله وتجلياته، يســـتند إلى ذات المنهج الجدلي الذي اتبعه علماؤنا الســـابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفيهم من المسلمين وغير المسلمين، من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

يتضمن ذلك المنهج ثوابت عدة أهمها: عدم تحريف كلام الخصم بزيادة أو نقصان.

والتأكيد على أن لازم القول ليس بقول، بمعنى أنه لا يُنْسَـــب إلى الخصم قولٌ يلزم لزومًا عقليًّا عن قوله، ما دام أنه لم يصرِّح به.

وكذلـــك تمييز ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل، ومن ثم انتقاد الثاني وتزيفه، وعدم التردد في إقرار الأول وإثباته.

إضافة إلى التأكيد على عقلانية الرد على الخصم بالحجج العقلية الدامغة.

أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد

د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

مقدمة:

من البديهي أننا لن نستطيع أن نتعرض للفكر الغربي كله عرضًا أو نقدًا في هذه الدراسة المختصرة، ولهذا فسنكتفي بما نراه أصولاً لهذا الفكر وروافده، ومن ثَم نعرِّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين حاليًا، أو ما نظنه مستقبلاً، ولن نركز كثيرًا على شرح الفكر، فإن كثيرًا منه معروف، لكننا سننشغل بنقده باستخدام المنهج العلمي، وبمقارنته بحقائق الدين الإسلامي والفكر الإسلامي.

المنهج العلمي المراد.. سمات ومرتكزات:

المنهج العلمي الذي نريد اتباعه في نقدنا هذا هو منهجٌ اتبعه علماؤنا السابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفيهم من المسلمين وغير المسلمين، وهؤلاء العلماء من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

ومما تميز به هذا المنهج:

أولاً: أن أصحابه كانوا حريصين على أن يقرّروا أقوال مخالفيهم كما هي، فلم يزيدوا عليها ولم ينقصوا منها. وهذا أمر مهم؛ لأن الذي يحرِّف كلام خصمه لا يكون قد انتقده، بل انتقد شخصًا اخترعه من خياله. وهذا أمر قد يزيد الخصم إصرارًا على رأيه الذي يراه الناقد باطلاً، وقد يكون فيه تضليل للذين يثقون بالناقد، فيظنون أن ما قاله عن خصومه حق. ومن أمثلة ذلك ما فعله الشهرستاني.

ثانياً: كان من القواعد التي التزموا بها أن لازم القول ليس بقول. وعَنَوْا بذلك أنه لا يُنْسَب إلى الخصم قولٌ يلزم لزومًا عقليًّا عن قوله، ما دام أنه لم يصرِّح به. من أوضح الأمثلة على ذلك قول المعتزلة: إن الإنسان يخلق أفعاله الاختيارية. يلزم عن هذا القول أن هناك أشياء لا يخلقها الله تعالى، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهل نقول: إن المعتزلة ينكرون هذه الآية؟ كلا؛ لأنهم لم يصرِّحوا بشيء كهذا.

ثالثاً: كانوا يميزون بين ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل فينتقدون الثاني ويزيِّفونه، ولا يترددون في إقرار الأول. من أمثلة ذلك ما قاله الإمام الغزالي في مقدمة كتابه تهافت الفلاسفة، فقد قال رحمه الله: «القسم الثاني: ما لا يصدم مذهبهم فيه أصلاً من أصول الدين، وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والرسل منازعتهم فيه.. ثم ذكر مثالاً على ذلك بكسوف القمر. ثم قال: وهذا الفن أيضًا لسنا نخوض في إبطاله؛ إذ لا يتعلق به غرض، ومن ظن أن إبطال هذا من الدين فقد جنى على الدين وضعَّف أمره، فإن هذه الأمور تقوم

عليها براهين هندسية حسابية لا يبقى معها ريبة، فمن يطّلع عليها ويتحقق أدلتها إذا قيل له: إن هذا على خلاف الشرع، لم يسترب فيها، وإنما يستريب في الشرع. وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقه، أكثر من ضرره ممن يطعن فيه بطريقه. وهو كما قيل: عدو عاقل خير من صديق جاهل».

رابعاً: وكان منهم من ينتقد دعاوى المخالفين نقدًا عقلانيًّا بحتًا، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه التي رد فيها على المخالفين ككتاب (الرد على المنطقيين)، وكتابه الكبير المسمى (درء تعارض العقل والنقل).

خامساً: وكان الكثير منهم يقارن بين الأفكار التي ينتقدها؛ ليبين أنها رغم بطلانها فإن فيها ما هو أقرب إلى الحق من غيره.

سادساً: ومما لا شك فيه أنهم كانوا يقارنون بين الفكر الذي ينتقدونه، والقول الحق الذي يعتقدونه، لكن هذه المقارنة أيضًا كانت عند الكثيرين منهم مبنية على حجج وبراهين.

سابعاً: مما يتطلبه هذا المنهج العلمي بيان الآثار المترتبة على الأقوال حسنة كانت أم سيئة.

نقول أخيرًا: إن هناك أمرًا يجب التنبه إليه، وهو أن التزام المنهج العلمي لا يعصم من الخطأ حتى في العلوم الطبيعية. ولذلك تجد الملتزمين به يرد بعضهم على بعض؛ ليبين خطأه، ويبين الصواب الذي اعتقده. وهذا ما كان يفعله أولئك العلماء المسلمون. قد يقول قائل: ما فائدة المنهج العلمي إذن؟ نقول: فائدته أولاً أنه وإن كان لا يعصم من الأخطاء إلا أنه يقلِّلها. وفائدته ثانيًا أنه يمكِّن المختلفين من التحاور والرجوع إلى الحق.

سنحاول إذن أن نلتزم بهذا المنهج العلمي في تناولنا للفكر الغربي، وسنركز على جوانبه الجوهرية وجوانبه التي كان لها -وما يزال- تأثير كبير على المسلمين. كما سنحاول أن نبين مدى موافقة هذا الفكر وهذه القيم الغربية للإسلام ومدى مخالفتها له.

إن الفكر الغربي يجمع تيارين كبيرين:

أحدهما هو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سماه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين.

والتيار الآخر: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطًا بالدين النصراني نوعًا من الارتباط، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. لكن الفكر الغربي كانت -وما تزال- فيه تيارات مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي، ثم إن كونه غربيًّا لا يعني أنه الفكر الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن من الغربيين من ظل منتميًا إلى الدين كما قلنا، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

الحركة التنويرية Enlightenment

سمى الغربيون الفكر الجديد هذا بالفكر المستنير، وسموا عهده بعهد العقل (Age of Reason)، واعتقدوا أن العقل هو الذي يمثّل المشروعية والمرجعية النهائية في كل نواحي الحياة البشرية من أخلاق، وسياسة واقتصاد، وعلوم طبيعية واجتماعية، وقضايا دينية وفلسفية.

ولما كان استعمال العقل والاعتماد عليه يقتضي أن يكون الإنسان حرًّا لا تقيده قيود تشلّ تفكيره وتعبيره؛ فقد ركزوا تركيزًا كبيرًا على قضية الحرية.

ولما كان هذا الاتجاه العقلاني ردّ فعل للتقليد الذي كان سائدًا في مجال الدين والفلسفة، بل وحتى العلوم الطبيعية، فقد تميز بحدة نقده للأفكار المتوارثة، وتشجيعه للناس عامة بأن يستعملوا عقولهم، ويحرِّروا أنفسهم من التبعية العمياء، وكان يهدف بذلك إلى إعطاء عامة الناس حرية أكبر، تتمثل فيما أسموه

بحكـــم الذات والحقوق الطبيعيـــة والقانون الطبيعي والربوبية الطبيعية أو الإله الطبيعي.[1]

وقد كانـــت هـــذه المبادئ ثـــورة علـــى اللاهوتية، والأليكاركية (حكم الأقلية)، والارستقراطية، والقانون الإلهي للملـــوك. لقد كان عهد التنويـــر عهدًا مفارقًا للقرون الوسطى التي تميزت بالسلطة الدينية والاقتصاد الموجه، والرقابة على الآراء، إلى عهد الكلام العقلاني، والتقويم الشخصي، والجمهورية، والليبرالية، والطبيعة naturalism [2]، والمنهج العلمي، والحداثة.

ولمـــا كانت التنويرية حركة اشـــترك فيها عدد كبير من المفكرين؛ فإنها لم تكن تمثل فكرًا واحدًا متســـقًا، بل كان هناك تناقض بين أقوال مؤسسيها. لكن المبدأ الذي كان يجمعهم هو عدم التسليم بالموروثات الدينية والفلســـفية وغيرها، والتشـــكيك فيها ونقدها نقدًا عقلانيًا كما يتصورون.

في التنويرية القليل مما هو حق ومفيد، والكثير مما هـــو باطل وضالّ. وكثير من هذا الأخير كان بســـبب الظروف الخاصة بأوروبا.

وإذا كان المنتمون إلى الحركة التنويرية مختلفين بل متناقضين، كما تقول مراجع هذا الفكر، فإن منهم من كان أكثر شهرة وتأثيرًا من غيره. من هؤلاء الفيلسوف الألماني الشـــهير عمانيويل كانْت الذي سنبدأ بما كتبه فـــي مقدمة مقال له بعنوان «إجابة عن الســـؤال: ما التنويريـــة؟» الـــذي تقول المراجع: إنـــه كان من أكثر كتاباته ذيوعًا وتأثيرًا؟

(١) الألوهية الطبيعية deism هي الاعتقاد في خالقٍ خلقَ الخلقَ، ثم تركه وشأنه فلا يتدخل في سير حركته الطبيعية ولا الاجتماعية.

(٢) مبدأ ينكر كل التفســـيرات الروحية والخارجة عـــن الكون لما يحدث فيـــه، ويقول: إن العلوم الطبيعية هي وحدها الأســـاس لكل ما يمكن أن يعلم.

يقول (كانت) - وأنا هنا أترجم عن إحدى الترجمات الإنجليزية المنشورة على شبكة الإنترنت -:

«إن التنويرية هي خروج الإنسان من عدم النضج الذي فرضه على نفسه. وعدم النضج هو عدم مقدرة الإنسان على أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره. ويكون عدم النضج هذا مفروضًا على الإنسان من نفسه عندما لا يكون سببه عدم الفهم، ولكن عدم العزيمة والشجاعة في أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره .. «لتكن لك الشجاعة على استعمال فهمك». هذا هو شعار التنويرية.

هناك فرق بين أن يعطِّل الإنسان عقله، ويعتمد على غيره في فهمه، وبين أن يستعين بغيره على الفهم. الأول هو المذموم، وأما الثاني فلا يمكن أن يتكون فهم مستقيم إلا به، وإلا كان على كل إنسان أن يبدأ من جديد كلما أراد أن يفكر في أمر من الأمور.

هذا في مجمله كلام صحيح، لا يعترض عليه المسلم، بل يجد له أصلاً في دينه وكلام علمائه كما سنبين، لكن هناك فرق بين أن يعطِّل الإنسان عقله، ويعتمد على غيره في فهمه، وبين أن يستعين بغيره على الفهم. الأول هو المذموم، وأما الثاني فلا يمكن أن يتكوَّن فهم مستقيم إلا به، وإلا كان على كل إنسان أن يبدأ من جديد كلما أراد أن يفكر في أمر من الأمور.

لكن (كانت) -كما يقول أحد مقدمي مقاله هذا- كان كسائر التنويريين، يعني بهذا الاستقلال أن لا يعتمد الإنسان على تشريع ديني، بل ولا حتى على إرادة الله تعالى.[1] وإنما يعتمد فقط على عقله؛ لأن العقل مكون بطريقة تمكِّن صاحبه من الوصول إلى الحقائق بغير استعانة بتلك المراجع الدينية.

هذا الاعتقاد الذي ساد كما ذكرنا في القرن الثامن عشر كان فيما يبدو لي الأساس الذي اعتمدت عليه كل أنواع الفكر الغربي في كل مناحي الحياة تقريبًا، سواء في ذلك ما كان منها حسنًا وما كان سيئًا.

فالدعوة إلى اعتماد الإنسان على نفسه في الفهم قادت إلى الفردية، ثم إلى الأنانية. وكانت أيضًا سببًا في الدعوة إلى المساواة، ثم الدعوة إلى أن يكون الناس هم الحاكمين لأنفسهم، لا يعتمدون في ذلك على رضا ربهم، ولا على تشريع منزَّل من عنده، ولا يرضون بأن يكون الحكم ملكيًا أو حكم قلة.

وهذا هو الذي دعاهم إلى العودة إلى الحكم الديمقراطي الذي كان سائدًا في أثينا لفترة من الزمان. وعدم الثقة بالأديان وكثرة النقد الموجّه لها أدى إلى التسامح الديني؛ لأنه إذا كان كل دين مشكوكًا في صحته، فما مسوّغ شدة الخلاف بسببه، وما مسوغ امتناع أي واحد من البشر في أن يختار منه ما شاء؟ وقد اغتر كثير من الغربيين بالدعوة إلى الاعتماد على العقل، فلم يميزوا بين استعمال العقل والسير مع الهوى، بل حسبوا أن كل ما يخطر ببال أحدهم مما يراه محققًا لما يظن أنه مصلحة أو ما يراه مُشْبِعًا لما هو شهوة، إنما هو دليل على استقلاله واعتماده على عقله.

لماذا وقف التنويريون من الدين ذلك الموقف شبه العدائي؟ لهذا سببان:

أولهما: الاستكبار، فكثير من الناس لا يريد أن يكون لله تعالى سلطان عليه، ولا تشريع يُلزمه به، وهذا أمر قديم. فالقرآن يذكرنا بأن بعض الناس كانوا رغم اعترافهم بوجود الخالق ينكرون أن يكون سيبعثهم فيحاسبهم، أو أن يرسل لهم رسلاً يأمرونهم وينهونهم. ولأمثال هؤلاء قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ -٤٠].

أما السبب الثاني فهو أن هؤلاء التنويريين وكثيرين غيرهم من غير المسلمين لم يجدوا بين أيديهم كتبًا

(1) http://www-personal.ksu.edu/~lyman/english233/Kant-WIE-intro.htm

منزَّلة صحيحة يعتمدون عليها، بل اكتشفوا بعقولهم أن هذه الكتب لا يمكن أن تكون وحيًا من الله تعالى.

لكن الذي يؤخذ عليهم أنهم لم يبحثوا عن الدين الصحيح، بل اعتقدوا كما لا يزال يعتقد الكثيرون منهم أن الدين الوحيد هو دينهم، فإذا ثبت بطلانه فكل دين سواه باطل. وهذا ما حدث في عصرنا لرجل قال عن نفسه في كتابٍ له عن تجربته مع دراسة ما يسمونه بالكتب المقدسة. قال: «مما لا شك فيه أن تلك الدعوة إلى استعمال العقل كانت لها آثار حسنة. فهي التي خلَّصت الناس من تبعية كانت لآراء أرسطو طاليس حتى في المسائل الطبيعية. وهي التي خلَّصتهم من الخرافات التي كانت مرتبطة بالدين، كما خلصتهم من التبعية العمياء لرجاله الجهلاء».

وإذا كانت الحركة التنويرية قد بُنيت على أساس التعارض بين العقل والدين، فإن المسلمين لم يجدوا في كتاب ربهم ما يدعوهم إلى مثل هذا القول. إنهم يقرءون كتاب ربهم فيجدون أنه يصف الكفار، لا المؤمنين، بعدم الالتزام بالعقل. وهذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب أكبر كتبه في عدم التعارض بين الشرع والعقل[1]، لكن الشيخ لخَّص موقف علماء المسلمين من علاقة العقل بالشرع تلخيصًا وافيًا عندما قال في كتاب آخر:

«وأما أئمة أهل السنة كالصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة المسلمين، فهؤلاء أتوا بخلاصة المعقول والمنقول؛ إذ كانوا عالمين بأن كلا من الأدلة السمعية والعقلية حق، وأنها متلازمة. فمن أعطى الأدلة العقلية اليقينية حقها من النظر التام علم أنها موافقة لما أخبرت به الرسل، ودلَّته على وجوب تصديق الرسل فيما أخبروا به. ومن أعطى الأدلة السمعية حقها من الفهم علم أن الله أرشد عباده في كتابه إلى الأدلة العقلية اليقينية التي بها يُعلَم وجود الخالق، وثبوت صفات الكمال له»..

إلى أن قال: «فدل على أن مجرد العقل يوجب النجاة، وكذلك مجرد السمع، ومعلوم أن السمع لا يفيد دون العقل، فإن مجرد إخبار المخبر ليس بدليل إن لم يُعلَم صدقه، وإنما يعلم صدق الأنبياء بالعقل».

لكن المؤسف حقًّا أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الحركة التنويرية تدعو الناس في الغرب إلى استعمال عقولهم، وكانت بلا شك من أسباب نهوضهم، كان العالم الإسلامي قد وصل إلى ما يقرب من درجة الحضيض في التبعية والتقليد وقبول الخرافات. ولا بد أن هذا كان سببًا، بل ربما كان السبب الأساس، في تخلفه بالنسبة للغرب.

لكن الأمر الذي أراه غريبًا ومحيرًا هو تأثر بعض علمائنا بمسألة التعارض بين العقل والشرع حتى صاروا يَصفون بالعقلانية، أو بصاحب المذهب العقلاني، كل من يرون فيه انحرافًا عن الدين الحق. مع أنك تقرأ كتاب الله تعالى كله من أوله إلى آخره فلا تجد فيه أن الله تعالى عزا ضلال أحد إلى اعتماده على عقله، وإنما يعزو ذلك إلى اتباعه لهواه. وقد بيَّن الله سبحانه وتعالى ذلك في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

القيم الغربية:

يلاحظ على حديث معظم الغربيين عن القيم الغربية ما يلي:

أولا: أنهم يُدخِلون فيها كل ما هو سائد عندهم اليوم في مجال السياسة أو الاقتصاد، أو الحياة الاجتماعية أو الدين، أو غير ذلك من غير تمييز بين ما هو من

(١) الكتاب هو المسمى بـ (درء تعارض العقل والنقل) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، وهو في طبعته هذه التي تشمل تعليقات المحقق والفهارس يتكون من أحد عشر جزءًا.

خصائصهم، وما هو أمر مشترك بينهم وبين غيرهم، وما هو أمر عابر يوشك أن يتغير. تراهم لذلك يدخلون في ما يسمونه بقيمهم أشياء **مثل**:

الحرية الفردية التي صارت تشكِّل حرية كل أنواع الاتصالات الجنسية بين المتراضين، الديمقراطية، حكم القانون، المحاكم العادلة، الانتخابات، القيم الخُلقية، التسامح الديني، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حق السفر.

ثانياً: القيم التي يعتزون بها هي -كما قال بعضهم- قيم انتقائية لا ذِكْر فيها لأمور مثل الشمولية التي نشأت أول ما نشأت في الغرب، ولا للاسترقاق الذي استفحل أمره في الغرب وبقي لمئات السنين.(١)

ثالثاً: ولا يفرِّق معظمهم بين ما هو قيم غربية، بمعنى أنها نشأت وترعرعت في الغرب، وبين ما كان مصدره غير غربي.

رابعاً: إذا ما تكلم بعضهم عن القيم الإسلامية؛ فإنهم لا يفرِّقون بين ما هو حاصل في البلاد الإسلامية، وبين ما هو من الدين الإسلامي.

خامساً: أن دعاتها لا يعترفون بفضل الإسلام على الغرب، وربما كانوا جاهلين به. لكن بعضهم يعترف بهذا الفضل، فها هو كاتب في جريدة بريطانية يقول: «إن معرفة بالإسلام، حتى لو كانت سطحية، تكشف عن تاريخ طويل من التطور العلمي، وأهمية العقل، والتسامح الديني، وحكم القانون. لماذا يعتقد الناس الآن أن هذه المبادئ المهمة إنما هي حقوق طبع محفوظة لفترة من فترات التاريخ الأوروبي؟» (٢)

وهذا كاتب غربي آخر يكتب مقالاً بعنوان (درس في الإنسانية للغرب المغرور) يقول في بداية مقاله: «إن كثيرًا من القيم الغربية - التي نعتقد أنها متفوقة- جاءت من المشرق، وغرورنا الأعمى يضرّ بمكانتنا في العالم».

ثم يمضي الكاتب ليقول: «إنه يعيش في دلهي بالقرب من بقايا العاصمة المغولية التي بناها الإمبراطور أكبر نهاية القرن السادس عشر». ويقول: «إنه في هذه العاصمة كان أكبر ينصت باهتمام إلى ما يقوله الفلاسفة والصوفية والعُبّاد من كل ملة، وهم يتناظرون في مزايا معتقداتهم، وهو ما يُعدّ أول تجربة في المحاورة الرسمية بين الأديان».

ثم يقول: «إن هذا كله حدث في الوقت الذي كان اليسوعيون يُشنَقُون في لندن، ويُقطَّعُون أرباعًا في تايبرن(٣) وفي أسبانيا والبرتغال. لقد كانت محاكم التفتيش تعذب كل من يتحدى معتقدات الكنيسة الكاثوليكية».

«... لقد كان أكبر رجلاً واحدًا تمثلت فيه كل القيم التي ندعي نحن في الغرب أنها قيمنا».(٤)

سادساً: صار كثير من الغربيين في زماننا هذا يدَّعُون أن قيمهم ليست قيمًا غربية أو أوروبية فحسب كما كانوا يقولون في الماضي، وإنما هي قيم إنسانية صالحة لكل البشر. والكثيرون منهم يدّعون هذا لمجرد تسويغ تدخلهم في شئون الشعوب الأخرى.

ما الدليل على أنها قيم إنسانية كما يدَّعون؟ إن الدليل إما أن يكون بكلام نعلم بيقين أنه كلام الله، وإما أن يكون بأدلة مِن العلوم الطبيعية أو النفسية. ولا نعلم في ذاك ولا في هذا ما يشير إلى أن أشياء مثل إباحة الشذوذ هي قيم إنسانية صالحة لكل الناس في كل زمان ومكان.

(1) Western Values, Wikipedia, the Free Encyclopedia.
(2) Medeleine Bunting, (The Convenient Myth that Changed a Set of Ideas into Western Values) Guardian News & Media 2008, published 4/9/2006.

(٣) TYBURN هو: اسم لقرية قديمة كانت تقع بالقرب من مدينة لندن، وكانت تُعرف بأنها مكان لتنفيذ الإعدامات العلنية.

(4) William Dalrymple, (A lesson in humility for the smug West), The Sunday Times, October 14, 2007

سابعاً: لكن ينبغي الاعتراف بأن القيم الغربية، لاسيما ما كان منها من باب الانحراف، بدأت تنتشر انتشارًا واسعًا في العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي. خذ مسألة أزياء النساء مثلاً؛ فإن ما تلبسه المرأة مبني في الثقافات الجاهلية كلها، بما فيها الثقافة الغربية، على أساس جذب أنظار الرجال. هذا كلام يقوله بالنسبة للغرب بعض قائدات ما يسمى بالحركة النسوية، يقلنه لا موافقة له، بل اعتراضًا عليه؛ لأنهن يردن للمرأة أن تكون مستقلة عن الرجال. وهو ما تقوله بعض اللائي منَّ الله عليهن بالإسلام. أذكر أن إحداهن قالت بعد أن تحجَّبت كلامًا فحواه أن تلك كانت أول مرة تشعر فيها أنها لبست شيئًا لنفسها لا للرجال.

دعوى بعض الغربيين المعاصرين بأن قيمهم قيم إنسانية عالمية دعوى لا دليل عليها؛ وذلك لأن مثل هذه الدعوى العريضة يجب أن تستند على أحد دليلين: فإما أن تكون كلامًا لله سبحانه في مصدر علمي يقيني، وإما أن تكون مما أثبتته العلوم التجريبية ولاسيما البيولوجية والنفسية. لكننا لم نجد أحدًا منهم يستدل بشيء من هذا.

والنساء عندنا في العالم الإسلامي انقسمن ثلاثة أقسام: فقسم سار في طريق النساء الغربيات فلم تعد ترى فرقًا بينهن وبين أولئك كما هو مشاهد على شاشات التلفاز. وقسم أراد أن يظل مستمسكًا بدينه، لكنه أراد في الوقت نفسه أن يراعي القيم الغربية. فلما كان القرآن الكريم يقول لها ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ..﴾ فإنها صارت تغطي شعرها وصدرها. لكنها لم تعد تلتزم ببقية ما يتطلبه الحجاب منها. فالمقصود من الحجاب -على عكس المقصود من اللبس الجاهلي- أن يكون حجابًا عن الرجال. والحجاب يعني أن تلبس ما يغطّي جسمها، ولا يكون شفافًا يكشف عما تحته، ولا يكون محددًا لمعالم جسمها. وقسم ثالث ظل بحمد الله تعالى مستمسكًا بالحجاب الشرعي.

ثامناً: ما السر في تأثر الناس هذا التأثر الشديد في العالم كله بانحرافات الثقافة الغربية ولاسيما في مجال المرأة؟ **لعل سبب ذلك أمران:**

أولهما: ضعف الاستمساك بالدين. قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ۝٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٥٩ -٦٠]. فكلما حصل التهاون في أداء الصلوات قوي الميل إلى الشهوات.

وقال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف:٢٧].

ثانيهما: التفوق الهائل الذي وصل إليه الغرب في كل مجالات العمران والاقتصاد والتسلح والإعلام وغيرها. والناس كثيرًا ما يربطون خطأً بين التقدم العمراني وصحة المذهب الذي يعتنقه أصحاب ذلك العمران. قال تعالى عن كفار قريش: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا ۝٧٣ وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم ٧٣-٧٤].

قال ابن كثير: «.. ويقولون عن الذين آمنوا مفتخرين عليهم ومحتجين على صحة ما هم عليه من الدين الباطل بأنهم ﴿خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾، أي أحسن منازل، وأرفع دورًا، .. يعنون فكيف نكون ونحن بهذه المثابة على الباطل، وأولئك الذين هم مختفون مستترون .. على الحق؟

تاسعاً: دعوى بعض الغربيين المعاصرين بأن قيمهم قيم إنسانية عالمية دعوى لا دليل عليها؛ وذلك لأن مثل هذه الدعوى العريضة يجب أن تستند على أحد دليلين: فإما أن تكون كلامًا لله سبحانه في مصدر علمي يقيني، وإما أن تكون مما أثبتته العلوم التجريبية ولاسيما البيولوجية والنفسية. لكننا لم نجد أحدًا منهم يستدل بشيء من هذا.

وإذا كان المقصود بالقيم الغربية هو كما قلنا القيم

السائدة في الغرب؛ فإن في هذه نفسها ما يدل على أنها لا يمكن أن تكون قيمًا إنسانية عالمية. كيف وليس في الغرب قيم ثابتة يقال عنها هذه هي القيم التي يستمسك بها الغرب؟

وفي ذلك يقول الدكتور علي مزروعي: «لقد تغيرت القيم.. تغيرًا سريعًا في الغرب.. في الوقت الذي تطورت فيه الثورات في التقنية وفي المجتمعات.. ومن أمثلة ذلك أن العلاقات الجنسية قبل الزواج كانت تُستنكَر استنكارًا شديدًا في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك قوانين تحظر الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج، وما يزال بعضها موجودًا في القوانين، وإن كان لا يطبَّق إلا قليلاً. وأما الآن فإن الجنس قبل الزواج أمر شائع إذا كان برضا الوالدين». ثم ذكر أمثلة أخرى منها أن الشذوذ كان يُعدّ جريمة في بريطانيا إلى عام ١٩٦٠م، وأنه بينما ألغت كل الدول الغربية عقوبة الإعدام، فإن الولايات المتحدة لم تلغها، بل زادت في السنين الأخيرة من عدد المحكوم عليهم بالإعدام.[1]

لقد تغيرت القيم.. تغيرًا سريعًا في الغرب.. في الوقت الذي تطورت فيه الثورات في التقنية وفي المجتمعات.. ومن أمثلة ذلك أن العلاقات الجنسية قبل الزواج كانت تُستنكَر استنكارًا شديدًا في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت هناك قوانين تحظر الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج

الديمقراطية:
ما علاقة الديمقراطية بالحركة التنويرية؟

من المؤكد أن تلك الحركة لم تكن هي التي اخترعت النظام الديمقراطي. لكنها كانت السبب في بعثه بعد ألفي عام من موته في مهده أثينا. لماذا بعثوه؟ لأنهم رأوا أنه أكثر النظم تماشيًا مع مبادئهم، ولاسيما مبدأ الحرية. فهم قد رفضوا الحكم الدكتاتوري ملكيًا كان أو غير ملكي. ورفضوا ما يسمونه بالأولغاركية oligarchy وهو حكم القلة المتسلطة، فوجدوا أن الديمقراطية هي حكم الشعب، لا حكم فرد أو بضعة أفراد. لكن السبب الأعظم في اختيارهم للديمقراطية -فيما يظهر- هو كونها تؤيد دعواهم بأن البشر ليسوا بحاجة إلى تدخل من قوة إلهية لتسيير شئونهم، بل هم قادرون على ذلك بحكم تكوينهم البشري. يظهر هذا جليًا في الحُجج التي يسوقها مفكروهم لتسويغ الديمقراطية.

وتنقسم هذه الحجج إلى نوعين، حجج فكرية فلسفية ساقها المفكرون من أنصار الديمقراطية، وحجج عملية قال بها بعض السياسيين.

تتلخص الحجج الفكرية الفلسفية في خمس حجج هي: العلم والمساواة، والحرية وحكم الذات، وكون الديمقراطية أحسن الخيارات المتاحة. وبما أننا لن نستطيع أن ندخل في تفاصيل هذه الحجج في مقالنا هذا، فقد رأينا أن نركز على واحدة منها نراها أهمها، وأما الحجج الأخرى فقد تعرضنا لها في كتيب عن مشكلات الديمقراطية وبدائلها الإسلامية، نرجو أن ييسر الله تعالى إكماله وإصداره.

العلم والأمانة:

العلم والأمانة شرطان لا يكون الحكم محققًا للغاية منه إلا بهما؛ لأن الذي يحكم بأن الأمر الفلاني يجب أن يُفعَل أو أن يُجتَنب إنما يقول هذا -أو إنما يجب أن يقوله- لما يعلم من النتائج التي تترتب على فعله أو تركه. لكن العلم وحده لا يكفي بل يجب أن تصحبه الأمانة، أي يجب أن يكون الحاكم قاصدًا للحق أو الخير، فلا يحكم بما يرى فيه مضرة، ويدعي أن فيه مصلحة. والقول بأن الحكم للشعب يفترض أن كل المواطنين عندهم من العلم والأمانة ما يجعلهم أهلاً لأن يكونوا هم المشرِّعين لأنفسهم. لكن هذا الافتراض عليه إشكالات كثيرة **منها**:

(1) http://www.alhewar.com/AliMazrui.htm

١- أنه لو كان الأمر كذلك ما كنا لنحتاج إلى اللجوء للأغلبية؛ لأن الذين يتساوون في العلم والأمانة لا بد أن يحكموا حكمًا واحدًا لا اختلاف فيه، أي أن يكون كل حكم لهم بإجماعهم. لكن اللجوء لحكم الأغلبية يفترض أن هناك اختلافًا بين الحاكمين. والخلاف لا يكون إلا بسبب الجهل أو سوء القصد أو هما معًا. فحكم الأغلبية إذن -الذي يعد اليوم جوهر الديمقراطية- يتناقض في حقيقتها مع أهم مسوغ من مسوغاتها.

٢- كما أنه لو كان كل المواطنين في كل وطن عالمين بمصالحهم لما احتاجوا إلى اكتساب علم جديد، يساعدهم على تصور أحسن لما هو خير لهم ولمجتمعهم. لكن الواقع أن الناس يسعون لاكتساب العلم ويعترفون بمدى تأثير ما اكتسبوه من معلومات على مواقفهم السياسية. فاكتساب العلم يؤثر إذن في نوع التشريع، أو الحكم الذي تحكم به الأغلبية. وكما أن العلم يؤثر فكذلك القيم تؤثر. فإذا ما سادت في المجتمع قيم غير التي كانت سائدة فيه قبل ذلك فقد تغيرت أحكامهم؛ بسبب المعايير الجديدة التي تبنوها.

٣- وإذا ادعى مدَّع بأن العلم مهما كان نوعه لا تأثير له في ما يحكم به الشعب، يقال له هذا كلام يشهد العقل ببطلانه. فالذي يقوم يصوِّت بـ(نعم) معبرًا عن قبوله لأمر ما بناء على تصوره بأنه يزيد من فرص الوطن في اكتساب الثروة مثلاً، سيصوت عليه بـ(لا) معبرًا عن رفضه له، بناء على معرفة جديدة بأنه يفعل عكس ذلك تمامًا.

إنه من المستحيل عقلاً أن يكون سببٌ ما هو العلة في قبول شيء، ويكون نقيض ذلك الشيء أيضًا علة في قبوله. ثم إن هذا معناه أنه لا داعي لاكتساب معارف جديدة إذا كان اكتسابها لا تأثير له في الأحكام.

٤- وإذا لم يكن العلم ولم تكن الأمانة في الشعب كله، فمن أين لنا أن نعلم أنهما في أغلبيته؟ لندع حسن القصد الآن جانبًا. وهل العلم -وبالتالي صواب الحكم- هو دائمًا في جانب الأغلبية؟

يقول نُقَّاد الديمقراطية: كلا، ويجعلون هذا من دعامات رفضهم لها. فلنبدأ بأول هؤلاء في التاريخ، أعني أفلاطون الذي يقول مبينًا جهل الحكام في النظام الديمقراطي:

«تصور شيئًا كالآتي يحدث في سفينة أو قافلة من السفن: مالك السفينة أكبر وأقوى من أي راكب، لكنه يعاني من ضعف في السمع والبصر، ولا يدري كيف يبحر بالسفن. والبحارة كلهم يتشاجرون في من يجدر به أن يكون ربان السفينة، كل واحد منهم يرى أنه يجب أن يكون هو ربانها، بالرغم من أنهم لم يتعلموا فن الملاحة.. بل إنهم ليصرون على أنه ليس هناك من فن ملاحة ما يمكن أن يُتَعَلَّم، ولذا فإنهم مستعدون أن يمزقوا إربًا كل من يدعي غير ذلك.

وما يزالون جميعًا متجمهرين حول مالك السفينة يرجوه كل واحد منهم بأن يترك الدفة له. وأحيانًا عندما يكون غيرهم في موضع القيادة فإنهم يقتلونه أو يرمونه في البحر. ثم إنهم يمخرون بالسفينة بعد أن خدروا المالك بالخمر أو العقاقير أو بشيء آخر، يمخرون بالسفينة، يقضون على كل مؤن السفينة، ويجرون بالسفينة بطريقة تُتَوقع من أناس أمثال هؤلاء.. إنهم لا يدرون ألبتة أن الربان يجب أن تكون له معرفة بالفصول، وبالسماء، وبالنجوم، وبالرياح، وكل شيء آخر عن السفن، إذا كان له أن يكون متحكمًا في السفينة. ولا يدرون أن هناك فنًّا يمكِّن الربان من أن يقرر في أي اتجاه يوجِّه السفينة، بغضّ النظر عما إذا كان الآخرون يريدون الذهاب إلى هناك أم لا. ولا يعتقدون أن أحدًا يمكن أن يتقن مثل هذا الفن».[1]

نقد أفلاطون للديمقراطية من أكثر أنواع النقد إحراجًا للغربيين؛ لأن قائله من أعظم فلاسفتهم، بل ربما عده بعضهم أعظمهم، حتى غلا فيه فيلسوف وعالم رياضيات بريطاني كبير فقال: «إن كل الفلسفة

(1) Republic,488a-d.

الغربيـــة لا تعـــدو أن تكـــون هوامش علـــى كتابات أفلاطون». وما يزالون يدرسون كتبه ويكتبون عنه كأنه رجل معاصر. ومع أن هـــذا النقد فيما يبدو هو نقد للحكم التنفيذي لا التشريعي الذي هو محل اهتمامنا، إلا أنه يمكـــن القول بأنه إذا جهـــل بعض الناس فن الحكم التنفيذي، فحرِيّ بهم أن يكونوا أجهل بالحكم التشريعي.

يقول بعض المدافعين عن الديمقراطية من منظِّريها المحدثين: إن نقد أفلاطون وأمثاله غير مقبول **لأسباب منها:**

أولاً: أن القرارات السياســـية قـــرارات خُلقية، وأن أفلاطون كان يفترض خطأً أنه من الممكن العلم بالقيم الخُلقية. لكننا في هذا العصر نرى أن هذا العلم غير متيسر، وبالتالي لا نرى أن هناك خبراء فيه كالخبراء في المسائل الحسية أو الطبيعية. وما دام الأمر كذلك فلا رأي أجود من رأي في الأمور الخُلقية، وعليه فمن حق الناس جميعًا أن يحكموا. وعليه فإن الديمقراطية التي تأخذ برأي الأغلبية هي خير طريقة للوصول إلى القرار السياسي.

لكن بإمـــكان المدافع عن رأي أفلاطـــون أن يقول: إذن فالديمقراطيـــة في رأيكم هذا إنما تصلح لمن كان موافقًا لكم في أن العلم بالصواب الخُلقي مســـتحيل. فالديمقراطيـــة لا تصلح إذن إلا فـــي جو ثقافي مثل هذا الذي نســـبتموه إلى العصـــر، ولا بد أنكم تعنون العصـــر في البـــلاد الأوروبية، وإلا فـــإن الناس في العالم كله ما يزالون يعتقدون بإمكانية العلم بحســـن الأخلاق وســـوئها. بل إن هناك أعـــدادًا كبيرة -ربما كانت الأغلبية- حتى في الغرب نفســـه ما زالت تؤمن مثل هذا الإيمان. وإلا فلماذا يكون موضوع الإجهاض في أمريكا موضوعًا سياســـيًا ساخنًا، بلغ من الحدة بحيث إن بعض من يسمون بأنصار الحياة قتلوا طبيبًا معروفًا بإجراء عمليات الإجهاض، واعتبروه قاتلاً.

ثم إن القرارات السياســـية ليســـت كلها أخلاقية، وعليه فحتى لو ســـلمنا بأن الناس في الغرب اليوم لا يعتقدون بإمكانية العلم بحسنها وسوئها، فإن المشكلة مـــا تزال قائمة. أفكل ما يقدم للمجالس التشـــريعية من مشـــاريع قوانين ودراسات حولها إنما هو مسائل خُلقية بحتة لا تؤثر فيهـــا الحقائق والأرقام والحجج العقلية؟!

وبإمكانـــه أن يقول: إن الدعوى بـــأن الحكم بقبول شـــيء أو رفضه حتى في المجال السياســـي هو حكم خُلقي بحت ليس بصحيح، ونحـــن نرى الناس يبنون أحكامهم على ما يعدونه -بحســـب مـــا توفر لديهم من معلومات- خادمًا لمصلحة شـــخصية أو عرقية أو حزبية أو قومية.

ثانياً: يرى النفعيون أنه حتى عندما تكون القرارات خلقية فإن الديمقراطيـــة هي خير الإجراءات، وذلك أنهم يجعلون القـــرارات على درجتين: الدرجة الأولى التي يعبِّر كل إنسان فيها عن اختياره عما يرى أنه في مصلحته الشخصية، وكونه محققًا لسعادته. هذا قرار لا علاقة له بالأخـــلاق. أما الدرجة الثانية فهي التي تُحسب فيها قرارات المرحلة الأولى، ويحكم بأن القرار النهائي هو الذي يحقِّق أكبر قدر من الســـعادة لأكبر عدد من الناس. وهذا هو القرار الأخلاقي.

وبإمكان مناصرو أفلاطون أن يقولوا: لكن رأي النفعيين هذا قائم على افتراض أن كل إنســـان أعلم بمصلحته، وما يحقق له ســـعادته، وهو افتراض باطل؛ وذلك لأن العلم بالمصلحة ليس مجرد شعور وهوًى، وإنما هو أمر مرتبط بحقائق موضوعية لا يتوفر العلم بها لكل الناس، بل ولا لأحد منهم. ثم إذا كانت الديمقراطية إنما تحقق مصلحة الأغلبية فإنها تكـــون ظالمة للأقلية، فلا تكون هي حكم الشعب بل حكم فئة منه.

ثالثـاً: يقول بعضهـــم: إن حجة أفلاطون تعتمد على افتـــراض أن الغاية هي تحقيق ما هو أصلح للمجتمع. لكن هب أن هذه ليست هي الغاية، أو أنها ليست الغاية الوحيدة، فالحجة إذن لا تستقيم. «مثلاً إذا كنا نريد أن

نتملق الجماهير، أو نتودد إليهم، أو نسكِّن من غضبهم، أو نعطيهم إحساسًا ما بأنهم يتحكمون في مصائرهم، أو نتفادى غضبهم أو أسئلتهم، أو نشعرهم بأنهم مهمون، فإن وسائل أخرى قد تكون أجدى. وعليه فإن من الوسائل ما قد يكون أقل جودة في نتائجه من حيث الحقيقة، لكنه يحقق نتائج أحسن إذا لم تكن الحقيقة هي الغاية. وعليه فإن فقدان الحقيقة لن يكون نقدًا مناسبًا لهذه الوسائل، إلا إذا كان توخي الحقيقة ذا أهمية كبرى من الغايات الأخرى.

لكن كون هذا كذلك أو لا، يعتمد بصفة عامة، على ما نريد أن ننجزه».[1]

وأقول: لولا أنني وجدت هذا الكلام في كتاب يُعدّ من أحسن الكتب في فلسفة الديمقراطية لما صدقت بأن إنسانًا عاقلاً يمكن أن يعدّه حتى مجرد احتمال جدير بالمناقشة. يبدأ الاعتراض بعبارة «إذا كنا نريد ..» من أنتم الذين تريدون هذا؟ إن حديثنا هو عن الشعب كله. فهل الشعب هو الذي يريد هذا؟ هل الشعب هو الذي يريد أن يتملق الشعب؟ هل الجماهير هي التي تريد أن تتودد إلى الجماهير؟ وهل.. وهل؟

لا بد أنكم تتحدثون عن فئة من الناس تريد أن تفعل هذا كله، ومن المؤكد أنه من شرط نجاحها فيما تريد أن تخفي هذا كله عن الجماهير؛ إذ إنها لا تستطيع أن تصارحهم بأنها إنما تريد أن تتملقهم أو تتودد إليهم، أو .. أو ... . بل لا بد أن يكون هذا كله قائمًا على الكذب عليهم، وإظهاره في صورة ترضى عنها الجماهير. لكن كل هذا يؤكد رأي أمثال أفلاطون بأن الناس لا يعلمون كلهم، وإلا لما استطاعت قلة منهم أن تخدعهم مثل هذا الخداع. بل إن المتفقين مع أفلاطون قد يقولون: إن نظامًا سياسيًا يجعل هذا ممكنًا لَهُوَ النظام الذي ينبغي أن يُرفَض.

(1) Ross, op.cit, p. 153.

رابعاً: إنه حتى على افتراض أن المعرفة هي القيمة الكبرى التي على أساسها يُنتَخب الحكام، وعلى فرض أن هناك من هو أعرف من غيره، فيجب -لكي نُنَصِّبهم حكامًا- أن نعرف من هم. ولكن يبدو أنه ليس هناك من وسيلة لتحديد هؤلاء الذين يعلمون.

والسؤال كيف نعرفهم؟

نقول هذا، وإن كان أمرًا صعبًا -ولاسيما إذا كان الحكم علمانيًا- فإنه ليس من المتعذر. بل لعله من الممكن حل هذه المشكلة حتى في نطاق النظام الديمقراطي إذا ما استحدثنا فيه مبادئ جديدة غير معهودة الآن، لكنها غير متناقضة مع فكرة الديمقراطية.

من أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب -أو أغلبيته- عالمًا بمصالحه مؤتمنًا عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام الديمقراطي في العالم كله يسلِّم بهذه الدعوى، أو يأخذها مأخذ الجد.

خامساً: إنه قد تكون هناك حالات -ولاسيما حالات جماعات صغيرة- لا يكون الفرق في المعرفة أو الخبرة بين أعضائها كبيرًا. فمما لا شك فيه أن رأي الأغلبية في مثل هذه الحال سيكون الأقرب إلى الصواب.

نقول: هذا أمر لا شك فيه. لكن لا يلزم ناقد الديمقراطية باعتبارها نظام حكم أن يكون رافضًا لكل شيء فيها في كل حال من الأحوال. ومن ثم فنحن لا نختلف مع هذه النقطة.

سادساً: قد تكون هناك حالات لا يكون المعوَّل فيها على مجرد العلم أو الخبرة، بل يحسن فيها اعتبار قيم أخرى، مع المعرفة أو بدونها.

نقول: وهذا أيضًا نقد مقبول إذا كان موجهًا لأفلاطون بالذات. لكن قولنا فيه هو قولنا في سابقه. بل إن هذا أمْر معتبر في الإسلام.

٥- ومن أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب -أو أغلبيته- عالمًا بمصالحه مؤتمنًا عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام الديمقراطي في العالم كله يسلِّم بهذه الدعوى، أو يأخذها مأخذ الجد. إن الدليل على

أنهـــم لا يعتبرون الأغلبية مؤتمنة على صيانة الحقوق أنهـــم في الغرب وفـــي البلاد المقلدة لـــه لا يؤمنون بالديمقراطية على إطلاقها، بل يقيدونها بالليبرالية، فديمقراطياتهـــم ديمقراطية ليبرالية. ما معنى ذلك؟ معناه أن حكم الشـــعب مقيد بكونه ضمن إطار قيمي معين هو الإطار الليبرالي.

ماذا تقول الليبرالية؟ تقول: إن للإنسان الفرد حقوقًا جوهرية غير قابلة للمساومة، ولا يجـــوز لأحـــد أن يتغوّل عليهـــا، حتى ولـــو كان هذا المتغول هو الأغلبية (ســـواء كان أغلبيـــة المواطنـــين في استفتاء عام، أو أغلبية نوابهم في مجلس تشريعي). وسنبين -عند مناقشـــتنا لليبرالية- أن هذا بالإضافة إلى كونه ينقض الافتراض بأن الشـــعب -أو أغلبيته- عالم بما هـــو مصلحة له، مؤتمن على التعبير عنها، فإنه ينقض فكرة الديمقراطية نفسها؛ لأن الديمقراطية مبنية على أن الســـيادة التشريعية للشـــعب، لا لدكتاتور، ولا لفئة من الناس، بـــل ولا لكتاب مُنَزَّل، وإنما هي للشـــعب. فكيف يقال: إن هذا الشعب صاحب السيادة التشريعية محكومة قراراته بقيم الليبرالية؟ ما أساس هذه القيم خيرًا كانت أم شرًّا؟ هل هي مما شرع الله؟ هل هي مما رأته فئة من المواطنين؟ علـــى كل حال فإنها مهما كان مصدرها تتناقض مع مبدأ سيادة الشعب التشريعية.

الرأسمالية:

حديثنا هنا ليس عن النظام الاقتصادي الرأسمالي الســـائد في العالم اليوم، والذي بدأت بعض أعمدته تنهار، وبدأت أخرى تهتز فـــي الولايات المتحدة وفي أوروبا وغيرها، حديثنا ليـــس عن هذا النظام، وإنما هو عن النظرية الفلسفية التي يقوم عليها، والتي كان الاهتداء بها هو السبب الحقيقي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من مشكلات.

نقول: إن الكارثة الاقتصاديـــة الراهنة كانت دليلاً يضاف إلى أدلة أخرى على فشـــل النظرية التي قام عليها الاقتصاد الرأســـمالي. وهي دليل من ناحيتين: من ناحية أن العمل بالنظرية هو الذي أدى إلى الكارثة، ومن ناحية أنه اتضح أن علاج الكارثة تطلب الخروج على ما تقتضيه.

تقـــول النظرية: إن الاقتصـــاد الناجح هو اقتصاد سوق يسمح بالملكية الفردية، وبالبيع والشـــراء والادخار، ويترك للسوق تحديد أسعار السلع، وأن هذا كله ينبغي أن يكون في حرية كاملة لا يحدّ منها أيّ تدخـــل من الدولة. وكان الفيلسوف والاقتصادي الاســـكتلندي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشـــر هو أكثـــر من اشـــتهر بالقول بهذه الفلســـفة الرأسمالية، لكن المؤرخين يقولون: إنه هو نفسه تأثر بكتابات ماندافيل الـــذي كان أكثر منه غلوًا في هذا الأمر، فهو المشـــهور بقولـــه: «إن الرذائل الفردية هي فضائل اجتماعية في مجال الاقتصاد».

إن الكارثة الاقتصادية الراهنة كانت دليلاً يضاف إلى أدلة أخرى على فشل النظرية التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي. وهي دليل من ناحيتين: من ناحية أن العمل بالنظرية هو الذي أدى إلى الكارثة، ومن ناحية أنه اتضح أن علاج الكارثة تطلب الخروج على ما تقتضيه.

كان ســـميث وغيره يقولون: إنه لا بأس على الفرد أن يندفـــع لتحقيق مصالحه بدافـــع الأنانية، بل قال بعضهم: بدافـــع الطمع ليحقق مصالحه، وأن النتيجة ســـتكون -بفعل اليد الخفية- أمرًا لم يخطر على بال الفرد، وهو الصالح العام.

لكن الواقع أن هذه اليد الخفية لم تقم بالمهمة التي عزاها إليها ســـميث وغيره، وإنمـــا أدى ذلك الطمع الفردي المتروك له الحبل على غاربه إلى تقسيم الثروة تقسيمًا ظالمًا؛ بحيث إن قلة قليلة من المواطنين -تصل أحيانًا إلى عشـــرة بالمائة- تمتلك ما يصل أحيانًا إلى تســـعين بالمائة من الثروة، ولا يمتلك التسعون بالمائة الباقـــون إلا عشـــرة بالمائـــة منها، ممـــا جعل بعض الاقتصاديين الأمريكيين يقولون ســـاخرين: «إنه يبدو

أن شيئًا أصاب تلك اليد فَشَلَّهَا».

وقد بدأت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد حدتها منذ سنين، مما جعل بعض الاقتصاديين يقولون: إنه إن استمر التفاوت على تلك الوتيرة فسيؤدي حتمًا إلى كارثة اجتماعية.

إن الأمر المثالي للنظرية الناجحة أن تكون النتيجة أحسن فأحسن، كلما كان واقع العمل بها أقرب إلى مثالها النظري. لكن الغريب في النظرية الرأسمالية أنه لو كان الواقع قريبًا من مثالها -ودعك عن أن يكون مطابقًا له - لكانت الكوارث أكثر فأكثر.

الصورة المثالية لهذه النظرية الرأسمالية هي: أن لا يكون للدولة أدنى تدخل في النشاط الاقتصادي. لكن هذا معناه أن لا تفرض الدولة على الناس ضرائب، ولا تضع قوانين تقيد بها النشاط الاقتصادي، كأن تمنع صنع بعض الأشياء الخطرة أو المتاجرة بها، وكأن تحدد الأماكن التي تُبنَى فيها المصانع، وتضع لها شروطًا صحية وبيئية وغير ذلك. لكن كل هذه القيود ما زالت تحدث إلى حد ما في الدول الرأسمالية.

الدولة إذن تدخلت، لكن تدخلها لم يكن بالقدر الذي يرفع الظلم، بل كانت تميل دائمًا إلى إعطاء حرية أكبر للأغنياء، مهما أدى ذلك إلى التضييق على الفقراء. خذ نظام الضرائب في الولايات المتحدة مثلًا. إن الضريبة لا تؤخذ من رأس المال كما هو الحال في الزكاة، وإنما تؤخذ فقط من دخل الفرد في العام المالي. وهذا معناه أنه إذا كان هناك شخصان أحدهما يمتلك مليوني دولار، والآخر لا يمتلك شيئًا، لكن دخل كل منهما في السنة المالية كان مائة ألف دولار، فإن نسبة ما يؤخذ منهما ستكون متساوية، أي أن الضريبة لا تتعرض لرأس المال الذي كان موجودًا قبل السنة المالية.

قال كيفن فليس في كتابه عن «الديمقراطية والثروة»: «إنه لو أُخذت ضريبة مقدارها ثلاثة بالمائة على رءوس الأموال في أمريكا وحدها لما بقي على وجه الأرض فقير»! ولعل القارئ لاحظ أن هذه النسبة قريبة جدًا من نسبة الزكاة التي تُفرض فعلاً على رءوس الأموال.

لكن دعاة الرأسمالية في الغرب ما يزالون يدافعون عنها، رغم كل ما يرون من آثارها الضارة. أتدرون ما السبب في هذا؟ السبب أنهم ظنوا أن البديل الوحيد للنظام الرأسمالي الذي عهدوه هو النظام الاشتراكي الذي عرفوا صورًا منه في الاتحاد السوفييتي وفي الصين قبل التعديلات التي أحدثها الصينيون فيه. وهم بهذا يخلطون بين كون الرأسمالية اقتصاد سوق، وبين كون كل اقتصاد سوق هو بالضرورة اقتصاد رأسمالي.

لكن الحقيقة هي أن هناك بديلاً ثالثًا هو الاقتصاد الإسلامي الذي هو اقتصاد سوق، لكنه سوق منضبط بضوابط القيم الإسلامية، وهي قِيم يغلب عليها مراعاة مصالح الفقراء؛ مما يجنِّب المجتمعات الآخذة بها ذلك التفاوت الفظيع الذي نتج عن النظرية الرأسمالية.

وفي قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] بيان لهذين الأمرين، ففي إحلال البيع إقرار باقتصاد السوق، وفي تحريم الربا تقييد له بقيم إسلامية هي في مصلحة الفقراء.

ثم تأتي الزكاة التي هي أيضًا في مصلحة الفقراء، بل تأتي القاعدة العامة التي تأمر بأن لا يكون المال دُولَة بين الأغنياء. وإذا كان الغربيون لم يعرفوا النظرية الرأسمالية إلا في صورتها التي قال بها سميث وغيره، فإننا نعلم من القرآن الكريم أنها نظرية قديمة كان من بين من قالوا بها قوم شعيب الذين رفضوا دعوة نبيهم لهم إلى العدل في معاملاتهم المالية؛ بحجة أن المال مالهم، فلهم الحق أن يفعلوا فيه ما شاءوا. قال الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾

وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٤ -٨٧].

شعار الفلسفة الرأسمالية يكاد يكون ترجمة لقول قوم هود هذا؛ فقوم هود يريدون أن يفعلوا ما شاءوا والفلسفة الرأسمالية تقول: «دعه يعمل laissez fair»، أي لا تتدخل في نشاطه الاقتصادي.

لقد رفض الإسلام الفلسفة التي احتج بها قوم هود على أساس أن المال ليس مملوكًا ملكية مطلقة للبشر، وإنما هو مملوك لله الذي يأمر البشر بأن يتصرفوا فيه تصرفًا عادلاً وفق أوامره سبحانه.

ومن الآثار الحسنة التي نتجت عن هذه الكارثة أن كثيرًا من المفكرين من اقتصاديين وغير اقتصاديين لم يعودوا يؤمنوا بالنظرية الرأسمالية البحتة، بل صاروا يدعون إلى تدخل من الدولة لإقرار العدل، وصاروا يذمون الأنانية والطمع الذي كان من أسباب هذه الأزمة.

فالفكر الاقتصادي بدأ بهذا يقترب من الهدي الإسلامي، الذي يقرّ اقتصاد السوق في حدود قيم العدالة، والمأمول أن يكون في هذا عبرة لإخواننا المسلمين يعيد إليهم الثقة بتعاليم ربهم، ويشجّعهم على الاستمساك بها في نشاطهم الاقتصادي؛ لكي يضربوا للناس مثلاً عمليًا بحسنها وجدواها. وقد بدأ الاهتمام بتعاليم الإسلام الاقتصادية في المجالات الأكاديمية في الغرب، بل إن الأمثلة العملية للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية بدأت تبدي نجاحها بالنسبة لرصيفاتها الغربية، كما يحدثنا البروفسور علي خان أستاذ القانون بجامعة ووشبيرن بولاية كنساس الأمريكية في مقال له عن الكارثة الاقتصادية.(١)

(1) http://www.counterpunch.com/khan09272008.html

علاقة الديمقراطية بالرأسمالية والليبرالية:

الديمقراطية السائدة في الغرب الآن تسمى بالديمقراطية الليبرالية، كما أنها ديمقراطية مرتبطة بالرأسمالية. وقد كتب المفكرون الغربيون أنفسهم فيما يرونه من تناقض بين هذه المبادئ. فالليبرالية تتناقض مع الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تجعل الشعب هو السلطة التشريعية العليا، لكن الليبرالية تقول: إن لكل فرد من الناس حقوقًا لا يجوز حتى للأغلبية أن تتغول عليها. من الذي أعطى الأفراد هذه الحقوق؟ هذا سؤال لم يستطيعوا الإجابة عليه.

فمنهم من قال: لأنها حقوق صدر بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن على أي أساس صدر ذلك الإعلان نفسه؟ ثم ألا يجوز للأمم المتحدة التي أصدرته أن تغيِّر فيه وتبدل؟ ومنهم من يقول: إنها حقوق أجمع الناس عليها في العالم كله. ولكن لو كان الأمر كذلك لما كانت هناك من حاجة لأن يصدر بها إعلان أو تُجعل في قوانين. إن المسلم يؤمن بحقوق للإنسان يوافق بعضها بعض ما جاء في ذلك الإعلان، لكنه يقول: إنها حقوق أعطاها الخالق لعباده؛ فلذلك لا يجوز لهم أن يحرموه منها.

الفكر العلمي:

أحسن ما عند الغربيين من فكر هو الفكر العلمي المستند إلى أدلة حسية وعقلية، والذي يسمى سينس science ، وهو في مفهومه العام يشمل العلوم الطبيعية من فيزياء وكيمياء وأحياء وغيرها، لكنه يشمل أيضًا كل علم اجتماعي سار على مناهج هذه العلوم.

كيف ينظر المسلم إلى هذه العلوم وكيف يقوِّمها؟ ينظر إليها نظرة المتقبل المقدِّر لها الآخذ بها. لماذا؟

أولاً: لأن منهج هذه العلوم منهج يقرّه دينه. فالله تعالى يقول: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل:٧٨].

هذا معناه أن الحس والعقل هما الوسيلتان اللتان يكتسب بهما الإنسان العلم، سواء كان علمًا دينيًا أو كان علمًا دنيويًا. وهذه العلوم تقوم على المشاهدة والتجربة وعلى قوانين عامة ونظريات تختبر صحتها بتلك المشاهدة والتجربة، فما أبطلته كان باطلاً، وما شهدت له كان صحيحًا، لكن لا يُشترط في الصحة أن تكون أمرًا يقينيًا، بل يكفي فيها غلبة الظن. وكل هذه أمور مقبولة في الإسلام.

ثانياً: لأن هذه العلوم علوم مفيدة كما دلت على ذلك تجربة الغربيين معها، وكما دلت على ذلك تجربة المسلمين قبلهم معها. فالأمة التي لا تأخذ بها، ولا بما يبنى عليها من تقنيات تظل متخلفة في مجالات الاقتصاد والقوة العسكرية والإعلام، وغيرها بالنسبة للأمم التي تأخذ بها. وكل أنواع القوى هذه أمور يحتاج إليها المسلمون لبقاء دينهم وللدفاع عنه ولتبليغه.

ثالثاً: لأن لهذه العلوم مكانة كبيرة في التاريخ الإسلامي، يدل على ذلك ما كتبه المسلمون وغير المسلمين في تاريخ العلوم، وإن الغرب الذي تفوق على المسلمين الآن فيها كان هو في البداية قد أخذ عن المسلمين وتأثر باكتشافاتهم ونظرياتهم. ليس هذا فحسب بل إن المسلمين رغم تأخرهم فيها بالنسبة للغرب ما يزالون يشاركون في تطورها بتجاربهم وكتاباتهم في المجلات العلمية حتى في البلاد الغربية. لكن كل هذا لا يرضي طموح المسلم المتطلع إلى أن يصير للمسلمين القدح المعلَّى في هذه العلوم وتقنياتها.

ولذلك فإنه يأمل أن يتطور الفكر العلمي في بلاده في كل مجالاته: مجال المؤسسات التي ترعى هذا العلم، ومجال التخصصات الدقيقة فيه، والمجال العام الذي يجعل من الفكر العلمي هذا فكرًا جماهيريًا بقدر المستطاع.

رابعاً: لأن المسلمين بدءوا يجدون في ما توصلت إليه هذه العلوم من حقائق ما يؤيد ما جاء في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسَّسوا لذلك علمًا أسموه بالإعجاز العلمي. والمقصود بالإعجاز هنا كون القرآن والسنة سبقتا إلى تقرير بعض الحقائق التي اكتشفتها العلوم الطبيعية لاحقًا، والتي ما كان من الممكن أن يعرفها بشر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بالوسائل المتاحة للناس في ذلك الزمان.

ومن أحسن الأمثلة على ذلك مسألة تطور الجنين التي يقول عنها العالم الكندي كيث مور -كما نقل عنه الأستاذ الدكتور زغلول النجار-: «إن التعبيرات القرآنية عن مراحل تكوُّن الجنين في الإنسان لتبلغ من الدقة والشمول ما لم يبلغه العلم الحديث، وهذا إن دلَّ علي شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمدًا رسول الله».(1)

«إن التعبيرات القرآنية عن مراحل تكوُّن الجنين في الإنسان لتبلغ من الدقة والشمول ما لم يبلغه العلم الحديث، وهذا إن دلَّ علي شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمدًا رسول الله».

وفي مثل هذه الكشوف تصديق لقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

خامساً: ولأننا نريد أن نصحِّح مسار هذه العلوم بأن نخلِّصها من الفلسفة المادية الإلحادية التي صارت إطارًا لها. وتتمثل هذه الفلسفة الإلحادية في القول بأن العالم مكتفٍ بنفسه لا يحتاج إلى تدخل من خارجه، وأن حوادثه يجب تفسيرها بظواهر من النوع المشهود فيه. لكن هذا معناه عدم قبول أيّ دليل من

(1) http://forums.way2allah.com/showthread.php?t=14953

داخل العالم على حقيقة في خارجه.

وإذا كان عصـــر تنويرهم لا يؤمن -إن آمن- إلا بإله لا يتدخل في الكون ولا يرســـل رسلاً، فإننا نؤمن بإله لا يحْدُث شـــيء في الكون إلا بإذنـــه وعلمه، وإرادته وقدرته، ونؤمن بأن هذا الإله هو الذي أرسل محمدًا بالديـــن الحق، ولذلـــك فإذا كان الملحـــدون الماديون يحصرون مصادر المعرفة في الكون وحده، فإننا نؤمن بأن للمعرفـــة مصدرين هما: خلق اللـــه، وكلام الله تعالى. وقد رأينا كيـــف أن حركة الإعجاز العلمي قد أثبتت توافق الحقائق الكونية مع الحقائق الشرعية.

معلومات إضافية

عمانيويل كَانْت:

يُعّد الفيلســـوف الألماني «عمانيويل كانت» من أهم آباء الفلسفة الغربية المعاصرة، ويعتبره البعض بمثابة أكبر فيلسوف عرفته أوروبا منذ قرنين على الأقل، وكان أول من طالب بالتفريق الصارم بين الأخلاق كمنظومة قيمية تربوية وبين الدين.

يرتبط اســـم «كانت» ارتباطًا وثيقًا بندائه الشـــهير الذي استهله بعبارة «أَعْملوا عقولكم أيها البشر»، التي تعد من أهم شعارات حركة التنوير الأوروبية، والتي عبَّرت بشكل واضح عما اعتُبر نقلة نوعية شهدتها أوروبا آنذاك في القرن الثامن عشر في عصر التنوير.

وُلِدَ «كانت» في مدينة كونيغ ســـبيرغ في شمال ألمانيا -التي تُعد اليوم جزءًا من روسيا- عام ١٧٢٤م، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ليصبح فيما بعد أستاذًا في الجامعة، ثم انخرط «كانت» في مطالعات فكرية مكثفة، شـــملت: نيوتن، وهيوم، والفيلسوف الفرنسي جان جاك روســـو الذي كان له أبلغ الأثر في اتجاه تفكير «كانت»؛ حيث إن روسو كان يركز على أوَّلِيَّة الأخلاق، ووضعها في مرتبةٍ تفوق العلمَ والدين.

تـــدرج في المناصب الجامعية حتـــى أصبح عميدًا لجامعته بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٨٨م، وفي أثناء ذلك نشـــر بعض مؤلفاته التي اعتبرها الغرب أهم المؤلفات الفلســـفية في عصره مثل «نقد العقل الخالص»، و«نقد العقل العملي».

وصف الفيلســـوف الألماني «عصر التنوير» بأنه: «خروج الإنســـان عن مرحلة القصور العقلي، وبلوغه ســـن النضج أو سن الرشد». وعرَّف ما أسماه «القصور العقلي» على أنه «التبعية للآخرين وعدم القدرة على التفكير الشخصي أو السلوك في الحياة، أو اتخاذ أي قرار بدون استشارة الشخص الوصي علينا».

روّج «كانت» لمفهوم جديد لطبيعة العلاقات بين الدول تقوم على أرضية القانون الدولي، وما أســـماه «الســـلام الأبدي»، وقال: إن إقامة هذا الســـلام الدائم بين الشـــعوب ممكن «عن طريق عدم اتخاذ الإنسان وسيلة وإنما دائمًا غاية، وهو ما يعني احترام الكرامة الإنســـانية لدى الآخر بأي شـــكل كان». وأن «تحقيق السلام لن يتم إلا عبر تغيير الإنسان وتربيته أخلاقيًا بهدف جعل الحرب أمرًا مستحيلاً».

المصدر:

موقع «دويتشه فيله» Deutsche Welle الألماني، على الرابط:

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1893902,00.html

***

الرأسمالية:

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعًا في مفهوم الحرية، معتمدًا على سياسة فصل الدين نهائيًا عن الحياة.

ذاق العالم بسبب هذا النظام ويلات كثيرة؛ نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنســـان. وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي، وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض.

أسس الرأسمالية:

– البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام.

– تقديس الملكية الفردية؛ وذلك بفتح الطريق أمام كل إنســـان كي يســـتغل قدراته في زيادة ثروته، وحمايتها وعدم الاعتداء عليها، وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، وتوطيدالأمن.

– المنافسة والمزاحمة في الأسواق Perfect Competition.

– نظام حرية الأسعار Price System، وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

أشكال الرأسمالية:

– الرأســـمالية التجارية التي ظهرت في القرن الســـادس عشـــر إثر إزالة الإقطاع؛ إذ أخذ التاجر يقوم بنقل المنتجات من مكان إلى آخر بحسب طلب السوق، فكان بذلك وسيطًا بين المنتج والمستهلك.

– الرأسمالية الصناعية التي ساعد على ظهورها تقدم الصناعة وظهور الآلات البخارية التي اخترعها جيمس وات ســـنة ١٧٧٠م والمغزل الآلي ســـنة ١٧٨٥م، مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في إنجلترا أولاً، وفي أوروبا عامة إبان القرن التاسع عشر. وهذه الرأسمالية الصناعية تقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل، أي بين الإنسان وبين الآلة.

– نظام الكارتل Cartel System الذي يعني اتفاق الشـــركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة. وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان.

– نظام الترست Trust System والذي يعني تكوّن شركة من الشركات المتنافسة؛ لتكون أقدر على الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق.

من أبرز عيوب الرأسمالية:

الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيدًا عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان، **ومن عيوبها:**

– **الأنانية**: حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأســـواق؛ تحقيقًا لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

– **الاحتكار**: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فُقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء.

– تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية، كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية.

– **المزاحمة والمنافسة**: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور؛ إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات بين عشية وضحاها.

– **ابتزاز الأيدي العاملة**: وذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب، مما يجعل العامل معرَّضًا في كل لحظة لأن يُستبدَل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل، أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

– **البطالة**: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة الظهور إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك؛ مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

– **الحياة المحمومة**: وذلك نتيجة للصراع القائم بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محروقة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

– **الاستعمار**: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعمارًا اقتصاديًا أولاً، وفكريًا وسياسيًا وثقافيًا ثانيًا، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

– **الحروب والتدمير**: فلقد شهدت البشرية ألوانًا عجيبة من القتل والتدمير؛ وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفظع الأهوال وأشرسها.

– الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيرًا ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب، وكثيرًا ما تُستخدم لصالح طائفة الرأسماليين، أو من يسمون أيضًا (أصحاب المكانة العالية).

– إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي، ومعروف أن الربا هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.

– إن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي، وتتعامل معه بعيدًا عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

– تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر، خوفًا من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب أشدَ معاناة وشكوى من المجاعات التي تجتاحها.

– يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية، ويقيمون الدعايات الهائلة لها، دونما التفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع؛ ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولاً وأخرًا.

– يقوم الرأسمالي في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر، دون حفظ لشيخوخته، إلا أن أمرًا كهذا أخذت تخفّ حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية والقوانين والتشريعات التي سنَّتها الأمم لتنظيم العلاقة بين صاحب رأس المال والعامل.

المصدر:

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، من إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي (نسخة إلكترونية).

الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

ملخص الدراسة

يعـــد المذهب الشـــيعي أحد أهم ركائز الفكر السياســـي الإيراني؛ حيث انطلقـــت حركة الإمام الخميني المعارضة من منطلقات مذهبية بالأســـاس. ونجحت في نقل الشـــيعة «الإمامية» من فرقة هامشية إلى قوة شـــعبية، اســـتطاعت عبر الثورة الإيرانية اقتلاع أكبر نظام استبدادي في المنطقة آنذاك لتنشئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

وقد انعكس ذلك على طبيعة الفكر السياسي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه»، وعلى الدستور الإيراني، وكذلك على النخبة الحاكمة في إيران؛ حيث تربط الشيعة «الإمامية» منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية «دينية» تمثل امتدادًا لمهمة الرســـول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقًّا إلهيًّا ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإســـلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القـــوى المعارضة لحكم الشـــاه إلى قوى معارضة لحكم «ولايـــة الفقيه»؛ فقد واجهت الثـــورة كافة القوى السياســـية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من «البيت الشيعي».

وتتوزع التركيبة السياســـية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حاليًا بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، وهو ما يعرف بالتيار «الإصلاحي»، ساعيًا إلى تحسين وضـــع النظام من خلال تعديلات لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك. وبين هذين التيارين يتحكم تيار «المحافظين» بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

وهنا يلزم النظـــر للتيارين الإصلاحي والمحافظ وفقًا لخصوصية النظـــام الإيراني؛ حيث يقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياســـية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعَّمها الخميني ورســـم خطَّها الفكري. بينما التيار الإصلاحي هو ذلك الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مســـتوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بما لا ينفصم عن نهج الثورة وخطها الفكري.

الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

الفكر السياسي للثورة الإيرانية:

بعـــد غياب دام قرونًا عن الحضور الإيجابي في الحياة السياســـية إلا من خلال الظل أطلت الثورة الإيرانية التي قادها روح الله الخميني، الذي استطاع استغلال الظروف الداخلية لإيران والواقع الإقليمي والدولي ليحيل الشيعة من فرقة هامشية إلى قوة شعبية استطاعت اقتلاع أكبر نظام استبدادي لتنشئ الجمهورية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

هذه الثورة غيَّرت مجرى الأحداث في المنطقة، وقلبت موازين القوى، وأدخلت إيران نحو عهد جديد. فالثورة التي قادها الخميني ضد حكم أســـرة بهلوي العميلة للغرب -حينها- مثلت تحولاً في الفكر السياســـي للشيعة (الإمامية)، ضمن سلسلة التحولات التي شهدها الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ.

ولا يشـــك أحد في أن المذهب الشيعي كان أحد أهم ركائز فكر الإمام الخميني حيث يُعدُّ الرجل مرجعًا دينيًا في المذهب، ورمزًا من رموز الحوزات العلمية؛ حيث انطلقت حركته المعارضة. وهذا الأمر ظهر في طبيعة النظام السياســـي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه» التي تمثل نظرية شـــيعية إمامية متقدمة، وفي الدستور الإيراني، وفي النخبة الحاكمة في إيران.

ومن المُقرر أن الشـــيعة (الإمامية) تربط منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية دينية تمثل امتدادًا لمهمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقًّا إلهيًّا ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

هذه العقيدة التي توارثها الشـــيعة وأصَّلوا لها، وأضافوا لها تصورات خاصة عن شخصية الأئمة، وامتيازاتهم -والتـــي منها: العصمة، وحق التشـــريع، ومعرفة الغيب- جعلت مـــن الأئمة كيانات مقدســـة، واتباعها واجبًا مطلقًا.[1]

وجرى اســـتصحاب هذه العقائد في ذرية الإمام علي -رضي الله عنه- من بعده، حتى جاء عام ٢٦٠هـ؛ حيث توفي الإمام الحادي عشـــر المعروف بالحسن العسكري دون أن يُعرف له خلَف، أو ينص على إمام بعده، ما أوقع الشيعة في اضطراب، وألجأ فرقة منهم إلى ادعاء (ولدٍ) للحسن العسكري، لكنه أخفاه خوفًا عليه، واستطاعوا

(١) انظر في ذلك: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر عبد الله القفاري، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجيزة، ط٣، ١٩٩٨م؛ المجلد الثاني.

إقناع الأتباع بذلك زاعمين غيبته؛ (لأنه لا يصح أن يخلو الزمان من إمام قائم بحجة الله في الأرض).

وأحاطت فكرة (الغَيْبَة) هالة من الأخبار والمرويات التي نسجها مراجع الشيعة خلال الفترة اللاحقة؛ ولأن مثل هذه الفكرة قد تؤدي إلى تراجع المذهب، وبسبب ما قد يترتب على ذلك من أمور لازمة أحدث مراجع الشيعة فكرة (تعويضية) لسد هذا الفراغ (المرجعي)، ألا وهي فكرة (النيابة)، أو ما عُرف بـ(الباب)، وهو منصب يتولى بموجبه شخص (الباب) الصلة بين الإمام الغائب وبين أتباعه من خلال التقائه بالإمام، وينال بموجب ذلك حق الطاعة، وثقة الرواية، وجمع الخُمُس الذي كان ينصِّب بموجبه الباب وكلاء له في الديار التي يوجد بها الشيعة.

ومضى الأمر على هذا الحال حتى ساد التشكك بين الشيعة، ووقع الخلاف في ادعاء البابية، فخرج مراجع الشيعة بفكرة جديدة هي (نيابة الفقهاء)، من خلال توقيع (خطاب) منسوب للإمام الغائب يُعلن فيه انقطاع البابية المباشرة، وينص على نيابة فقهاء المذهب، وبذلك احتلوا في نفوس الأتباع شيئًا من التقديس الذي كان يُصرف للأئمة.[1]

يقول شيخهم محمد رضا المظفر: «عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام من الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه رادّ على الإمام، والراد على الإمام رادّ على الله تعالى».[2]

ومع هذا التحول في القرن الرابع الهجري أعلن الشيعة عن انقضاء (الغيبة الصغرى) للإمام وبدء (الغيبة الكبرى)؛ لمَّا رأوا أنَّ هذا الواقع سهَّل عليهم التَّمَكُّن من العامة الذين ارتضوا بهذه العقيدة، وأن الحيلة انقطعت عليهم فلجئوا لمثل هذا الإعلان.[3]

غير أن المراجع الشيعية في المقابل بدأت في ترويج آثار ومرويات عن الرجعة، وعن فضل الانتظار والصبر، وعمَّا سيجري لأتباع الأئمة زمن الرجعة من التمكين والظهور.

جباية الخُمُس الذي يؤمن به الشيعة –والذي أصبح حقًّا للفقهاء- حقق لمرجعيات المذهب تمكنًا وتأثيرًا قائمًا على (المال) حتى صاروا بسببه مؤسسةً مستقلة تدير شئون الشيعة بشكل مستقل.

وخلال هذه الحقبة من التاريخ كان لا يزال الشيعة يتواصون بكتمان وستر مثل هذه المعتقدات، ويبثون الأماني في نفوس أتباعهم، ما جرَّ عليهم الانسحاب من المشهد السياسي؛ لارتباط قيام الدولة في فكرهم بوجود الإمام، بل إنهم نقلوا ورووا عن أئمتهم بطلان كل الحكومات القائمة منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حتى مجيء الغائب –عدا عهد الإمام علي-.

وتماشيًا مع الواقع القائم كان الشيعة يُظهِرون خضوعهم لسلطان الدولة التي يرون كفرها، مع بقاء ولائهم لأئمتهم في السر.[4]

وأصبحت (التقية) دينًا لهم في كافة شئونهم ومنطلقًا لتعاملاتهم وسلوكهم.

وهكذا تخلى الشيعة (الإمامية) في الغالب الأعم من تاريخهم عن إقامة دولة، إلا أنَّ جباية الخُمُس الذي يؤمن به الشيعة –والذي أصبح حقًّا للفقهاء- حقق لمرجعيات المذهب تمكنًا وتأثيرًا قائمًا على (المال) حتى صاروا بسببه مؤسسةً مستقلة تدير شئون الشيعة بشكل مستقل.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، دار الغدير، بيروت، ١٣٩٣هـ؛ ص٥٧.

(٣) تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢١٠.

(٤) إيران تحديات العقيدة والثورة، د. مهدي شحادة، ود. جواد بشارة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط١، ١٩٩٩م، ص١٦.

وعـــاد الحديث مجددًا عن نظريـــة «ولاية الفقيه»، وكان الشـــيخ أحمد النراقي -مؤلـــف كتاب «عوائد الأيام» في أصول الفقـــه والمتوفى عام ١٨٢٩م- ممن ســـاهم في إحياء هذه النظرية. وظلت نظرية «ولاية الفقيه» حبيسة الكتب العلمية والجدل النظري لقيام خلاف عريض عليهـــا، حتى مجيء روح الله الخميني الذي اســـتطاع بعث هذه الفكرة مجددًا من مرقدها، لينظِّر لها في الأوساط الفقهية، ويسعى لتحويلها من نظرية مجردة إلى واقع ملموس، مواجهًا كل مخالفيه ومغيرًا وعي القاعدة الجماهيرية للشيعة.

كما أنَّ هذه الدولة في فكر مؤسســـها تُؤســـس لدولة المهدي العالمية، كما ينص على ذلك الدســـتور الإيراني، وبذلك بدأ العمل على «تصدير الثورة».[١]

هكذا اســـتطاع الخميني أن يســـتند إلى موروث الشـــيعة الإخبـــاري والفقهي الذي أثبـــت قابليته للابتداع واستحداث نصوص و(أفكار) تلبي التغطية على عقائد المذهب الباطلة وأخباره المكذوبة، ليُنظِّر لفكـــرة «ولاية الفقيه»، ويحيلها إلى دولة رغم غياب (الإمام) -الثاني عشر- الذي لا تصحّ بغيبته حكومة (إســـلامية) وفقًا للمذهب! ويصبـــح الخميني أول (ولي فقيه) لها! وقد سعى الخميني بعد قيام الدولة إلى تصفية المرجعيات المخالفة له، ممن لهم أثر في الأوساط الشيعية داخل إيران وخارجها.

لم تقف الخلفية الشيعية فقط خلف هذا التحول، فقد استفاد الخميني من تجربة القوى اليسارية التي كان لها وجود كبير في الساحة الإيرانية خلال تلك الحقبة؛ نتيجة لواقع الفقـــر والحرمان الذي كانت تعيشه غالبية الشعب الإيراني في زمن الشاه. [٢]

وتجلت هذه الاستفادة في عدة جوانب:

١- تواصـــل الخميني بهذه القـــوى وتحالفه معها لإســـقاط الشـــاه، رافعًا شـــعارات ثورية توازي تلك الشعارات التي يستخدمها اليساريون عادة.

٢- توظيـــف الأحزاب اليســـارية -كمـــا حدث مع (حزب تودة) الماركسي- لتصفية خصوم النظام عقب الثورة وقمعها، وارتكاب المجازر ضدها خلال السنوات ١٩٨١- ١٩٨٣م.

٣- بالإضافة إلى ذلك فقد تبنت الجمهورية الجديدة السياسة الاشتراكية؛ حيث نصَّ الدستور الإيراني على بعض هذه السياسات.[٣]

٤- خفـــوت اللغة المعادية للاتحاد الســـوفييتي في الخطابـــات السياســـية للجمهوريـــة الإيرانية عقب الثورة.

غير أن هنـــاك من يرى أن الخمينـــي كان يتعامل مع اليســـار بمنطق «برجماتي» بحت؛ حيث عمل على تصفية (حزب تودة) وتنظيـــم «فدائيي خلق» بعد أن هيَّئوا له الســـاحة السياسية، الأمر الذي ألجأ القوى اليســـارية لمغادرة إيران، أو إلى العمل السري كما كان العهد سابقًا!

هذه البرجماتية في فكر الخميني ظهرت جلية في خفايا التعامل الـــذي كان قائمًا بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية -بل وإســـرائيل- والتي بدت تفوح أثنـــاء الحرب الإيرانية مع العـــراق، وتتأكد مع مرور الوقت. وهي أمور أكَّدها أشـــخاص من داخل النظام الإيراني ومن المقربين إلى الخميني، أمثال المرجع آية الله منتظري، الذي كان مؤهلاً لخلافة الخميني لكنه أُقيل وحُوكِم على إثر انتقاده له، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، ففي مذكراته التي نشرها وضمَّنها كشـــفًا للاتصالات الســـرية بين قيادة الثورة وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب مع

(١) يمكـــن العودة إلى كتاب (الحكومة الإســـلامية) للخميني، وهو يلخص فكر الرجل في شـــأن «ولاية الفقيه»، وفـــي أدوار ومهام الدولة التي ستقوم على أساسها.

(٢) انظر: دراســـات في تاريخ إيران الحديـــث والمعاصر، د. كمال مظهر أحمد، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥م، ص٢٧٢.

(٣) انظر حول تأثر ثورة الخميني بالأفكار اليسارية كتاب «المشكلة الشيعية»، أسامة شحادة، كتاب الراصد، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٣٠٠- ٣٠٧.

العراق؛ وأكدها كذلك أول رئيس للجمهورية الإيرانية أبو الحسن بني صدر في حوار مع صحيفة «هيرالد تربيون» الأمريكية في ١٩٨١/٨/٢٤م، وآخر مع قناة «الجزيرة» في ٢٠٠٠/١/١٧م.[١]

وتلتقي البرجماتية مع عقيدة (التقية) التي يؤمن بها (الإمامية) في كافة شئونهم.[٢] ويبرر الشيعة وفقًا لهذا المبدأ كثيرًا من تناقضاتهم العقدية والإخبارية والتشريعية ومواقفهم السلوكية. حتى إن آية الله محمد صادق روحاني يقول في كتابه (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر): «التقية أربعة أقسام: التقية الخوفية، والتقية الإكراهية، والتقية الكتمانية، والتقية المداراتية».[٣]

ونشأت (التقية) – وهي إظهار أقوال وأعمال وأحوال خلاف ما يعتقده الشيعة ويبطنونه– مع بداية ظهور التشيع، وتصادمه مع عقيدة وإجماع المسلمين، وجعل الشيعة ينسبونها إلى أئمتهم ويعتبرونها دينًا، حتى دخل بها على دينهم الكذب والروايات الموضوعة والمفتريات، وأوجد في موروثهم التاريخي والشرعي تناقضات كثيرة وتضاربًا في الأفكار والآراء والمعتقدات.

هذا الركام الكبير من الموروث الذي يزاحم في غالبه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والمنسوب في غالبه لأئمة آل البيت رغم أنه يشكك في القرآن الكريم ويطعن في السنة، إلا أنه شكَّل (العقل الشيعي)، وأخضعه لقبول هذا التضارب وتلك التناقضات دون إخضاعها لأي مراجعة أو نظر. ومن ثمَّ تطور (الفكر السياسي الشيعي)، وتدرج في تحولاته على ضوء هذه التناقضات والتضاربات بحيث أصبحت جزءًا من شخصيته.[٤]

لذلك لا غرابة اليوم أن نجد النظام الإيراني بمكونيه: المحافظ والإصلاحي يقدم أنموذجًا لحالة التماهي بين تيارين يفترض فيهما التباين.. لذلك قد ينتهج بعض الإصلاحيين في بعض آرائهم ومواقفهم أقصى درجات تشدد المحافظين والعكس صحيح!

وهذه اللغة البرجماتية لا تزال حاضرة في وعي ورؤية التيار المحافظ، انظر على سبيل المثال إلى قول حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي –ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية:[٥] «نحن نعتقد –في الجمهورية الإسلامية– بأن الإصلاحات أمر ضروري، لكنه يجب أن يتم عبر مخطط يتلاءم مع الظروف الزمانية والظروف الراهنة، ولا يمكن أن نسارع في تنفيذ هذه الإصلاحات؛ لأن البلد والشعب لن يتحملا هذه السرعة في الإصلاحات..». ويقول في موطن آخر[٦]: «نستطيع أن تقول بأن كلا الفصيلين –خاصة بالنسبة للقوة الرئيسة في كلا الفصيلين– يؤمنون بالمبادئ الأساسية، خاصة المبادئ الدينية والعقائدية، وقضية ولاية الفقيه، والقيادة في الجمهورية الإسلامية، وفي بعض القضايا الاقتصادية»!

وهذا يعني أن المحافظين لا يعارضون الإصلاحات التي يطالب بها التيار الآخر، لكنهم يرون أنه من الضروري التدرج فيها..!! في حين يؤكد التيار الإصلاحي تمسكه بمبادئ الثورة وقيم النظام، رغم سياسته البرجماتية. يقول الدكتور عطاء الله مهاجراني –وزير الثقافة والإرشاد في حكومة الرئيس خاتمي–: «كلا الفصيلين متفقان في مبادئ الدين ومبادئ الثورة، وفي التحرك ضمن إطار النظام والقانون الأساسي للدستور».

ويضيف: «إن كلا الفصيلين المحافظين والإصلاحيين ليس بينهم اختلافات أساسية من الناحية الدينية، ومن ناحية الدستور»، و«أدبياته –أي خاتمي– تختلف مع الأدبيات التي يستخدمها الآخرون، لكننا لو أمعنَّا

(١) لمزيد اطلاع انظر كتاب «حزب الله من النصر إلى القصر»، للكاتب، ٢٠٠٧م.
(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة، ص٩٧٧– ٩٩٥.
(٣) ص١٤٨– ١٤٩، ط١٣٩٦/١هـ.
(٤) انظر ما قاله الدكتور موسى الموسوي في كتابه (الشيعة والتصحيح.. الصراع بين الشيعة والتشيع) حول التقية (ص٥١–٥٩)، ١٤٠٨هـ.
(٥) في حوار مع قناة «الجزيرة»، في ٢٠٠٤/٦م.
(٦) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود؛ في ٢٠٠٠/١٢/٧م.

النظر فيما طرحه في خطاباته سوف نرى أنه ليس هناك اختلاف شاسع وبيِّن بالنسبة للمبادئ الدينية بينه وبين ما يسمى بالمحافظين».[1]

ومن العوامل المؤثرة في الفكر السياسي الإيراني: القومية الفارسية التي تتجلى في وعي القادة الإيرانيين، ويرتبط التشيع لدى الإيرانيين بالعنصر الفارسي، فمن بين الصحابة الذين ناصروا الإمام عليًّا -رضي الله عنه- يميز الشيعة سلمان الفارسي، ومن بين الشخصيات المعظمة لديهم أبو لؤلؤة الفارسي ذلك المولى الذي قتل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، كما أنهم يعظمون الحسين ابن علي -رضي الله عنه-، ويجعلون غالب أئمتهم من ذريته للفارسية التي تزوج بها، ويعتقد الإيرانيون أنهم المعنيون بنصرة (الإمام الثاني عشر) حين رجعته، وأنهم أصحاب (الرايات السود) الذين يخرجون من المشرق،[2] وقد انطلقت الشعوبية التي تدعو إلى تحقير الجنس العربي من إيران بادئ ذي بدء.

من العوامل المؤثرة في الفكر السياسي الإيراني: القومية الفارسية التي تتجلى في وعي القادة الإيرانيين، ويرتبط التشيع لدى الإيرانيين بالعنصر الفارسي، فمن بين الصحابة الذين ناصروا الإمام عليًّا -رضي الله عنه- يميز الشيعة سلمان الفارسي، ومن بين الشخصيات المعظمة لديهم أبو لؤلؤة الفارسي ذلك المولى الذي قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد تجلت هذه النزعة القومية في دستور جمهورية إيران الإسلامية الذي يعتبر اللغة الفارسية اللغة الرسمية للدولة، ويعتمد في الوقت ذاته على السنة الشمسية والأشهر الفارسية. وحتى على الصعيد الشعبي يحتفي الشيعة (الإمامية) بعيد النيروز حتى الآن، ويمارسون تقاليد وعادات فارسية حتى اليوم دون أي غضاضة، ويغلب على الخرائط السياسية الإيرانية وصف الخليج العربي بالفارسي، كما تفتخر دولة إيران بالتراث والآثار الفارسية رغم وثنيتها!

(١) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٩٩٩/١١/١٧م.

(٢) تبشر كتب المفكرين الشيعة -كعصر الظهور لعلي الكوراني- بدور الجمهورية الإيرانية اليوم في مجريات الأحداث التي سترافق ظهور (الإمام الغائب)، وتعتبره دورًا مركزيًّا!

وقد دفعت هذه النظرة القومية مراجع شيعية عربية للتعبير عن تذمرها من هذا التعصب العرقي، سواء في داخل إيران أو في العراق أو خارجهما.

التركيبة السياسية للتيارات والتنظيمات والقوى السياسية العاملة في إيران: [3]

تتوزع التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حاليًا بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، ساعيًا إلى تحسين وضع النظام من خلال تعديلات لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك.

وبين هذين التيارين يتحكم تيار المحافظين بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

فمن القسم الأول:

١- **التيار الملكي**: الذي يتزعمه رضا بهلوي نجل الشاه السابق، وله نشاط في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو فاقد للشعبية ويؤخذ عليه عداؤه للعرب!

٢- **التيار القومي (الفارسي)**: وهو تيار له وجوده داخل إيران وخارجه، ولا يقل خطابه العدائي للعرب عن التيار الملكي، فهو متعصب للقومية الفارسية التي لا يؤمن بغيرها.

(٣) راجع: الشرق الأوسط، عدد ٩٢١٥، في ٢٠٠٤/٢/٢٠م؛ والتيارات السياسية في إيران.. أبناء الثورة والمعارضة، شفيق شقير، الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م؛ ومجلة مختارات إيرانية، عدد ١٠٧، في يونيو ٢٠٠٩م؛ وقراءة في الخارطة السياسية الإيرانية، قاسم قصي، صحيفة اللواء الأردنية، في ٢٠٠٩/٧/٧م.

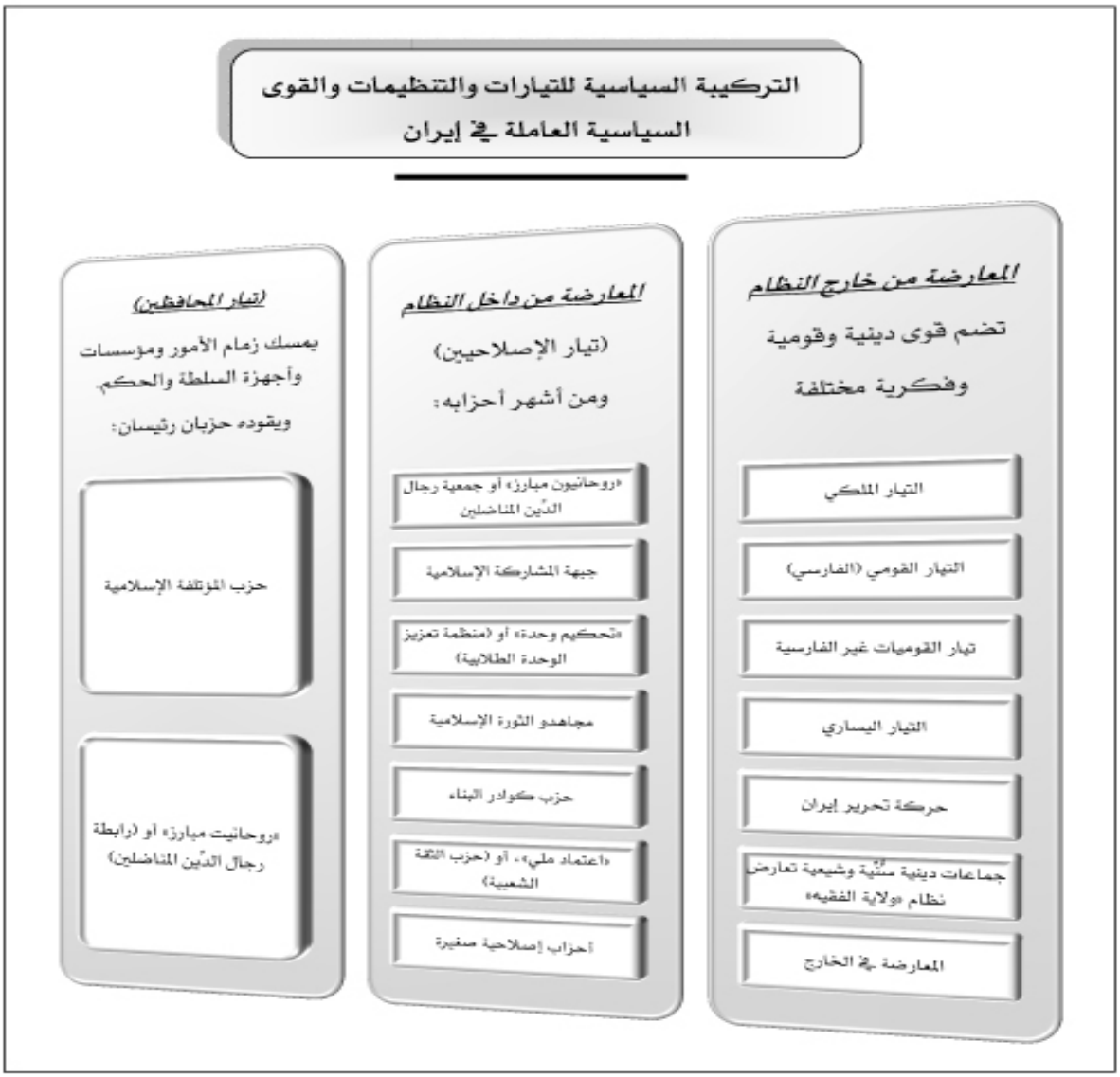

٣- **تيار القوميات غير الفارسية**: وهو تيار عريض، فهناك: الأتراك، والأذريون والأكراد، والعرب الأهوازيون، والبلوش والتركمان، ويطالب هذا التيار بنيل الحقوق القومية في إطار إيران الموحدة، إما بحكم ذاتي أو فيدرالي، وهناك من ينادي بحق تقرير المصير. ولهذا التيار وجود داخل إيران وخارجه أيضًا.

٤- **التيار اليساري**: وهو تيار يضم كافة الأحزاب والحركات اليسارية المختلفة، وكثير من رموز هذا التيار هاجر من إيران عقب قيام الثورة ومواجهة القيادة السياسية له لتصفيته. ويعمل المعتدلون من هذا التيار داخل إيران، والبعض الآخر يعمل بشكل سري ومسلح. ومن بين قوى هذا التيار: «منظمة فدائيي الشعب»، و«حزب توده» الشيوعي، و«منظمة طريق العامل»، و«الحزب الشيوعي العمالي».

٥- «**حركة تحرير إيران**»: وتوصف بأنها ليبرالية حينًا ووطنية حينًا آخر؛ وهي تلتزم بدستور البلاد، وتؤمن بإقامة نظام إسلامي لكن ليس وفق صيغة

(الولي الفقيه)، فحافظت بذلك على وجودها الواقعي برغم حظر القانون لها. وقد تأسست الحركة في ستينيات القرن المنصرم بزعامة مهدي بازركان رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المنبثقة عن الثورة؛ ويتزعمها إبراهيم يزدي، وقد تعرض غالبية قياديها للاعتقال بعدما وجَّه القضاء إليهم تهمة التآمر ضد النظام الإسلامي.

يضاف إلى ذلك الجماعات الدينية السُّنِّية والشيعية التي تعارض نظام «ولاية الفقيه»: فهي جماعات تقوم على معارضة النظام على أسس مذهبية أو خلاف فكري، كما هو الحال مع «منظمة مجاهدي خلق» التي كانت تنطلق من العراق في معارضتها المسلحة للنظام، ويشبهها «أنصار علي شريعتي».

ويجري مؤخرًا إعادة ترتيب صفوف المعارضة في الخارج، فهناك: اتحاد الجمهوريين الإيرانيين «اتحاد جمهوري خواهان إيران»، واتحاد الجمهوريين الديمقراطيين العلمانيين «اتحاد جمهوري خواهان دموكرات ولائيك».

والتحالف الأول أوسع وأكبر من الثاني، ويضم شخصيات ومجموعات يسارية ووطنية وقومية ودينية تعيش في المنفى، وهو يسعى لإيجاد تغيير سلمي وديمقراطي في الحكم، لذلك فهو يدعم جهود الإصلاحيين في تحسين واقع النظام من الداخل. أما التحالف الثاني فيطالب بتغيير شامل للنظام.

أما التركيبة المعارضة من داخل النظام فتتمثل في التيار الإصلاحي، والذي يضم أحزابًا وجمعيات سياسية عدة، وتناصره الكثير من الجمعيات المهنية والحقوقية، إضافة إلى مؤسسات مختلفة فاعلة في المجتمع الإيراني.

وقد نجح هذا التيار في الوصول إلى السلطة أربع دورات انتخابية، وحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية في أكثر من مجلس. لكن يؤخذ عليه افتقاده لرؤية واضحة لماهية الإصلاحات؛ كونه لا يمتلك فلسفة فكرية وسياسية مغايرة للفكر الذي يقوم عليه النظام اليوم، فما يُعلن عنه من برامج لا تمثل منهجًا مستقلاً، وإنما خطط عمل وآليات تنفيذ مختلفة لما يطرحه المحافظون في مجال تنفيذ سياسة النظام القائم!

لذلك فإن مفهوم (الإصلاحيين) لا يمتلك تعريفًا محددًا نتيجة اختلاف رؤى المنتمين لهذا التيار، ومن ثمَّ فالتيار يقوم على الشخصيات الكاريزمية، وثقلها التاريخي، وعلاقاتها الاجتماعية، وشعبيتها في الأوساط الدينية والجماهيرية، والشعارات التي تتبناها وعودًا وتفتقدها واقعًا أكثر من قيامه على برامج واضحة ورؤى بيِّنة.

ومن بين أشهر أحزاب هذا التيار:

١- «روحانيون مبارز» أو جمعية رجال الدين المناضلين:

وهذا التيار من أكبر التنظيمات السياسية الإصلاحية، ويضم تحت لوائه رجال دين إصلاحيين كثُر، وينتمي إليه محمد خاتمي ومهدي كروبي، ومن أبرز أعضائه علي أكبر محتشمي سفير إيران السابق في سوريا، وعبد الله نوري وزير الداخلية السابق ومدير صحيفة سلام. ويلتقي الحزب مع (حزب كوادر البناء) في كثير من الرؤى والمواقف.

٢- جبهة المشاركة الإسلامية:

وتشكلت بعد أشهر من انتخاب خاتمي للرئاسة؛ حيث قرر أنصاره من غير رجال الدِّين من التكنوقراط والليبراليين تشكيل تنظيم سياسي يمثل فكرة الإصلاح «الخاتمية»، فأعلنوا عن تأسيس حزب الجبهة. وسبق أن رأس الجبهة محمد رضا خاتمي أخو الرئيس خاتمي، وكانت الجبهة الداعمَ الأساسي للرئيس محمد خاتمي، وهو ما أدى إلى منع عدد كبير من أعضائها من الترشح للانتخابات لاحقًا.

وتحالفت الجبهة مباشرة مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية[1] بقيادة بهزاد نبوي النائب الثاني لرئيس البرلمان، ومع قوى ليبرالية ووطنية بارزة مثل حركة الحرية بشكل غير رسمي، معززة بذلك موقعها كأبرز تنظيم سياسي في إيران.

وتمثل الجبهة الإطار السياسي الأوسع للإصلاحيين، ويرأسها حاليًا السيد ميردامادي.

وكان الاشتراكيون من بين القوى المنضوية تحت مظلة الجبهة، غير أنهم غادروا الجبهة، وانعزلوا عن العمل السياسي؛ نظرًا للاختلاف مع التيار الديمقراطي داخلها.

٣- «تحكيم وحدة» أو (منظمة تعزيز الوحدة الطلابية):

وهو أكبر تنظيم طلابي في إيران، وغالبًا ما تتفق آراؤه وتوجهاته مع (جبهة المشاركة). وقادت المنظمة منذ عام ١٩٩٧م وإلى عام ٢٠٠٣م عددًا من المظاهرات والاحتجاجات ضد بعض القوانين، وتجاوزت في بعض شعاراتها أحيانًا لتصيب الولي الفقيه، ومؤسسة الولي الفقيه نفسها.. وهو ما أثار حفيظة الرئيس محمد خاتمي. ويتميز هذا التجمع الطلابي بعدم وجود قيادة فردية له؛ حيث يقوده مجلس مركزي وقيادة غير هرمية، وتعرض لأكثر من انشقاق، ولكنه لا يزال قائمًا.

٤- مجاهدو الثورة الإسلامية:

أمينه العام محمد سلامتي، ومن أبرز قادته بهزاد نبوي الذي شارك في الاعتصام المعترض على منع عدد من الإصلاحيين من الترشح للانتخابات.

٥- حزب كوادر البناء:

ويتزعمه غلام حسين كرباستشي رئيس بلدية طهران السابق، ومن أبرز رموزه هاشمي رفسنجاني، ويشكل التكنوقراط غالبية حزب الكوادر، وكان فيما مضى يطلق عليه وصف (الإصلاحي)؛ حيث لعب دورًا مؤثرًا في دعم الرئيس خاتمي خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

وقد انفصل التيار الليبرالي الذي كان منضويًا تحت الحزب، والمتمثل في جماعة الاقتصاديين الأحرار (الدكتور مسعود نيلي، والدكتور محمد طبيبيان، وبعض الدبلوماسيين أمثال محمد حسين عادلي وصادق خرازي) عن حزب (كوادر البناء)؛ وبذلك فقد الحزب قاعدته التفكيرية التنظيرية الممثلة في العناصر الليبرالية التي كانت تمدهم دائمًا بالبرامج الانتخابية؛ كما فقد الليبراليون التنظيم السياسي الرسمي الذي كانوا يتحركون من خلاله فضلاً عن صحيفة الحزب التي كان يخاطبون جماهيرهم من خلالها، وبذلك اختفى تقريبًا تأثير الليبراليين على الساحة السياسية الإيرانية كما تغيرت طبيعة (كوادر البناء).

٦- «اعتماد ملي»، أو (حزب الثقة الشعبية):

ويرأسه مهدي كروبي، وللحزب هيكلية تنظيمية متكاملة، وهو يضم شخصيات إصلاحية تولت مناصب ومهام سياسية وتنفيذية في العهود السابقة. وينتشر هذا الحزب في معظم المناطق الإيرانية، لكن نقطة قوته الأساسية تنطلق من شخصية زعيمه مهدي كروبي، الذي يصر على البقاء مستقلاً بدون الدخول في أي تحالفات، وإن كان يعقد صفقات تعاون مع معظم التيارات السياسية دون أن يدخل أحد كفصيل مستقل داخل حزبه. ويصدر الحزب جريدة باسم اعتماد ملي، وهي من أقوى الصحف الإيرانية الإصلاحية.

وهناك أحزاب إصلاحية صغيرة أخرى، كحزب: «حاكمية الشعب» -أو حزب الديمقراطية- ويرأسه الدكتور كواكبيان؛ و«حزب التضامن» ويرأسه راه كمني؛ و«بيت العمال»؛ ومؤخرًا أعلن مير حسين موسوي عن جبهة جديدة وهي (الكلمة الخضراء).

التيار المحافظ:

التيار المحافظ هو التيار الأعرض، وهو يضم أحزابًا

(١) وهي تُعدُّ من أقدم التنظيمات الثورية، ومن أكثرها نفوذًا في الحرس وأجهزة الأمن.

رئيسة وعددًا من الشخصيات الدينية والقيادات الحكومية، وأعضاء في مجلس الشورى، وقيادات في الجيش والحرس الثوري، وينتمي التيار إلى خط الإمام الخميني والقيادة، وإن كانت له مواقفه المعارضة أحيانًا لبعض مواقف القيادة، ويوصف التيار بالتشدد.

ويقود هذا التيار حزبان رئيسان هما:

١- حزب المؤتلفة الإسلامية:

وهو رأس التيار المحافظ، وكان الحزب يحكم النظام برمته قبل مجيء محمد خاتمي ومؤيديه، لكنه خسر بعد مجيء خاتمي أبرز مواقعه في الحكومة والبرلمان، وبالرغم من ذلك فهو لا يزال يسيطر على الكثير من مفاصل الدولة.

٢- «روحانيت مبارز» أو (رابطة رجال الدين المناضلين):

وكانت قبل الثورة تجمعًا لرجال الدِّين المعارضين للشاه. ويرأس الرابطة علي أكبر ناطق نوري المستشار السياسي، وأحد أهم المقربين للمرشد علي خامنئي. وقد انقسمت بعد الثورة إلى مجموعتين، الأولى بقيادة مهدوي كني، والثانية بقيادة موسوي خوئني (مجمع رجال الدِّين).

ويسيطر المحافظون عمومًا على المخابرات، والحرس الثوري، وأجهزة الرقابة القضائية، والأجهزة المعنية بحماية الثورة والنظام عمومًا، لاسيما مجلس صيانة الدستور؛ وهذا ما يشتكي التيار الإصلاحي منه، كون هذه المؤسسات والأجهزة تهيمن على الحياة السياسية، واستطاع المحافظون من خلالها أن يعرقلوا ترشيحات الإصلاحيين الأخيرة، وأن يحكموا بالسجن على العشرات من أعضاء البرلمان والصحفيين والمثقفين غيرهم، كما أغلقوا عشرات الصحف، حتى بات تطبيق برامج الإصلاحيين أمرًا مشكوكًا فيه.

الإصلاحيون والمحافظون
الاتفاق والافتراق

ابتداء وحتى لا يقع القارئ الكريم في خلط نتيجة الاستخدام العائم للمصطلحات الواردة في هذا الموضوع ارتأيت أن أحدِّد مفهوم مصطلحي (الإصلاحيين) و(المحافظين) وفقًا للاستخدام الذي سيتم تناولهما على ضوئه.

فمن المعلوم أن هذين المصطلحين شائعان إعلاميًا، وغالبًا ما يتم من خلالها الخلط بين الواقع الفعلي للحراك السياسي؛ والفكري الثقافي؛ والاجتماعي في أي مجتمع.

ففي الشأن الإيراني مثلاً، يعتبر الإصلاحيون تيارًا عريضًا غير متجانس في انتمائه القومي والعقدي والمذهبي. ذلك أن مطالب القوى المعارضة في التغيير السياسي سبقت الثورة الإسلامية، ومثلت شرائح مختلفة من المجتمع الإيراني الذي سعى بغالبية مكوناته للإطاحة بحكم الشاه الذي بلغ حدًا من الاستبداد والطغيان، والعمالة والخيانة والظلم.

مع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم (ولاية الفقيه)؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من (البيت الشيعي).

وقد وجدت هذه المطالب في رؤى مختلفة -منها اليساري ومنها الليبرالي، ومنها القومي والوطني، ومنها الديني- قالبًا فكريًا لصياغتها في مشاريع سياسية أخذت شكل تنظيمات سياسية، أو حراك شعبي، أو جماعات مسلحة خلال فترة حكم الشاه.

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم (ولاية الفقيه)؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من

(البيت الشـــيعي)[1]، ومن ثـــمَّ ظلت مطالب الإصلاح والتغيير السياسي قائمة في الواقع العملي في إيران، وإن اختلف الطرف الآخر من المعادلة.

لـــذا فإننا هنـــا لا نتحدث عن التيـــار الإصلاحي والمحافظ بالمعنى الأشمل؛ لأنهما بهذا المعنى يخرجان عـــن حدود بحثنا محل التنـــاول. وإنما نقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياســـية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانيـــة التي تزعَّمها الخميني ورســـم خطَّها الفكري. ونقصد بالتيار الإصلاحي الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مســـتوى الأداء السياســـي والبنية الثقافيـــة والاجتماعية بصـــورة لا تقلل من نهج الثورة وخطها الفكري -في نظره.

إنَّ العارفـين بالشـأن الإيرانـي يـرون بـأن التمييز بـين الإصلاحيين والمحافظين في المشـهد السياسـي الإيراني تشوبه الضبابية؛ فغالبية رموز الإصلاحيين على المشـهد السياسـي الإيراني هم من الدارسـين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها

وعليه فنحن لا نتحدث عن الإصلاحيين المناهضين لمبدأ (ولاية الفقيه) والنظـــام الحاكم في إيران، وهو تيار عريض يتشـــكل من توليفة غير متجانســـة من قـــوى واتجاهات مختلفـــة، الجامع المشـــترك بينها: المطالبة بالتغيير، مـــع اختلاف منطلقاتها وانتماءاتها الفكرية والعقدية والعرقية؛ وله حضوره على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

ومن المؤسف أن الكثير يخلط بين هذين التيارين في محاولة لتعتيم المشـــهد أو خلط الأوراق أو لغير ذلك مـــن الدوافع. حتى بات البعض يصوِّر ما يجري داخل إيـــران -في الفترة الأخيرة- بأنه (ثورة جديدة)، وفي أقل الأحوال (انتفاضة شـــعبية)! ما سطَّح من القراءة الحقيقية لمجريات الأحداث على الســـاحة الإيرانية التي يلتقي فيها الديني بالقومي بالفكري والسياســـي بالمصلحـــي كأي امتـــزاج في لوحة فسيفســـائية في مساجد أصفهان.

ومع ذلك فإنَّ العارفين بالشـــأن الإيراني يرون بأن التمييز بـــين الإصلاحيين والمحافظين في المشـــهد السياسي الإيراني تشوبه الضبابية؛ فغالبية رمـــوز الإصلاحيين على المشهد السياسي الإيراني هم من الدارســـين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها، وكانوا بالأمس من رجال الدولة وحـــرس النظام، كما هو الحال مع مير حسين موسوي ومحمد خاتمي وهاشمي رفســـنجاني. كما أن هناك مـــن رموز المحافظين من لا يعارض الحكم المدني الدســـتوري وقضايا الحقوق والحريـــات، والإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها بعض الإصلاحيين!

وهنا يمكن رصد نقاط الاتفـاق والافتراق بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، والتي من أهمها:

١- الالتزام بالمرجعية المذهبية ومبادئ الثورة كأسـاس للنظام الحاكم في إيران:

وهذا أمـــر طبيعي في ظل انتماء الغالبية العظمى من أعضاء النظام للمذهب الإمامي، ومشـــاركتهم في الثورة، وتوليهم المســـئوليات بحسب نصوص الدستور والقوانين المنبثقة عنه، ولقد اعتبر المرشد الأعلى علي خامنئي -في خطبة له- أن كل المرشحين في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاســـية من رجال النظـــام، وبالقطع هناك خلافات بينهم، لكن لم تكن المنافســـة بينهم منافسة بـــين الداخل والخارج، بل في إطار النظام ولمصلحته.

(١) من ذلك إبعاد وتهميش المرجعية الشيعية آية الله شريعة مداري الذي أيد الجمهورية الإســـلامية بعد قيامها، لكنه ظل يدعو إلى قيام نظام ديمقراطي، وإلى عودة المرجعيات الدينية إلى حوزاتهم، وترك شـــئون السياســـية والاقتصاد لأهل الاختصاص، مع إعطاء المرجعيات نوعًا من مراقبة الحكم عن بُعد لمعرفة قدر امتثاله للمبادئ (الإســـلامية). وكذلك إبعاد وإقصاء المرجع الشيعي آية الله حسين علي منتظري من خلافـــة الخميني؛ نتيجة انتقاداته لولاية الفقيه، وموقفه الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، ما دفع الخميني لعزله من منصبة في مجلس قيـــادة الثورة، واضطهد أتباعه وأقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات.

وأضاف: أنا أعرفهم، ولا أوافق على كافة آرائهم وتصرفاتهم. أرى البعض أنسب من الآخر لخدمة البلاد.. بين رفسنجاني ورئيس الجمهورية اختلافات حول إدارة القضايا الخارجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وإن «كل المرشحين الأربعة من أنصار النظام، ولا نزاع في ما بينهم»؛ مشيرًا إلى أن «آراء الرئيس» نجاد أقرب إلى «آرائه» من آراء رفسنجاني الذي دعم موسوي خلال الحملة الانتخابية.

ودافع خامنئي في المقابل عن رفسنجاني الذي اتُّهِمَ وعائلته بالفساد، مزكيًا إياه، وقال: «أعرف رفسنجاني منذ ٥٢ سنة، وهو من المناضلين في الثورة الإسلامية، وكان إلى جانب الإمام (الخميني)، وهو يقف إلى جانب القيادة حاليًا».[١]

ويصف مير حسين موسوي نفسه «بالإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية».[٢] وينفي خاتمي أن يخطط الإصلاحيون لثورة مخملية، مؤكدًا أن «الشعب لا يقوم بثورة مخملية ضد نفسه وضد الجمهورية الإسلامية»، وأن جهودهم تهدف «للدفاع عن أصل نظام الجمهورية الإسلامية»![٣]

لذلك يقول غالب أبو زينب -عضو المكتب السياسي في (حزب الله)-: «هناك خطوط ثابتة في إيران.. وبالتالي فإن الانتخابات لم تكن على الثوابت»، و«من يفهم جيدًا طبيعة إيران يدرك أن الموقف الإيراني الاستراتيجي لا يتغير، حتى لو جاء رئيس آخر غير أحمدي نجاد».[٤]

لكن هذا الواقع يختلف بالنسبة للقطاع العريض من جمهور الإصلاحيين، يقول الكاتب عزمي بشارة: إن «انتفاضة الإصلاحيين تتم داخل هذا الإطار بما فيه مسلَّمات الجمهورية الإسلامية. ولكن الانتقادات الموجهة للنظام من قِبَل جمهور واسع من الشباب الذين انضموا إلى الإصلاحيين، خاصة من أبناء الطبقات الوسطى المتواصلين مع العالم، هي انتقادات معارضة لأصولية النظام الدينية، وتذكِّر بانتقادات الشباب في أوروبا الشرقية لأنظمتهم التي رأوا أنها تحرمهم من حرياتهم الفردية والذاتية، ومن اختيار نوع حياتهم، ومن نمط الحياة الاستهلاكية».

لكنه يضيف: «وليس هؤلاء أكثرية الشباب، بل هم أكثرية الشباب من أبناء طبقة معينة، فالنظام الإيراني ليس اشتراكيًا، وهناك فجوات طبقية حقيقية، إضافة إلى تقاطعات بين الثروة والسلطة، وبين السلطة والمنصب الديني، وبين الثروة والمنصب الديني (والمصيبة حين يكون التقاطع بين السلطة والمنصب الديني والثروة في نفس الأشخاص).. تصنع هذه التقاطعات المختلفة تيارات سياسية وفكرية وأمزجة متفاوتة».[٥]

٢- الاتفاق على مرجعية (المرشد الأعلى للجمهورية)، باعتباره منصباً دينياً في المقام الأول ودستورياً سياسياً في المقام الثاني:

غير أن هناك وجهات نظر تتباين في رؤاها بين الإصلاحيين والمحافظين حول صلاحيات الولي الفقيه؛ وهو خلاف نشأ مع تشكل الجمهورية الإيرانية على خلفية الثورة عام ١٩٧٩م، كما حدث مع أبو الحسن بني صدر، وعلي خامنئي، وحسين علي منتظري.

يقول إبراهيم يزدي -وزير الخارجية إيران في أول حكومة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م-: «عندما كان خامنئي رئيسًا للبلاد في الثمانينيات، وساعتها كان آية الله الخميني ما زال حيًا، لم يكن باستطاعة خامنئي أن يفعل كل ما يريد فعله؛ لأن الخميني كان يمنعه من فعل أشياء.. وعندما انتُخب خامنئي رئيسًا لولاية ثانية لم يرحب بموسوي رئيسًا لوزراء حكومته، إلا أن الخميني أصر على موسوي.

(١) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٩م. والحياة، في ٢٠٠٩/٦/٢٠م.
(٢) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.
(٣) العربية، في ٢٠٠٩/٧/٢م.
(٤) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٣م.
(٥) ملاحظات عن إيران، عزمي بشارة؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/٢١م.

المشكلة أن خامنئي اليوم يعمل وهو على خلاف مع رفسنجاني وخاتمي وموسوي وكبار آيات الله».[١]

الحادثة التي يشير إليها يزدي تسببت في صدام بين الخميني وخامنئي في حينه (١٩٨٨م)، ما حدا بالخميني لتوجيه رسالة لخامنئي «أوضح له فيها أن (ولاية الفقيه) مطلقة، وأنها في نظرها لمصالح الأمة فوق الدستور، فهي شعبة من الولاية المطلقة للرسول صلى الله عليه وسلم. وفي الرسالة تلميح إلى أن اعتراضات المعترضين -ومن بينهم ضمنًا خامنئي- نابعة من جهل بالولاية المطلقة الإلهية».[٢]

لذلك فإن قطاعًا واسعًا من الإصلاحيين يطالبون بتقييد صلاحيات «المرشد الأعلى» بشكل يضمن إعطاء مزيد من الحرية لأداء الحكومة المنتخبة في ممارسة صلاحياتها الدستورية. فـ(الولي الفقيه) وفقًا لمطالب الإصلاحيين يجب أن يخضع للدستور والقوانين وإرادة الشعب ومن ينتخبهم؛ باعتباره فردًا من الأمة.

وهذه المطالب طبيعية في مقابل ما يتمتع به المنصب من (هالة دينية وقداسة) وفقًا للمذهب الاثني عشري ما يحجم من تأثير أي مراكز قوى أخرى أمامه. وإذا كان مقبولاً هذا الوضع للمرشد الأول للثورة؛ باعتباره الأب الروحي لها، فإن ذلك ينبغي أن يعود لمجراه الطبيعي -بحسب الإصلاحيين.

وقد بثت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية ما وصفته باعترافات لكبار الإصلاحيين في السجن من بينهم محمد علي أبطحي، النائب السابق للرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي أشار بأن الإصلاحيين «أعدوا للانتفاضة على الانتخابات منذ ٣ أعوام» بهدف «الحدِّ من سلطة المرشد الأعلى».[٣]

يقول وزير الثقافة والإرشاد دكتور عطاء الله مهاجراني في حكومة الرئيس خاتمي: «لا يدعي أحد -حتى الإمام الخميني الذي طرح نظرية ولاية الفقيه وأسَّسها- بأن الولي الفقيه معصوم ولا يرتكب الخطأ، إن هذا يختلف مع قضية عصمة الأئمة».. و«يمكن المقارنة بين هذين التيارين بالقول بأن الإصلاحيين يقولون: بأن ولاية الفقيه يجب أن تكون ضمن إطار الدستور، وأن الولي الفقيه ملزم بالعمل ضمن الدستور، لكن المحافظين يستخدمون كلمة الولاية المطلقة، ويقولون: بأن الولي الفقيه يستطيع أن يقرر خارج إطار الدستور، هذه هي نقطة الخلاف بين التيارين».[٤]

لذلك يقول المفكر المصري فهمي هويدي: «إن ما يحدث في إيران «معركة حقيقية»، غير أن كلاً من الإصلاحيين والمحافظين يتحركان ضمن قيم الثورة وثوابتها، لكن الخلاف يجري بينهما حول المطالبة بالمزيد من الحريات، نافيًا وجود خلاف حول مسألة دور الولي الفقيه، وإنما الاختلاف متركز حول مدى صلاحيات ذلك الفقيه».[٥]

٣- يتفق الإصلاحيون والمحافظون أيضاً على مبدأ الحقوق والحريات: غير أن مدى حدود هذه الحقوق والحريات يختلف من تيار لآخر:

فمما ميَّز النظام الذي قام عقب الثورة أنه جمع دستوريًا بين وصفي: «الجمهورية» و«الإسلامية»، رغم أن كلا الوصفين يستندان إلى مبدأين متناقضين، الأول «العقد الاجتماعي» تحت مظلة (سيادة الشعب)، والثاني «الحق الإلهي المطلق» تحت مظلة (ولاية الفقيه)!

وعلى أساس المبدأ الأول ينطلق الإصلاحيون في دعوتهم الحقوقية، وقد جعل خاتمي الحقوق والحريات

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.
(٢) ولاية الفقيه.. أم ولاية الشعب؟ عراك السياسة والقداسة في إيران، فوزي بشرى، الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/٢١م.
(٣) الشرق الأوسط، عدد ١١٢٠٥، في ٢٠٠٩/٨/٢م.
(٤) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٩٩٩/١١/١٧م.
(٥) في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان: إيران.. أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟ الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

جزءًا من حملته الانتخابية الثانية عام ١٩٩٧م؛ وبحسب رأيه فإن النظام الذي أراده الإمام الخميني لإيران يرتكز على مشاركة الشعب من خلال الانتخابات[١]؛ وهذا ما جعله يقدم رؤيته -ضمن سلسلة جلسات عقدتها مؤسسة باران خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م- من ضرورة الانطلاق مما تريده غالبية الناس مع مراعاة الشروط الحالية والتاريخية، وسعي الإيرانيين للتحرر من الاستبداد والتخلف، والاضطراب الفكري والاجتماعي؛ مؤكدًا أن ذلك يقوم ضمن تحرك ينسجم مع الدين والكرامة الإنسانية والدستور، وحكم الشعب والحرية، والتنمية والعدالة والاقتصاد النشط، والأمن وتعزيز مكانة إيران العالمية..!

وكان من وعود حملة موسوي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تخفيف القيود الاجتماعية المفروضة على النساء، وهو الذي ظهر أكثر انفتاحًا بظهور زوجته الأكاديمية المعروفة إلى جانبه في العديد من المناسبات أثناء الحملة الانتخابية. في حين اعتنى رضائي في برنامجه الانتخابي بالحديث عن الحريات العامة، وحقوق المرأة، والتعددية الحزبية، والانفتاح على الغرب والتعامل معه بمرونة، وإخراج إيران من العزلة السياسية التي أوقعتها فيها سياسة أحمدي نجاد.

والعجيب بحسب وصف علي أصغر محمدي سيجاني -في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان «إيران: أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟»- أن ٨٠٪ من القيادات الإصلاحية الداعية للحقوق والحريات خرجت من الحرس الثوري المحافظ نفسه.[٢]

لذا انتقد المفكر الإيراني عبد الكريم سروش على موسوي «الثورة الثقافية» التي وقعت في ثمانينيات القرن الماضي، وقادت إلى تعطيل الجامعات، و«تطهيرها» من الأساتذة والطلبة المعارضين، واتهم موسوي بأنه كان جزءًا من مؤسسة «خططت ونفذت ذلك العار».[٣]

٤- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على مبدأ هيمنة الدين، لكنهم يختلفون في صياغته لتفاصيل الحياة والصورة التي ينبغي تطبيقه فيها:

ويرتبط بهذا الأمر مسألة دور الفقهاء والمرجعيات الدينية في الحياة العامة.

إن القارئ للدستور الإيراني والقوانين المتعلقة بالانتخابات وغيرها يجد أن الدستور الإيراني يعزز من وجود الشخصيات (المؤمنة) بالمذهب والملتزمة به، والموالية لمبدأ (الولي الفقيه) وأسس الثورة؛ لذا نجد أن غالبية القيادات العليا في الدولة والحرس الثوري ومؤسسات الحكم، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، هم من خريجي الحوزات الشيعية.

إن القارئ للدستور الإيراني والقوانين المتعلقة بالانتخابات وغيرها يجد أن الدستور الإيراني يعزز من وجود الشخصيات (المؤمنة) بالمذهب والملتزمة به، والموالية لمبدأ (الولي الفقيه) وأسس الثورة؛ لذا نجد أن غالبية القيادات العليا في الدولة والحرس الثوري ومؤسسات الحكم، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، هم من خريجي الحوزات الشيعية.

لذا نجد أن التيار الديني يتوزع في مواقفه المؤيدة بين التيارين المحافظ والإصلاحي؛ ففي حين يدعو المحافظون من المرجعيات الدينية إلى إخضاع الدولة والمجتمع للدِّين بشكل مطلق، ومن ثمَّ خضوع الدولة والمجتمع لفقهاء المذهب باعتبارهم ممثلين للدِّين؛ يرى الإصلاحيون منهم ضرورة تكييف الدِّين بحسب التغير الحاصل في الدولة والمجتمع من خلال اجتهادات المرجعيات الدينية مع مراعاة الظرف والزمان والمصالح.

يقول قيوس سيد إمامي -أستاذ العلوم السياسية

(١) العربية، في ٢٠٠٩/٧/٢م.
(٢) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.
(٣) انتخابات إيران ووعود التغيير، فاطمة الصمادي؛ الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١١م.

بجامعة الإمام الصادق بطهران-: « هناك طرفٌ يريد تطورًا تدريجيًّا للمؤسسات الديمقراطية، وتفسيرًا أكثر ديمقراطية للمؤسسات الإسلامية، ولكن الطرف الآخر يؤيد تفسيرًا شعبيًّا وشموليًّا للإسلام قد يزيد أو يقل!

يقول (المحافظ) حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي -ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية، في حوار مع قناة «الجزيرة»[1]-: «تعلمون أن هناك تيارين أساسيين في الجمهورية الإسلامية: التيار المسمى بالتيار اليميني والذي يؤكد -أو معروف بأنه يؤكد- على القيم الإسلامية، وإن هذا التيار يؤمن بضرورة التأني في الإصلاحات، وأيضًا التيار الآخر التيار اليساري أو التيار الإصلاحي».

ويضيف: «إن من يعرف هذين التيارين يدرك بأنه ليس هناك خلاف أساسي بينهما في المبادئ، وخاصة بالنسبة للمواد الإسلامية وخط الإمام والدستور. وإن من أهم الشعارات التي يطرحها الإصلاحيون هو تطبيق الدستور بكامله، وهذا ما يطرحه الكثير من العقلاء في جناح المحافظين».

ويكيِّف هاشمي الأمر بقوله: «في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجد الولي الفقيه له خصوصيات فائقة جدًّا؛ حيث إنه مجتهد عادل، ومدير ومدبِّر، حسب ما جاء في الدستور، وإن الشعب يختار القائد بواسطة مجلس الخبراء، ويحدد له الصلاحيات، وكذلك الأمر في سائر النظام».. فـ«القائد هو إنسان مجتهد، متعرف على قضايا العصر وعلى الظروف الزمنية، وعلى ظروف الزمان والمكان، والقضايا الدولية، وهذا يمكن أن ينوب عن الناس لقيادة المجتمع والحكم».

وأضاف: «نحن نقول: بأن القائد يرتكز إلى آراء الشعب، وصلاحياته محددة حسب الدستور الذي أقره الشعب». ونحن «نعيش في الجمهورية الإسلامية، والجمهورية تدل على أن جميع الأمور تستند إلى آراء الشعب، وهذا ما يوجد في جميع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية؛ حيث تؤكد هذه الأنظمة على آراء الشعب، كما أن جمهوريتنا إسلامية، وإسلامية هذا الحكم يرتكز على مبدأ ولاية الفقيه، وهذه ليست نظرية فقهية بحتة، إنما مبدأ ولاية الفقيه جاء في البنود المتعددة للدستور، وأصبحت اليوم أمرًا دستوريًّا.

أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمدي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علنًا بقضاء أغلب وقته في استفزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار».

إن الدستور يؤكد على القائد بأن يقوم بدوره في كل موقع يرى بأن هناك خطرًا يكمن بالنسبة للأمن القومي، ولإسلامية النظام، ولمصالح الكيان الإسلامي، ولذلك عليه أن ينبِّه وأن يحول دون حصول ذلك».

٥- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على النهوض بإيران (الثورة) اقتصادياً، وإن كانوا يختلفون حول البرامج التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الغاية:

«إن الموضوع الذي يحظى بأكبر قدر من الجدل هو الوضع الاقتصادي، فقد أدى كل من تذبذب سوق النفط وتراجع عائداته، والأزمة المالية العالمية، إلى أن إيران تمر اليوم بأزمة اقتصادية عصيبة، فاقتصاد البلاد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، ومن معدل بطالة يصل إلى ٣٠٪ (حسب بيانات غير رسمية)، مما يعد أحد أعلى معدلات البطالة في المنطقة، وذلك على الرغم من صادرات البلاد النفطية الضخمة.

وقد أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمدي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علنًا بقضاء أغلب وقته في استفزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص

(١) الجزيرة، في /٢٠٠٤/٦م.

ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار».[1] لذا رفع موسوي شعار «إيران أولاً»، وأبدى أثناء حملته الانتخابية اهتمامًا بالقضايا الداخلية كالغلاء والبطالة عوضًا عن دعم إيران لأطراف خارجية![2] ووعد موسوي بتغيير سياسات نجاد الاقتصادية والبيئية.. وأن اختياره للون الأخضر في حملته الانتخابية جاء على هذا الأساس.[3]

وتمثل معضلات الاقتصاد أهمية كبيرة بالنسبة لغالبية الناخبين؛ كما أنها تهدد أمن أصحاب رءوس الأموال والاستثمارات؛ نتيجة التضخم والعزلة والحصار المفروض على إيران. وبالتالي فإن تطرق الإصلاحيين لها ووعودهم بشأنها تحظى بقبول لدى شرائح مختلفة من الناخبين.

وقد برر موسوي عودته إلى السياسة بـ«الخطر» الذي يشكله استمرار الرئيس نجاد في السلطة لولاية ثانية على البلاد؛ وتعهد بإعادة الاستقرار إلى اقتصادٍ هزته سياسة الإنفاق المسرف التي يعتمدها أحمدي نجاد، والتي تسببت بارتفاع التضخم؛ مع وصف نفسه بـ«الإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية».[4]

وقد سبق للإصلاحيين أثناء فترة رفسنجاني وخاتمي معالجة بعض الأوضاع الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح التي اعتمدها كل من الرجلين مع المحيط الإقليمي في عهد الأول، والبعد الدولي (الغربي) في عهد الثاني؛ حيث خرجت جمهورية إيران الإسلامية عقب حربها مع العراق لثماني سنوات متواصلة منهكة اقتصاديًا ما جعل من اتباع سياسة الانفتاح حاجة ضرورية في حينها، وهذا ما رجَّح كفة الإصلاحيين نتيجة وعودهم الإصلاحية الاقتصادية.

(١) إيران والعالم بعد الانتخابات الرئاسية، فواز جرجس؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١١م.

(٢) انظر: الفقراء حسموا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١٦م.

(٣) هناك من يرى أن اختياره لهذا اللون له صلة بالبعد الديني، فالرايات الخضر ترفع في المناسبات الدينية لأتباع المذهب الإمامي.

(٤) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.

وتتمثل أكثر النقاط التي يأخذها الإصلاحيون على سياسة نجاد والمحافظين من ورائه في: هيمنة الحرس الثوري اليوم على كثير من الصناعات. بالإضافة إلى الإنفاق المبالغ فيه على التسلح. وعلى توسيع تأثير إيران خارجيًا من خلال الأقليات الشيعية في المنطقة، أو عبر تمويل دول وجماعات موالية.

يقول ما شاء الله شمس الواعظين -مستشار مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية بطهران-: «إن الحرس الثوري الإيراني الذي تقوم عليه الدولة الإيرانية -بوصفه حاملاً اقتصاديًا واجتماعيًا- لا يرغب بتسليم السلطة إلى المدنيين، بعد أن تربع على مصادر إنتاج الثروة والقوة في المجتمع الإيراني، وأتى بممثله السياسي الرئيس أحمدي نجاد.

وأضاف: أن الحرس الثوري عمل على عسكرة الحقل السياسي، وحافظ على تماسك مؤسسته العسكرية، ودلل على ذلك بالقول: إن ٦٣٪ من أعضاء البرلمان الإيراني الحالي لهم خلفيات عسكرية في الحرس الثوري، ولفت إلى أن السؤال الحقيقي في قادم الأيام سيكون حول إمكانية أن تتجاوز إيران «مرحلة عسكرة المؤسسات السياسية».[5]

٦- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على أن إيران يجب أن تمارس دوراً إقليمياً، ويختلفون حول السياسة الأفضل للقيام بهذا الدور:

العارفون بالسياسة الخارجية لإيران يرون أن هذه السياسة تُصنَع على ضوء المحدد الديني الذي تمثله المرجعية المذهبية (الولي الفقيه)، ممثلة في «المرشد الأعلى»، وفي إطار عدة مؤسسات: «مجلس الشورى»، «الحكومة»، «رئاسة الجمهورية» و«مجلس الأمن القومي». ومن ثمَّ فهذه السياسة لا تخضع لميزان المصالح السياسية بعيدًا عن الرؤية الأيديولوجية، كما أنها لا تخضع لاجتهادات شخص رئيس الحكومة أو حكومته فقط.

(٥) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

فالدستور الإيراني يوزع الأدوار بين أركان نظام الحكم وسلطات الدولة، ومؤسسات صنع القرار لرسم هذه السياسة، وتحديد ملامحها وأبعادها وأهدافها، وهي أركان ومؤسسات وأجهزة يغلب عليها سيطرة المرجعيات الدينية التي تنتمي للثورة، ومبدئها المذهبي والفكري وتلتزم بمرجعية المرشد الأعلى -كما أسلفنا.

غير أن هناك من يرى أن فترة حكم الإصلاحيين لإيران عقب ١٩٨٩م شهدت تغيرًا ملحوظًا في سياسة إيران الخارجية بشكل ملموس، معتبرين ذلك تباينًا ملحوظًا وفارقًا مميزًا للتيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران. وهم هنا يرون المشهد السياسي الخارجي في (سطحه) دون (عمقه).. ويقفون عند الحدث دون النظر إلى خلفياته وأبعاده.

صحيح أن سياسة رفسنجاني (١٩٨٩م) وخاتمي (١٩٩٧م)[١] عملت على ترسيخ مكانة إيران إقليميًا عبر الانفتاح مع دول الجوار والمحيط العربي غير أن الظروف التي مرت بها إيران داخليًا عقب حربها مع العراق، والعزلة التي عاشتها؛ نتيجة ملابسات مختلفة كانت تقف على خلفية هذه السياسة التي بدت في ظاهرها تسامحية وتصالحية، في حين أنها لم تسجل أي تراجع يُذكَر في مواقف إيران المبدئية من القضايا الحيوية، كاحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وادعاء تبعية البحرين سياسيًا لإيران وغيرها؛ بل لم تسجل أي اعتذار رسمي عن قضايا سابقة -ولا تزال حية في ضمير وواقع صُناع السياسة الإيرانية- مثلت تهديدًا لأمن دول الجوار سياسيًا وقوميًا كان منشؤها تحريك القيادة الإيرانية للأقليات الشيعية في المنطقة!

وعلى العكس من ذلك فقد استطاعت إدارة الرئيسين المحسوبين على التيار الإصلاحي تجديد تواصل هذه الأقليات بالمرجعية المذهبية لها في إيران، في ظل الانفتاح السياسي الذي تمَّ، ولجهل أنظمة المنطقة بما يمثله ذلك من ازدواج في الولاء (الوطني)! وقوَّى من هذا التواصل شبكة المصالح الاقتصادية والثقافية التي عززتها الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت إيران تُعلن عن سعيها من أجل استقرار أمن الخليج أثناء حكم الإصلاحيين، كانت تسعى أيضًا إلى تعزيز قدراتها العسكرية والتسليحية بشكل يفوق حاجتها!

ومن أجل ذلك جرى التعاون مع روسيا والصين ودول أخرى لتطوير هذه القدرات وامتلاك أسلحة ذات أبعاد هجومية!

والعجيب -أيضًا- تلك الازدواجية التي تعاملت معها القيادة الإيرانية -إصلاحية كانت أو محافظة- مع الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ففيما كانت إدارة الإصلاحيين ترى في الوجود الأجنبي الغربي تهديدًا لأمن المنطقة أعلن خاتمي عن ضرورة البدء في مشروع حوار للحضارات؛ وفي حين رأت إدارة المحافظين في الغرب عدوًا لها إلا أنها في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ساندت هذا الوجود الأجنبي، وساعدته على احتلال دولتين جارتين لإيران وهما: أفغانستان والعراق![٢]

وقد تفهمت الولايات المتحدة هذه الروح البرجماتية التي تتعامل بها القيادة الإيرانية، وقدَّرت حاجتها لإيران في شئون المنطقة، فبدأت بمغازلة القيادة الإيرانية في تلك الحقبة؛ حيث اعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عن دعم واشنطن للعراق خلال حربه ضد إيران!

(١) كانت سياسة الرئيس هاشمي رفسنجاني تستهدف إعادة بناء إيران اقتصاديًا بعد أن خرجت منهكة من حربها مع العراق، في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي، الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٢) كما صرح بذلك محمد علي أبطحي -نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية والبرلمانية سابقًا- في الإمارات العربية المتحدة في ختام أعمال مؤتمر (الخليج وتحديات المستقبل)، الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ٢٠٠٤/١/١٥م.

وجرت لقاءات سرية بين الطرفين فيما عُرف بعد بـ«قبرص جيت» لتطوير وتحسين العلاقة بينهما.[١]

والمدرك لطبيعة أداء السياسة الإيرانية يجد أنَّ هناك تبادلاً في الأدوار بين الإصلاحيين والمحافظين يشبه إلى حدٍّ كبير التبادل ذاته الذي يلعبه الديمقراطيون والجمهوريون في سياستهم تجاه قضايا المنطقة الإسلامية، وأنه لا يوجد خلاف بين النخبة الحاكمة بشأن تصدير الثورة من حيث المبدأ، بل على الوسائل الأصلح والأكثر واقعية في تحقيق المبدأ. فالمحافظون ومنذ قيام الثورة الإيرانية يتبنون الخطاب التحريضي والمتشدد والمواقف الداعمة لحركات التمرد الشيعية في المنطقة بشكل فاضح.

المدرك لطبيعة أداء السياسة الإيرانية يجد أنَّ هناك تبادلاً في الأدوار بين الإصلاحيين والمحافظين يشبه إلى حدٍ كبير التبادل ذاته الذي يلعبه الديمقراطيون والجمهوريون في سياستهم تجاه قضايا المنطقة الإسلامية، وأنه لا يوجد خلاف بين النخبة الحاكمة بشأن تصدير الثورة من حيث المبدأ، بل على الوسائل الأصلح والأكثر واقعية في تحقيق المبدأ.

أما الإصلاحيون فيرون أن اتِّباع الطرق السلمية لتحقيق تمكين الشيعة في مناطقهم هو الأصلح باعتباره واقعيًا؛ ومن هنا «كانت قيادة رفسنجاني لإيران إلى الاعتدال السياسي بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية؛ حيث أحدث تحولاً تدريجيًا في مجالات مثل تصدير الثورة، وقاد انسحابًا منظمًا للأنشطة العنيفة خارج البلاد».[٢]

ورغم ذلك لا يرى المحافظون أي ضرر في: «أن يلعب الإصلاحيون في المنطقة المسموح بها، بل ويشجعونهم أيضًا؛ لما يحققه ذلك من مكاسب داخلية ممثلة في تجنب مخاطر كبت أي معارضة (معقولة)، وأخرى خارجية تخفف من قيود البيئة الدولية المفروضة على الثورة منذ قيامها».[٣]

وفي الشأن الفلسطيني الذي احتل مكانة في شعارات الثورة الإيرانية عقب قيامها، لا يختلف الأمر كثيرًا بين التيارين تيار المحافظين بزعامة المرشد الأعلى، والذي يعلن دعمه للحركات الجهادية، ويرفض القبول بإسرائيل، في حين أنه أذن بهجرة اليهود الإيرانيين خلال الثمانينيات إلى إسرائيل،[٤] وتعامل معها سرًا[٥]، ويرضى بأي تسوية يقبل بها الشعب الفلسطيني.

وبين تيار الإصلاحيين الذي عبَّر أحد رموزه -محمد خاتمي- عن رؤيته تجاه حل الوضع في فلسطين -في قمة بالدوحة- من خلال الدولة الفلسطينية متعددة الأديان! والتي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨م! حيث نادى في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م: «بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وباستفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهودًا لتقرير الشكل المستقبلي للحكم»! وإن كان يرى بعدم شرعية «النظام الصهيوني» وفي إسرائيل «أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي»!

هذا الأمر أدركه بعض المحللين والمراقبين الغربيين.. ففي صحيفة ديلي تلغراف كتب «كون كوغلين» -تحت عنوان (ثوار إيران الشجعان يستطيعون أن يغيِّروا الوجوه فقط)- يقول: إن الثورة الخضراء في إيران لا تعني تغييرًا جوهريًا بقدر ما تعني تغييرًا في

(١) هذه اللقاءات السرية أكدها نائب رئيس مجلس الشورى محسن آرمين، ورئيس لجنة الأمن الوطني والشئون الخارجية في مجلس الشورى محسن مير دامادي، في حين نفاها وزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي، ووصف الأنباء التي تحدثت عن حصول هذه المفاوضات بأنها (محض شائعات)! انظر: موقع الوكالة الشيعية للأنباء (إباء)؛ ww.ebaa.net.

(٢) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٣) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي، مرجع سابق.

(٤) انظر: اليهود في إيران، مأمون كيوان، بيسان للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٣٦.

(٥) كما فضحت ذلك صفقة الأسلحة التي عرفت فيما بعد بـ (إيران جيت).

الأشـــخاص، وبالتالي فإنها لا تعني تغييرًا شاملاً في النظام «كما يشتهي الكثيرون».[١]

واســـتبعد جهاز المخابرات الإســـرائيلي (الموساد) على لسان رئيسه مائير داغان أن تؤدي الاضطرابات المتعلقة بانتخابات الرئاسة في إيران إلى تغيير النظام، أو تخفيـــف بواعـــث القلق إزاء برنامجه النووي. وأبلغ رئيس الموســـاد الإسرائيلي -أثناء مشاركته في اجتماع لجنـــة الخارجيـــة والأمن التابعـــة للكنيســـت فـــي ٢٠٠٩/٦/١٦م- البرلمانيين الإســـرائيليين أن «الواقع الإيراني ليس على وشـــك التغير فـــي أعقاب الانتخابات»؛ مبديًا تشـــككه من قيـــام «ثورة» في إيران.. مذكرًا بأن موســـوي كان له دور عندما كان رئيسًا للوزراء في الثمانينيات في بدء البرنامج النووي[٢] الإيراني.[٣]

وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «لا أرى وجود اختلاف كبيـــر بين الرئيس أحمدي نجاد ومنافســـه الإصلاحي مير حسين موســـوي مثلما يُعلن عنه، في أي الحالـــين فإننا ســـنتعامل مع نظـــام إيراني معادٍ تاريخيًّا للولايات المتحـــدة»... «أتوقع فترة صعبة في أي مفاوضات في المســـتقبل مع إيران أيًّا كان من في الحكم».[٤]

هنـاك مـن يـرى أن سياسـة الإصلاحيـين الخارجيـة أكثـر خطـورة منهـا بالنسـبة المحافظـين؛ حيـث يتمتع الإصلاحيـون بروح (برجماتيـة) كبـيرة، تسـمح لهـم بالمنـاورة واللعـب بـالأوراق، مـا يمكّنهـم مـن ترميـم العلاقـات وتوثيقهـا، ومـدِّ الجسـور واختراق الحواجـز، مـن خـلال سياسـة الانفتـاح التي يعتمدونها.

وهنـــاك من يـــرى أن سياســـة الإصلاحيين الخارجية أكثر خطورة منها بالنسبة المحافظين؛ حيث يتمتع الإصلاحيـــون بـــروح (برجماتية) كبيرة، تســـمح لهم بالمناورة واللعب بـــالأوراق، ما يمكّنهم مـــن ترميم العلاقات وتوثيقها، ومدِّ الجســـور واختـــراق الحواجـــز، مـــن خلال سياسة الانفتاح التي يعتمدونها.

٧- ويتفـق الإصلاحيون والمحافظـون على جملة قضايا حساسة:

يقـــول الكاتب فهمي هويدي: «ومـــن المفارقات التي تثير الاهتمام في هذا الصدد أن حفاوة الإعلام العربي بالإصلاحيين غيّبت عنه حقيقـــة مواقفهم من العرب وقضاياهـــم».. كـــون أنَّ لبعضهم مشـــاعر «غير ودية إزاء العرب».. ومنتقدة لسياســـة رفسنجاني وخاتمي باعتبارها «ليِّنة أكثر مما ينبغي مع العرب»!

و«على صعيـــد آخر، فموقـــف (الإصلاحيين) من الصراع العربي الإســـرائيلي متطابق مع ما يسمى في خطابنا المعاصر (بالاعتدال)، بـــل أزعم أنه (معتدل جدًّا) بالنســـبة لبعضهم على الأقـــل».. وهم ينتقدون دعم حـــركات المقاومة الفلســـطينية.. معتبرين ذلك «تبديدًا لأموال الشعب الإيراني»..

«فهم يقولون: إن إيران ليست دولة عربية، ولا ينبغي لها أن تزايد على جيرانهـــا بحيث تصبح عربية أكثر من العرب»!

ومنهـــم «من يذهب إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أنه لا

(١) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

(٢) في ظل حكومة خاتمي رُفِعَ سقف التعاون مع روسيا في المجال النووي، وعادت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥م، وفي أثناء زيارة خاتمي لموسكو تم الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى. والشـــيء ذاته يُذكر عن موسوي، رغم دعوته إلـــى علاقات جيدة مع الغرب، واختـــلاف نبرته تجاهه، إلا أنه يتفق مع سياســـة نجاد الخارجية القائمة على رفض التخلي عن البرنامج النووي، مع دعوته لتحسين «ما أسماها الصورة المتطرفة التي تكونت عن إيران في الخارج»، و«مواصلة المحادثات مع القوى الكبرى بشـــأن القضية النووية».

(٣) الجزيـــرة، في ٢٠٠٩/٦/١٧م. ونقل عن داغان قوله: لو فاز موســـوي «لبات من الأصعب علينا نحن في إسرائيل أن نحاول وقف نشاط هذا البرنامج». وأضاف: «إســـرائيل أكثـــر ارتياحًا لفوز أحمدي نجاد على موسوي؛ لأن سمعة موسوي كمعتدل من شأنها أن تزيد صعوبة المضي قدمًا بالضغوط الدولية على إيران لوقف برنامجها النووي الذي تعتقد إسرائيل أنه قد يؤدي إلى صنع قنبلة ذرية في خمس سنوات».

(٤) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

توجد دول متقدمة وقومية، ولها مستقبل في المنطقة سوى إيران وإسرائيل، ولذلك يتعين توثيق العلاقات بينهما كي تصبحا قاطرة التقدم التي تخرج المنطقة من حالة التخلف التي تعاني منها.

وهناك أكثر من باحث في الشئون الاستراتيجية الإيرانية عبّر عن هذا المعنى في أوراق نُوقشت في اجتماعات المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية بإيران».[1]

وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة أعلن مير حسين موسوي عن تمسكه بحق بلاده في استكمال برنامجها النووي؛ وهو الأمر الذي لم يختلف عليه المرشحون جميعًا؛ لأن الاختلاف بينهم كان في حدود التشدد والمرونة التي ينبغي أن يلتزم بها المفاوض الإيراني![2]

والخلاصة:

أن الصورة التي أظهرتها الحملة الانتخابية الرئاسية مؤخرًا، والاتهامات المتبادلة التي وُجِّهت لسياسيين من كبار رموز النظام، مثل هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وناطق نوري -أحد كبار مستشاري المرشد الأعلى- تؤكد عمق الخلاف بين أجنحة النخبة الحاكمة في إيران، إلى الحدِّ الذي طفت معه على السطح، وأثارت لغطًا وجدلاً بين النخب السياسية والثقافية والدينية، ولفتت انتباه وأنظار العالم.

كما أن الإصرار الذي أبداه الشارع الإيراني في مواجهة السلطة رفضًا للانتخابات مع سقوط قتلى وضحايا ومعتقلين، رغم تأكيد المرجعية العليا لنزاهة الانتخابات وصحة نتائجها، عكَس في الحقيقة طبيعة التفاعلات التي أشار إليها «زبيغنيو بريجنسكي» -مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق- بقوله: إن التطورات في إيران «تعكس تحولاً اجتماعيًّا جذريًّا»! لكنه حصره في السياق الاجتماعي والداخلي فقط، واعتبر أن «أمور السياسة الخارجية ثانوية في هذه التطورات»، وأن المعركة الديمقراطية تتمحور حول «الطموحات الاجتماعية».[3]

ومن المؤكد أن واقع الشارع الإيراني يختلف في حقيقته عن واقع الطبقة الحاكمة، التي يعود خلافها إلى طبيعة النظرة إلى التعامل مع السياسة الداخلية والخارجية، في حين أنَّ جيلاً جديدًا من الشباب يريد أن يذهب إلى مدًى أبعد مما يفكر به القادة الإصلاحيون من أمثال موسوي وكروبي والرئيس السابق محمد خاتمي الذين يسعون إلى إدخال إصلاحات على الدستور والنظام نفسه - بحسب رأي الخبير في الشئون الإيرانية ميشيل نوفل.[4]

غير أنَّ تلك الرؤية التي تبشر بأفول الثورة الإيرانية وبزوغ حقبة ليبرالية جديدة، والتي تفسر الأمور وفق رؤية مقصورة لا ترى سوى نخبة متمدنة تميل إلى الاتجاه الغربي وأخرى متدينة تقليدية، تجانب الصواب، فقد حصل نجاد على ٦٢,٦٪ من أصوات المشاركين الذين بلغوا ٣٩ مليون شخص (بلغت نسبة المشاركة ٨٥٪). في حين حصل مير حسين موسوي على ٣٣,٧٥٪، والمرشحان مهدي كروبي والمحافظ محسن رضائي.. كل منهما على أقل من ٢٪ من الأصوات.

كما أن الإصلاحيين سيظلون ملتزمين بالثورة ومبادئها، فرغم انتقادات محمد خاتمي الشديدة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة وموقف القيادة

(١) إيران إذا اعتدلت! فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/٢٣م.

(٢) انظر: الفقراء حسموا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١٦م.

(٣) الحياة، في ٢٠٠٩/٦/٢٠م. ويشير بريجنسكي إلى أن: «هذا لا يعني عدم وجود طبقة اجتماعية محرومة ومستضعفة تتعاطف مع اللهجة الحادة لخطاب الرئيس محمود أحمدي نجاد».

(٤) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

السياسية منها، إلا أنه أكد في بيان له أن «تعيين هيئة منصفة حيادية وشجاعة تكون محل ثقة» هو «الحل لتجاوز المرحلة الحالية، وخطوة على طريق تعزيز النظام وتسوية الأمر في هذه الفترة الحساسة؛ بما يخدم مصالح الشعب ومبادئ الثورة»، معتبرًا «مشاركة الشعب الواسعة في الانتخابات الرئاسية أحد الإنجازات الكبرى للثورة الإسلامية».[١]

كما أن المواقف الأخيرة لهاشمي رفسنجاني -الذي كان من بين الرموز المستهدفة للمحافظين[٢]- لا تصطدم مع روح النظام، وإن اصطدمت مع شخص المرشد الأعلى.

لذا لم تخلُ الرسالة التي وجَّهها رفسنجاني إلى المرشد الأعلى -على خلفية الاتهامات التي وُجِّهت إليه- من تهديد مبطن بفعاليات مضادة يكون ميدانها الشوارع والجامعات، معتبرًا الوقوف في وجه نجاد «ضرورة للحيلولة دون تورط البلاد بمصير تلك الفترة، أي: فترة أبو الحسن بني صدر».[٣]

كما أن الهدف الرئيس لتيار موسوي المحتج على نتائج الانتخابات ليس أكثر من محاولة لاستعادة ما فقدوه من سلطة ونفوذ دون المساس بالنظام، كما يرى كون كوغلين الكاتب في صحيفة الـ«ديلي تلغراف».[٤]

صحيح أن المعارضة التي يواجهها أحمدي نجاد -ومن خلفه القيادة السياسية- شديدة على مستوى الشارع، وقد تدفع النظام إلى تبني سياسة برجماتية، كما يرى إبراهيم يزدي -وزير خارجية إيران في أول حكومة عقب الثورة- بأن أحمدي نجاد لن يكون «أكثر اعتدالاً» وإنما «أكثر برجماتية».[٥]

فما حدث في الساحة الإيرانية من حراك عنيف ومشهد دام؛ سعيًا وراء مطالب حقوقية وسياسية، يؤكد أن هناكَ تحولاً اجتماعيًا رافضًا للواقع القائم اليوم لأكثر من سبب، وأن هذا التحول يمتلك عمقًا في حضور وعي (رجل الشارع) الذي بات يواجه آلة الحكومة الأمنية والعسكرية مجردًا سوى من إصراره وعزيمته على التغيير؛ قد تختلف الدوافع وقد تختلف الرؤى المستقبلية، لكن ذلك لا يلغي أن في داخل إيران أرضية شعبية رافضة تتسع مع مرور الوقت.

والإصلاحيون -على اختلاف مشاربهم- يحاولون توظيف هذا الحراك، وتسييس هذا المشهد لصالح مشاريعهم الخاصة، ومن أجل تصفية حسابات بينية مع خصومهم، ويرون في الشارع قوة تعوض النفوذ والمؤسسات التي بات يحتلها المحافظون، ابتداء من المرشد الأعلى ورئاسة الجمهورية، ومجالس الحكم، والحرس الثوري، وانتهاء بالاقتصاد والتجارة.

هذه هي حقيقة الإصلاحيين، فقد صرح الناطق باسم حزب (كوادر البناء) الإصلاحي حسين مرعشي أن الإصلاحات تعني «العودة إلى نص الجمهورية الإسلامية وفقًا لوجهة نظر الإمام الخميني دون زيادة أو نقصان»، وأن ظروفًا خاصة فرضتها أحداث كالحرب مع العراق أوجدت قرارات استثنائية، لكن انتهاء الظروف يعني «ضرورة العودة إلى الإصلاحات المتمثلة بالجمهورية الإسلامية وفق الرؤية التي قدمها الإمام»، تقوم على «تعظيم دور الشعب في الحكم، والعودة إلى الاعتدال والوسطية والعدالة».[٦]

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٤، في ٢٠٠٩/٦/٢٢م.

(٢) قال مسئول إيراني بارز عمل في حكومة الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق محمد خاتمي: إن هذه المعركة -يعني الصراع الذي احتدم بين الإصلاحيين والمحافظين عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة- تعني رفسنجاني بشكل مباشر، وإن ما سيترتب عليها يتعلق بمستقبل رفسنجاني في النظام السياسي الإيراني. وأوضح المصدر الإيراني: «الصراع حقيقة على رؤى مختلفة لما ينبغي أن تكون عليه إيران». الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٩، في ٢٠٠٩/٦/٢٧م.

(٣) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.

(٤) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

(٥) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

(٦) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٢/١٢م.

إن الخلط بين مستويي الخلاف السياسي والاجتماعي يوقع البعض في مراهنة على طرف ضد آخر في النظام دون معرفة بحقيقة ما يجري.

وإذا كان انتخاب نجاد رئيسًا لفترة رئاسية ثانية يمثل تحديًا حقيقيًّا لدول المنطقة إلا أن اعتقاد أن مساندة (الإصلاحيين) في جهودهم للإطاحة به سيؤدي إلى تغيير جذري يعالج وضع الداخل الإيراني، ويبني الثقة مع المحيط الإقليمي سيوقع هذه الدول في رهان خاسر.

فالواجب أن يكون الرهان على الشعب الإيراني وتلك القوى الرافضة لهذا النظام المذهبي الطائفي المستبد، مع اعتبار الأبعاد المختلفة والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية في التحليل والتقييم وبناء المواقف؛ وإلا فإن الولوج إلى الشأن الإيراني سيمثل مخاطرة لن تقف آثارها على الداخل الإيراني فقط!

فالواجب على دول المنطقة المتضررة من سياسة إيران الخارجية أن يعتمدوا سياسة واحدة تجاه النظام القائم، سياسة تقوم على مجموعة من الثوابت التي لا ينبغي تجاهلها، **ومن بينها:**

١- أن النظام الحالي بجناحيه المحافظ والإصلاحي يقوم على أسس مذهبية وطائفية متعصبة، وهو من هذا المنطلق يتعامل مع المكون الآخر للأمة (السُّنة)، بكل ما تحمله ثقافته الدينية والتاريخية من كراهية لهذا المكون.

٢- أن نظام الجمهورية الإيرانية يعمل منذ قيامه على مبدأ التوسع والتأثير على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذ كل الوسائل الممكنة لذلك، بما فيها القوة العسكرية والدعاية السياسية والولاء الطائفي والتبشير المذهبي. وهو يرى في تمدده هذا رسالة (دينية) وواجبًا (مقدسًا).

وإذا لم تواجه الدول السُّنِّية هذا التوسع بتعزيز العقيدة الصحيحة في نفوس شعوبها، وتبني قضاياهم المصيرية كما هو حاصل في فلسطين والعراق والصومال، وتحسين مستوى معيشتهم وأمنهم، وإلا فإنها سوف تترك الباب مفتوحًا أمام هذا الزحف.

٣- أن النظام الإيراني يتخذ من البرجماتية منهجًا في تعاطيه مع كثير من الشعارات والمواقف والأحداث، وهو اليوم يضع يده في يد القوى الدولية المحاربة للأمة من أجل تحقيق مصالحه، ولو على حساب وجودها واستقلالها.

٤- أن النظرة إلى ما يجري في داخل إيران بمنظور علماني صرف، ودون اعتبار لتأثير القيم المذهبية والدينية في الشارع الإيراني هي نظرة سطحية وساذجة، وذلك في محاولة من بعض التيارات العلمانية لتغييب أثر الدِّين في معالجة الأمور، وإصلاح الأوضاع، ومواجهة المخاطر.

٥- أن من الضروري الوصول إلى الشعب الإيراني من خلال خطاب إعلامي متوازن، يوضح مدى خطورة الطائفية، والتعصب المذهبي، والسياسات التي يتبعها مراجع الشيعة على مستقبل وحدة الأمة وقوتها.

ويمكن للدول العربية والإسلامية بما تمتلكه مع إيران من علاقات ومصالح أن تضغط باتجاه الانفتاح الإعلامي والثقافي داخل إيران للأقلية السُّنِّية والعربية هناك.

معلومات إضافية

إيران.. معلومات أولية:

تشـــكلت جمهورية إيران الإســـلامية بعد ثورة تزعمها الإمام آية الله الخميني في عام ١٩٧٩م، عقب حكم آل بهلوي.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إيران الحديثة -ولعوامل حملتها طبيعة الثورة التي تشكل النظام السياسي الحالي في ضوئها- مثار اهتمام إقليمي وعالمي؛ إضافة إلى كونها تحتل موقعًا جغرافيًّا مهمًّا واستراتيجيًّا باعتبار:

- إطلالها على الخليج العربي ومجاورتها للعراق؛ حيث توجد أهم حقول النفط عالميًّا.
- إطلالها على بحر قزوين، ومجاورتها لدول الاتحاد السوفييتي الإسلامية.
- مجاورتها لدولتين إسلاميتين مهمتين هما: باكستان وتركيا.
- مجاورتها لأفغانستان التي مثَّلت بؤرة صراع قديم حديث!
- سعيها لامتلاك برنامج نووي لأغراض مشكوك فيها!

إضافة إلى ذلك تتمتع إيران -والتي تبلغ مســـاحتها ١,٦٤٨ مليون كـــم٢- بغناها بالموارد الطبيعية والثروات النفطية الهائلة. ويفوق تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة؛ يتوزعون على العرقيات والقوميات التالية: الفرس ٥٠٪، والأذريين ٢٥٪، والأكراد ٧٪، والعرب ٣٪، بالإضافة إلى البلوش والتركمان وغيرهم. لذا فإن اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية، مع وجود لغات أخرى. كما يتوزع الإيرانيون على ديانات مختلفة؛ حيث يبلغ عدد المسلمين ٩٩٪، ٨٩٪ منهم بحسب الإحصائيات الرسمية شيعة و١٠٪ فقط سنة؛ في حين يشكل الزرادشتيين واليهود والنصارى والبهائيين ١٪.

* * *

الحرس الثوري:

تتمتع قوات الحرس الثوري -والتي تأســـست عام ١٩٧٩م- بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها مباشرة من المرشد الأعلـــى، فهي بالتالي لا تعد جزءًا من القوات المســـلحة، ولا تخضع لقيادة الجيـــش. وترى فيها المرجعية العليا للنظام الحاكم حاميًا لنظام ولاية الفقيه.

وقد اعتمد النظام الإيراني على هذه القوات في حربه ضد العراق، مما حولها إلى قوة عسكرية موازية للجيش تتمتع بكامل العتاد والتجهيزات والدعم المستقل. وقد أوكلت لها عقب الحرب مهام جديدة كحراسة بعض مناطق الحدود الحساسة، ومؤسسات رســـمية ذات أهمية قصوى، وتطوير الصواريخ الإيرانية، إضافة إلى مسئوليتها عن البرنامج النووي بشكل خاص. ونظرًا لارتباط الحرس الثوري بالبرنامج النووي الإيراني فقد أصدر مجلس الأمن قراريه: ١٧٣٧ و١٧٤٧، بشأن تجميد الأصول الخاصة بالمسئولين الكبار في الحرس الثوري. وفي سبتمبر ٢٠٠٨م، قرر المرشد الأعلى علي خامنئي تحويل مسئولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش الإيراني النظامي إلى قوات الحرس الثوري للدفاع عن الخليج ضد أي هجوم أمريكي محتمل.

ويتجاوز عدد قوات الحرس الثوري ١٢٥ ألف مقاتل، فيما يتجاوز تعداد منسوبي القوات الإيرانية المسلحة عمومًا الـ٦٠٠ ألف فرد.

ويحرص الإيرانيون على الانضمام والتطوع في الحرس الثوري؛ نظرًا للاهتمام والعناية التي تُقدَّم لأفراده؛ حيث تُخصص لهم مقاعد جامعية ومِنَح دراسية، ويحصلون على وظائف حكومية عقب تخرجهم بشكل مباشر.

ويمتلك الحرس الثوري مختلف الأسلحة الحربية، وغالبها مصنوع محليًّا، أو مطوّر داخل إيران، وهناك أسلحة روسية. وتشير بعض التقارير إلى امتلاكه أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ قادرة على حمل رءوس نووية.

حاليًا وبعد ثلاثة عقود على الثورة أصبح الحرس الثوري قوة قيادية في المجالين السياسي والاقتصادي في البلاد، فقد أصبح يسيطر على زمام أبرز المؤسسات السياسية في الدولة، فنجاد -رئيس الجمهورية- ولاريجاني -رئيس مجلس الشورى- ينتميان لهذه المؤسسة العسكرية.

كما أن الحرس الثوري يمتلك غالبية المشاريع الاقتصادية الحيوية؛ بما في ذلك مشاريع النفط والغاز والمشاريع الصناعية الكبرى.

ويتبع الحرس الثوري «قوات الباسيج»، وهي قوات خاصة تطوعية أمر الخميني بتشكيلها عام ١٩٧٩م للدفاع عن نظام الثورة وقيم الجمهورية الإسلامية. ووُضعت تحت قيادة الحرس الثوري في يناير ١٩٨١م. ويتجاوز عدد المتطوعين فيها ١٠ ملايين مواطن.

ويتبع الحرس الثوري أيضًا «فيلق القدس»، وهو جناح عسكري يقوم بعمليات إعداد وتدريب ذات علاقة بالخارج، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق، والشيعة في دول الخليج واليمن وأفغانستان. ولا يُعلم على وجه التحديد عدد عناصر فيلق القدس، وهناك من يشير إلى بلوغها الـ٥٠ ألف فرد؛ ممن يمتلكون الخبرات القتالية والعسكرية والتخطيطية العالية. وتشير بعض التقارير إلى أن ميزانية قوة القدس سرية وتتبع المرشد الأعلى.

ويتصل الحرس الثوري عمومًا بالقوى الشيعية المسلحة الموجودة في المنطقة، أو تلك التي يتم الإعداد لخروجها، فقد أكد حسين حميداني -نائب قائد ميليشيا الباسيج- في تصريح له نقلته صحيفتي الشرق الأوسط، والأنوار اللبنانية، في ٢٠٠٨/١٠/٢٧م أن إيران تسلح «جيوش الحرية في الشرق الأوسط وتمدها بالسلاح»!

❊ ❊ ❊

الرئيس الإيراني «محمود أحمدي نجاد» (٢٠٠٥- ٢٠١٣م):

نجاد من مواليد مدينة غرمار بمحافظة سمنان، عام ١٩٦٦م؛ وعائلته متواضعة الحال فمهنة رب الأسرة الحدادة.

انتقل نجاد مع عائلته إلى العاصمة طهران، وتابع دراسته فيها؛ وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٧٩م، وشهادة الماجستير عام ١٩٨٩م من جامعة العلوم والصناعة في طهران؛ ثمَّ عُيِّن نجاد محاضرًا في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها.

في عام ١٩٩٧م نال نجاد شـــهادة الدكتوراه في الهندســـة والتخطيط المروري، وأشرف على عشرات الرسائل العلمية في مختلف المجالات الهندسية -وفقًا لوكالة الأنباء الإيرانية.

شـــارك نجاد في النشاط الديني والسياسي المعارض للشـــاه قبل الثورة، وتطوع عقب قيام الثورة في الحرس الثوري، وشارك في الحرب الإيرانية العراقية خلال الثمانينيات.

فـــي عام ١٩٩٣م عُيِّن مستشـــارًا ثقافيًا لوزير الثقافة والتعليم العالي، ثم عُـــيِّن أول محافظ لمحافظة أردبيل -الواقعة في الشمال الغربي- بين عامي ١٩٩٣- ١٩٩٧م.

وفي عام ٢٠٠٣م انتُخِب نجاد عمدة للعاصمة الإيرانية طهران، ومن خلال أدائه بدأت شهرته تحظى بإعجاب الطبقات الوســـطى والفقيرة. وقد كان نجاد يركِّز على ترســـيخ مبدأ الثورة وشـــعاراتها، مؤيدًا في ذلك للتيار المحافظ ومعززًا له في الوظائف والأعمال أثناء توليه منصب محافظ طهران.

استطاع نجاد عام ٢٠٠٥م الفوز في الانتخابات الرئاسية أمام منافسه هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وقد حظي في تلك الانتخابات بتأييد المحافظين والطبقات الشعبية الفقيرة والوسطى.

وأعيد انتخاب نجاد مؤخرًا في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاســـية أمام منافسه الإصلاحي مير حسين موسوي، ما أوقعه في مواجهة مباشرة مع التيار الإصلاحي الرافض لنتائج الانتخابات والطاعن في شرعية حكومته.

يؤمن نجاد بقيم المذهب الإمامي بشكل واضح يعبر عنه موقعه الخاص، وكان لكثير من تصريحاته بشأن اليهود وإسرائيل والولايات المتحدة أثرها على الساحة الإعلامية والسياسية،

وهو بالرغم من ذلك يشتهر بحياته البسيطة، وحملاته ضد الفساد، وسعيه الحثيث لتحقيق البرنامج النووي، وتشـــدده في موقفه من الغرب في قضايا إيران خاصة؛ وفي عهده دخلت إيران النادي الفضائي بعد أن نجحت في إطلاق قمر صناعي، ووضعه في مداره حول الأرض؛ كما شـــهدت الترســـانة العسكرية الإيرانية في عهده تطورًا وتناميًا ملحوظًا.

* * *

«مير حسين موسوي» المنافس الإصلاحي الأبرز لأحمدي نجاد في الانتخابات الأخيرة:

ولد موسوي عام ١٩٤٢م بخامنة قرب تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الشرقي لإيران.

حصل موســـوي على بكالوريوس في الهندســـة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة طهران عام ١٩٧٠م، كما حصل على ماجستير في التخصص ذاته.

وخلال دراســـته الجامعية انخرط في الحركة الطلابية المناهضة للشاه، وبعد تخرجه أسس حركة الإيرانيين الإسلامية؛ وشارك في الثورة التي تزعمها الخميني، وعقب نجاح الثورة تولى وزارة الخارجية في زمن الرئيسين أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي، كما تقلد منصب مدير المكتب السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الذي انضم إليه، وترأس تحرير صحيفة «جمهوري إســـلامي» الناطقة باســـم الحزب، واشتهر آنذاك بمقالاته النارية التي دافع فيها عن الثورة في وجه معارضي النظام.

وفي أكتوبر ١٩٨١م أصبح موســـوي رئيسًـــا للوزراء ليظل في هذا المنصب حتى إلغائه إثر تحوير دستوري عام ١٩٨٨م حيث جُمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فكان بذلك رئيس وزراء إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية وحتى عام ١٩٨٩م، وقد حظي خلال توليه رئاسة الوزراء بدعم الخميني، واشتهر بميوله الاشتراكية.

بعد مغادرته رئاسة الوزراء لم يتول موسوي أي منصب حكومي، لكنه شارك بعضويته في بعض اللجان الثورية، وعمل مستشـــارًا للرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩- ١٩٩٧م)، والرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥م). وهو عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

ويصنَّف موســـوي على التيار الإصلاحي، وله ميول اشـــتراكية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية؛ وهو يشرف حاليًا على الأكاديمية الإيرانية للفنون؛ كما أنه يجيد اللغتين الإنجليزية والعربية بالإضافة إلى الفارسية.

التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة

د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما تطرحه من أفكار ورؤى، في سياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات الأمريكية السابقة، خاصة إدارة بوش، ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسع الجامع للساسة الأمريكيين، حيث تُقرِّب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسية، وتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسة الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة، وثنائية استقطابية، واحتكار أحادي لصنع السياسة، وهذا لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع السياسة الخارجية في واشنطن.

وإذا كانت «الأيديولوجية هي من الأمس البعيد ideology is so yesterday» وفقًا لوزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون»، فإن تقييم أداء وخطاب «أوباما» وإدارته وفق مرجعيةٍ أيديولوجيةٍ ليس إلا ميل للماضي وبُعدًا عن الحاضر والمستقبل. ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة فإن من السهل توقع اتجاه إدارة «أوباما» إلى الوسط، نحو تبني سياسات براجماتية يكون الظرف التاريخي والمصلحة الواقعية هما المحددان الرئيسان فيها.

ومن ثَم فإن عناصر الاستمرارية يمكنها أن تتعايش مع محاور التغيير في سياسات إدارة «أوباما»، مقارنة بسابقاتها وبلاحقاتها أيضًا. حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية وتلك الديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة بالسياسات الأمريكية تؤكد التداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ، فمصلحة أمريكا هي الحاكم لهؤلاء جميعًا.

إن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة -أيًا كانت اتجاهاتها- إنما تنحصر في الأسلوب واللهجة والشخص، والأولويات السياسية، والتبريرات النظرية، والأدوات، أي ما يمكن تسميته بـ «البعد التكتيكي»، فالتاريخ علَّمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسة الراسخة دون أن تمسّ محورها وجوهرها الاستراتيجي؛ لأن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين في واشنطن حول السياسة الخارجية لبلادهم أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسيا. ومن ثَم فلا يجب للتباينات الأمريكية اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاستمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول وتأثير نافذ للولايات المتحدة في العالم.

التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة

د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

«اللغة مختلفة، ولكن السياسة واحدة».. جملة ترددت على لسان معظم المحللين والمراقبين للتعليق على أداء إدارة أوباما في عامها الأول، بينما على العكس من ذلك فإن قلة من الجماعة العلمية العربية والأمريكية تحدثت عن التغيير الكبير الذي عبّرت عنه توجهات هذه الإدارة.

السؤال كيف يمكن قراءة رؤية وسياسات فريق البيت الأبيض الجديد في ظل حالة الاستقطاب السائدة؟

وأمام هذا الجدل بين معسكري التغيير والاستمرارية تنطلق هذه الورقة من افتراض رئيس يرى استمرارية السياسة والتوجه، ولكن مع تغيير الأدوات واللغة؛ من أجل تحسين الصورة الأمريكية في الرأي العام العالمي (خاصة الإسلامي منه)، وفي أذهان كثير من الحكام والقيادات في العالم؛ وذلك للتغلب على أهم الصعوبات الموروثة من إدارة بوش، ألا وهي الصورة السلبية للإدارة الأمريكية، وانتشار مشاعر التحدي تجاه الولايات المتحدة، سواء من قبل الأنظمة الحاكمة، أو المجتمعات المحكومة في كثير من مناطق العالم؛ حيث نجح هذا التحول التكتيكي في تغيير المزاج العام تجاه الولايات المتحدة.

ولا يجب التهوين من تأثير هذا المستوى من التغيير -الوسائل، واللهجة- على إحداث تغيير تابع في نمط العلاقات بين الولايات المتحدة والأطراف الخارجية المختلفة، فالتغيير الحادث أصاب نمط التفاعلات في المقام الأول، مع استمرار نفس السياسات، وبسبب هذا النهج الجديد الأكثر انفتاحًا و الأهدأ خطابًا، بدأت السياسة الأمريكية تواجه مقاومةً أضعف، وتنفذ بتكلفة أقل وثمن أكثر احتمالاً، فالقوة الناعمة بدت العنوان الرئيس لسياسة أوباما الخارجية؛ حيث إن الاستمرار في استخدام القوة العسكرية انحصر في بؤر محددة لما أسماه التطرف: في أفغانستان وباكستان.

وعند دراسة التيارات الفكرية لإدارة أوباما، فمن الضروري رسم خريطة التنويعات الفكرية داخل الإدارة، ومقارنتها بالإدارات السابقة سواء جمهورية أو ديمقراطية. ولرصد أبعاد التغيير والاستمرارية في توجهات وسياسات إدارة أوباما، سيتم عقد مقارنات على أربعة مستويات:

١- ما بين الجمهوري والديمقراطي بشكل عام.

٢- ما بين إدارة بوش وإدارة أوباما بشكل خاص.

٣- ما بين الحزب الديمقراطي قبل أوباما وبعده.

٤- فيما بين أولويات وقضايا السياسة الخارجية.

وستعمل هذه المقارنات على تحديد ملامح رؤية وفكر فريق أوباما: أبعاد الاتفاق ومحاور وحدود الاختلاف.

ولتحقيق ذلك ستنقسم هذه الدراسة **إلى ثلاثة أجزاء رئيسة:**

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين.

ثانياً: أوباما والديمقراطيون ومرحلة تطور جديدة.

ثالثاً: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا.

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين:

من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما تطرحه من فكر ورؤية، في سياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات السابقة -خاصة إدارة بوش-. ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسع الجامع للساسة الأمريكيين، وفيه تُقرب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسية، لتتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسة الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة وثنائية استقطابية، واحتكار آحادي لصنع السياسة لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع القرار الخارجي.

١- الديمقراطي والجمهوري.. تداخل أكثر منه اختلاف:

يفضل أوباما الابتعاد عن التصنيفات الثنائية: يمين ويسار؛ إذ إنه يعتبر أن هذه نظرة متشككة قديمة، ويقدم بدلاً منها نظرة براجماتية غير أيديولوجية.(١) وباعتراف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أبريل ٢٠٠٩م، فإن «الأيديولوجية هي من الأمس البعيد «ideology is so yesterday». ولذا فتقييم أداء وخطاب أوباما وفق مرجعية أيديولوجية مفضلة هو ميل للماضي حينما كان القرار السياسي يعبر عن منظور بعينه. وأضافت أن الأيديولوجيات الجامدة والمعادلات القديمة لا تُطبَّق.(٢)

ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة، فمن السهل توقع اتجاه إدارة أوباما إلى الوسط وإلى تبني سياسات براجماتية يكون الظرف التاريخي والمصلحة الواقعية محدِّدًا رئيسًا فيها.

وتتعايش عناصر الاستمرارية مع محاور التغيير في سياسات كل إدارة بالمقارنة بسابقاتها وبلاحقاتها؛ حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة تثبت حدوث تداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ.

لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة تثبت حدوث تداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ

وتتعدد الأمثلة في هذا السياق، وعلى رأسها إقدام الإدارات الديمقراطية والجمهورية على استخدام القوة العسكرية والدخول في حرب شاملة ضد دول أخرى، فعلى سبيل المثال انخرطت إدارة كلينتون في أعمال حربية في البلقان شبيهة بتلك التي شنتها إدارتي بوش الأب والابن.

وعلى صعيد آخر، اشتركت الإدارات الأمريكية -على تنوعها- في تقديم دعم «أعمى» متحيز لإسرائيل، واتخذت من أمن إسرائيل هدفًا مستقرًا لسياستها الخارجية. وتختلف أسباب اتفاق النخبتين الديمقراطية والجمهورية في هذا الأمر، فغلبة الفكر

(1) Charles R. Kesler, «How will Obama>s libera ism shape America?», Christian Science Monitor, February11,2009, http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html

(2) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009, http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ5ODczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVlMzRjMDFmZjY=#more
Christian Brose, «Neo-Cons Get Wild»,

الصهيوني المسيحي على قطاعات كبيرة من المحافظين الجدد داخل الجمهوريين جعل من مساندة إسرائيل مساندة عقدية وأيديولوجية في المقام الأول، بينما ينبع الموقف الديمقراطي ذاته من أغراض سياسية انتخابية بسبب أصوات اليهود الأمريكيين في الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، فقد كان لنمط النظام الدولي ومسار تطوره، وبسبب السياسات الأمريكية الداخلية، فإنه من المتوقع استمرارية كثير من سياسات بوش. فقوى الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية قبل وأثناء وبعد إدارة بوش متجذرة بقوة في عملية صنع السياسة الأمريكية خاصة الخارجية منها.(١)

وبالنظر إلى الخبرة التاريخية الأمريكية، فإن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة تنحصر في الشكل واللهجة والشخص وأولويات السياسة والتبريرات النظرية والأدوات (البعد التكتيكي)، فالتاريخ علمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسة الراسخة، وليس في محورها وجوهرها. ويعضد من هذه الفكرة أن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول السياسة الخارجية أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسيا. ولا يجب للتباينات اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاستمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول، وتأثير نافذ، للولايات المتحدة في العالم.(٢)

ولعل دخول الولايات المتحدة باستمرار في صراعات كونية كبرى تواجه فيها دومًا أعداء دوليين في المقام الأول، جعل من تحقيق وضمان الهيمنة الأمريكية هدفًا ثابتًا تسمح به حتى الآن توازنات القوى الدولية، إلا أنها تفرض في كثير من الأحيان تغيير الأسلوب والطريقة والاقتراب. وتحدثت بعض الأدبيات عن المرحلة الحالية التي تعيشها الولايات المتحدة؛ باعتبارها مرحلة الحرب الباردة الثانية التي وإن اختلفت أسبابها وأطرافها إلا أنها تعبِّر عن صراع هيكلي كبير ممتد زمنيًا ومكانيًا. وأصبح الشرق الأوسط ساحته الرئيسة وإن امتد مداه دوليًا.(٣)

وتأتي القيود المؤسسية لتضيف عنصرًا جديدًا للتواصل والتداخل بين رؤى وسياسات الحزبين: الديمقراطي والجمهوري؛ حيث تتعدد مداخل صنع القرار في الديمقراطية الأمريكية، الأمر الذي يقرِّب من سياسات الحزبين خاصة في المجال الخارجي. وتستمر العلاقة بين البيت الأبيض والكونجرس محدِّدة لمسار السياسة الخارجية. فعملية صنع السياسة الأمريكية بشكل عام تقوم على مبدأ المشاركة في السلطة؛ بحيث يظل كل منهما في حاجة إلى آخر لإنجاز قراراته بدرجات متفاوتة، بحسب القضية والتوقيت.

ويكرس من هذا التداخل أن الأغلبية الحزبية في الكونجرس لم تعد أغلبية كاسحة، وتغيير السيطرة الحزبية على الكونجرس أو أحد مجلسيه يتم بالتنافس على عدد محدود من المقاعد. وجميعها تدفع نحو تبني سياسة جامعة للحزبين أكثر منها فاصلة بينهما بشكل قاطع. وأبرز مثال على ما سبق الأغلبية المحدودة التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي حاليًا في مجلسي الكونجرس لأول مرة منذ ١٩٩٥م: (٢٣٣) عضوًا ديمقراطيًا مقابل (٢٠٢) من الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ، وتساوى الحزبان في مقاعد مجلس الشيوخ بـ٤٩ مقعد لكل منهما، إلا أن الحزب الديمقراطي يحظى بأغلبية إجرائية؛ بسبب تقارب مقعدي المستقلين مع الحزب تنظيميًا.(٤)

(1) Timothy J.Lynch & Robert S. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, Cambridge University Press, 2088, p3-4.
(2) Ibid, p8.

(3) Ibid,p 12-13
(4) 110th United States Congress, http://en.wikipedia.org/wiki/110th_United_States_Congress#Majority_.28Democratic.29_leadership

كما تأتي العلاقة بين الكونجرس وجماعات الضغط كأحد المحـــددات الأخرى الحاكمة لصنع السياســـة الأمريكية وبالـــذات الخارجية منهـــا. ويأتي اللوبي اليهـــودي علـــى رأس الجماعات المؤثـــرة في التوجه الأمريكي تجاه العالم الإسلامي ككل والشرق الأوسط بالأخص.

وبالرغم من ثبات وقوة تأثير ونفوذ هذه الجماعات في أروقة واشنطن إلا أن شواهد التغيير بعيدة الأمد ظهرت بعض بوادرها. وقد أشار ستيفتن وات إلى أن تأثير اللوبـــي اليهودي أوضح في الكونجرس عنه في البيت الأبيض، وهناك عدد من الرؤســـاء الأمريكيين مثل كارتر (الديمقراطي) وبـــوش الأب (الجمهوري) عملوا على الضغط على إسرائيل في العقود السابقة، ولم يتغيـــر الوضع كثيرًا فـــي الكونجرس؛ حيث ظل مواليًا لإسرائيل.

وفي بداية عهد أوباما وتحـــت رعاية الإيباك وجه الكونجرس خطابًـــا لأوباما موقَّعًا من ٧٦ من أعضاء مجلس الشـــيوخ، و٣٢٩ من مجلس النـــواب يطلبون من الرئيس التعاون مع إســـرائيل في سياساته تجاه الشرق الأوســـط ومقترحين عددًا من الشروط على الفلسطينيين. وتعددت مؤشرات تحرك وتعبئة أنصار إسرائيل في الكونجرس في أكثر من اتجاه لمواجهة ما اعتبره مؤيدو إســـرائيل ضغطًا على إسرائيل، خاصة في مسألة الاستيطان.

وهـــذا لا يمنع مـــن ملاحظة أن ســـيطرة الإيباك على الكونجرس قد قلَّت نســـبيًا، فقد أشار ريتشارد سيلفرســـتين إلى عدم توقيع اثنين من الديمقراطيين التقدميين: بارني فرانـــك وروبرت فيلنر على خطاب إيباك، كما أن اجتماعات نيتانياهو مع عدد من أعضاء الكونجـــرس منهم جون كيري رئيـــس لجنة العلاقات الخارجية اشتملت على تبادل حاد للآراء حول سياسة المستوطنات. وأوضح المناخ المصاحب لتوقيع الخطاب أن الإيباك لم تعد تملـــك ذات التأثير. ومن ثَم يمكن توقع أن ضغـــوط الكونجرس علـــى أوباما قد توجه مواقف الإدارة إلى الاعتدال، ولن تعيق جهودها بشكل كامل.[١]

وفي داخـــل البيت الأبيض تلعـــب التوازنات داخله دورًا مؤثرًا وقائـــدًا لنمط القرار الخارجي. ففي تلك المنظومة، يلعب الرئيس دورًا محوريًا وسط عدد مهم مـــن الفاعلين، مثل وزارة الخارجيـــة، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومـــي، بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين والمبعوثين. ودستوريًا وزارة الخارجية هي الوســـيط القائد للسياســـة الخارجية، إلا أن دورها مرتبط بنمط العلاقة بين الرئيس ووزير الخارجية.

ومـــن الملاحظ في الأعوام الســـابقة بـــزوغ وزارة الدفاع، وتبوأهـــا التأثير في تحديد الموقف الأمريكي فـــي عدد مـــن القضايا؛ حتى إنه بـــات من الملاحظ تقلص مخصصـــات وزارة الخارجية في مقابل تنامي تلك المخصصة لوزارة الدفـــاع.[٢] بل إن وزير الدفاع روبرت جيتس انتقد ذلك، وعلق بأن الولايات المتحدة تعاني من «انخفاض الاســـتثمار في الدبلوماســـية»، وبـــدأت بعض الخطـــوات لزيادة المـــوارد المخصصة للجهاز الدبلوماسي. [٣]

وهذا يحتِّم علينا الإشـــارة إلـــى العلاقة بين المدني والعســـكري في واشـــنطن؛ فقد احتدم النقاش بين فريقـــين: الأول في وزارة الخارجيـــة يرى تنامي دور الجيش في صنع قرار السياسة الخارجية، والثاني في البنتاجون يرى تزايد تأثير المدنيين على خطط الدفاع داخل الوزارة؛ حيث تزايدت مخاوف العســـكريين من عدم وضع الاعتبارات العســـكرية في الحسبان عند

(1) Stephen Walt, Obama's Speech Proof Israel Lobby Weaker?, 06/03/2009 http\ walt.foreignpolicy.com\ posts\2009\06\03\is_the_Israel_lobby_getting weaker

(2) Fraser Cameron, US Foreign Policy After The Cold War, Routledge, London, 2002, p50

(3) Hillary Clinton, «New Beginnings: Foreign Policy Priorities in the Obama Administration», Opening Remarks Before the House Foreign Affairs Committee, Washington, DC, April 22, 2009 http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/04/122048.htm

صياغة التخطيط العسكري، خاصة في ظل تعاظم دور رامسفيلد وزير الدفاع السابق ونائبه ولفويتز في إدارة بوش. (١)

ولم يتغير الوضع -كما كان متوقعًا- في ظل إدارة أوباما، فإعلاؤها للقوة الناعمة لا يعني تخليها عن القوة الصلدة، فلقد استمر العسكري إلى جانب السياسي، الأمر الذي دفع رون بول عضو الكونجرس الأمريكي إلى التصريح بأن ما تغير هو اللهجة وبقيت السياسات، خاصة وأن أوباما قد زاد من ميزانية وزارة الدفاع بحوالي ١٠٪. (٢)

ولذا لا يجب إغفال الدور المهم الذي يلعبه العسكر في تشكيل رؤى واتجاهات الإدارات الأمريكية المختلفة، وعلى رأسها إدارة أوباما.

هذا ويرى منير شفيق أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بنفوذ من وراء ستار يزداد بالتورّط في الحرب وبانهيار الاقتصاد؛ ولهذا يجب أن يُنظر إلى أوباما باعتباره صدًى للجيش ومتوافقًا بقوّة معه، فالجنرالات الحاليون والمتقاعدون لهم دور مهم في دبلوماسية أوباما أكثر من أي رئاسة سابقة، ومن هنا فإن قوة أوباما تترسخ بدعم الجيش والمخابرات المركزية اللذيْن استمرا أهم المشاركين الرئيسيين في صنع السياسة الأمريكية. (٣)

من ناحية أخرى حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية. ومثلما عيَّن أوباما جيتس وزيرًا للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول ووليام كوهين. (٤)

كما يشترك بعض مستشاري أوباما مع الجمهوريين في بعض الآراء؛ حتى إنهم خدموا في إدارات جمهورية، مثل أنتوني لايك الأستاذ في جامعة جورج تاون والذي خدم مع هنري كيسنجر، ودينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران والذي خدم مع إدارة بوش الأب. (٥)

حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية. ومثلما عيَّن أوباما جيتس وزيرًا للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول ووليام كوهين.

تبقى الإشارة في هذه الجزئية إلى الفجوة الواضحة بين الخطاب المعلن وبين السياسة المطبقة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وذلك ينطبق على كافة التيارات الفكرية التي توالت على البيت الأبيض، فحديث كل من الليبراليين، أو أصحاب الاقتراب المثالي في العلاقات الدولية والمحافظين -خاصة الجدد منهم- الذي يعلي من القيم الأمريكية الخاصة بالديمقراطية والحرية، وأهمية الدفع في ذلك الاتجاه غالبه لم يُطبق؛ حيث اشتركت كافة المدارس الفكرية بتشعباتها الفرعية في عدم المضي قدمًا إلى النهاية من أجل الضغط الحقيقي لتنفيذ الرؤى المتبناة علنًا من المسئولين الأمريكيين. فعند أول اختبار حقيقي، تعلو قيم الاستقرار على قيم الإصلاح والتغيير

(1) Paul Rogers, A War Too Far: Iraq, Iran and the New American Century, Pluto Press, London, 2006, p228.

(2) Kathleen Wells, Ron Paul Talks on Obama and Forign Policy,
http://ar.electionsmeter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%AC/ron-paul/4290

(٣) منير شفيق، مشروع أوباما للتسوية إلى أين؟، ٢٦\٨\٢٠٠٩م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm

(4) Yuen Foong Khong, «Neoconservative and the domesic sources of American Foreign Policy», Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunn (ed), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, Oxford University Press, 2008, p255

(5) Stone Douglas, «Obama's Foreign Policy Team Tacks Left,» Human Events, 6/16/2008, Vol. 64, Issue 21
http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=32683456

معلنة فـوزًا مضمونًا للاقتـراب الواقعي، ولا تظهر إلا اختلافات ثانوية تكون سـاحتها الأولى والأخيرة الخطب والتصريحات وليس الأفعال والسياسات.

٢- أوباما وبوش.. أبعاد وحدود التغيير:

انبثقت الحرب على الإرهاب في ظل تفاعل ظروف موضوعيـة في لحظـة تاريخية مفصليـة مع رؤية أيديولوجيـة بعينها. ففي إطـار الحديث عن القرن الأمريكـي الجديـد، والهدف منه بنـاء نظام دولي قائم على القيم الاقتصادية الأمريكية، سـادت الرؤية الرسالية للتيار المحافظ الأمريكي لعدة سنوات، وبلغت ذروتها منذ منتصف التسـعينيات من القرن الماضي. وفي نهايـة ٢٠٠٢م تم الإعلان عن هذه الاسـتراتيجية الكبرى التي تلتزم بالحفاظ على النظام أحادي القطبية تتربع على قمته الولايات المتحـدة بلا منافس. إلا أن هذه الاستراتيجية هددت بترك العالم منقسـمًا وخطرًا، والولايات المتحدة أقل أمنًا. (١)

لم تتخلَ إدارة أوباما بشكل كامل عن رؤية إدارة بوش لمكامن الخطر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسة: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأَوْلى بالاهتمام والأكثر تهديدًا من غيرها.

وقد تعرضت هذه الرؤية لهزة كبيرة بسبب الفشل في سياسات محاربة الإرهاب وبسبب الأزمة الاقتصادية. وعبر خطاب أوباما عن مرحلة جديدة اشـتركت مع سـابقتها في تعريف مصادر التهديد، ولكن اختلفت معها في ترتيب الأولويات، وفي تحديد أنسب السبل لمواجهة هذه المخاطر.

لم تتخلَ إدارة أوباما بشـكل كامـل عن رؤية إدارة بوش لمكامن الخطـر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسـة: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشـامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأَوْلى بالاهتمام والأكثـر تهديدًا من غيرها. واعتبرت إدارة بوش أن التهديد يصبـح غير محتمل إذا ما اجتمعت العناصـر الثلاثة في فاعل واحـد، وهي الرؤية التي تبناها أوباما طـوال حملته الانتخابية؛ عندما تحدث عن تعاظم المخاطر التي تفرضها الدول المناوئة المالكة لأسلحة دمار شـامل. ولكنه اختلف مع طريقة بوش وإدارته في التعامل معها.

فبينما برر توافر العناصر الثلاثة -أو مجرد الاعتقاد في توفرهـا- منطقَ الضربـة الوقائية وليس منطق الصبر والحكمـة، لتصبح الرشـادة لصيقة بأفضل الخيارات المحتملة على الإطلاق وليس أحكمها وأقلها كلفة،(٢) فإن أوباما أدخل عنصر الثمن الواجب دفعه وحدود القدرة الأمريكية، ووسـع من مساحة مناورته عندما أعاد تصنيف الأعداء إلى متطرفين وأقل تطرفًا.

كمـا أنه في مقابل سياسـة الواحد بالمائة التي تبناها تشيني نائب الرئيس بوش، والتي تقوم على أن رد الفعل الأمريكي يجب أن يتعامل مـع المخاطر التي لا تتعدى نسـبة تحققها ١٪ تمامًا مثل المخاطر الأخرى المؤكـدة،(٣) لم تتمادَ إدارة أوباما في تبني هذا المبدأ؛ حيث أعيد ترتيـب أولويات المخاطر وطرق مجابهتها بما يتلائم مع حجم الخطـر ومع الخريطة الإدراكية الجديدة للأعداء، التي حدث فيها تمييز بين المتطرف الأكثر تهديدًا والذي لا بد من مواجهته بالقوة الصلدة مـع القوة الناعمة، وبين الأقل تطرفًا القابل للاحتواء والذي يمكن مواجهته بالقوة الناعمة وحدها.

إلا أنـه يجب مراجعـة الفكرة القائلة بـأن إدارة بـوش اعتمدت فقط على القوة العسـكرية في إدارة الشـئون الخارجيـة؛ حيث إن الاتجـاه إلى الأدوات الدبلوماسـية ليس تحولاً جديـدًا تمامًا قاصرًا على إدارة أوباما؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة من إدارة

(1) Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America`s Quest for Global Dominance, Henry Holt and Company, New York, 2004, p11-12

(2) Timothy Lynch, opcit, p 127-128

(3) Yuen Foong Khong, opcit, p261

بوش إرهاصات هذا التوجه، عندما اشتركت الولايات المتحدة في الجهـــود الدولية متعددة الأطراف للحوار مع إيران وكوريا الشـــمالية، واتجهـــت إلى إعادة بناء علاقات الولايات المتحدة عبر الأطلسي، وإلى تشجيع السلام الإسرائيلي الفلسطيني.(١)

كما أن دفاع بوش في خطاباتـــه عن الديمقراطية والإصلاح السياسي، وإطلاقه أكثر من مبادرة في هذا الصعيد يشير إلى استخدامه القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مـــع القوة الصلدة، ولكن بكفـــاءة وفاعلية أقل؛ حيث لا يجب إغفال تأثير وجود شـــخصية كاريزمية مثـــل أوباما وزخم وصولها للبيـــت الأبيض على منح الخطاب الأمريكي جاذبية أكبـــر ربما لنفس الكلام. وهنا يبدو جليًّا دور الشـــخصية والسياق في تحويل النظرة إلى الخطابات (حتى المتشـــابهة في كثير من أجزائها).

لقد تم إعلاء الأدوات غير العسكرية، وتنويع أدوات الحركة الأمريكية لتتركز حول وســـائل القوة الناعمة بعد مراجعة اســـتراتيجية عكستها عدد من التقارير والإصـــدارات في نهاية عهد بـــوش، تم فيها التركيز على اختلاف أنماط التهديد المفروضة على الولايات المتحدة، وتغير هيكل ميزان القوة الدولي.

فأشارت عدد من الكتابات إلى أن الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة تتآكل، وعلى الولايات المتحدة أن تتجه إلى موارد جديدة للتفوق العسكري، وتتبنى استراتيجية كبرى أكثر تواضعًا تحقق التوازن بين الأهداف والموارد، وتراعي التغيرات في النظام الدولي، والنظم الإقليمية، وأنواع التهديدات ومداها.(٢)

(1) Richard N. Haass, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 1 (January/February 2009), http://ciaonet.org/journals/fa/v88i1/04.html

(2) Andrew F. Krepinevich Jr , «The Pentagon>s Wasting Assets», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009),http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/03.html

وعليه فإن الرؤية السائدة وسط أغلبية الأكاديميين والخبراء الأمريكيين في نهاية عهد بوش وبداية عهد أوباما تشـــير إلى أن القرن الأمريكي ولى، وأتى قرن القوة المشتركة.(٣)

ففي العـــام الأول من عمـــر إدارة أوباما امتزجت الاســـتمرارية -ممثلة في ثبات الأهـــداف- بالتغيير -ممثل في المنهج-؛ فاســـتمرت الحرب على القاعدة قائمة، ولكن بدون اســـتعداء حلفـــاء أمريكا، وبدون تعذيب يناقـــض القيم الأمريكية، وتم إرســـال مزيد من القوات إلى أفغانســـتان، ولكـــن في ظل مراجعة اســـتراتيجية أشـــمل، وامتدت يد الحوار للمناوئين، ولكن بدون ضعف. كل ذلك في إطار اعتقاد سائد في ضرورة الانخراط والتواصل «engaging» مع مختلف الفاعلـــين الخارجيين، فهو العنصـــر البارز في توجه أوباما للعالم الخارجى.(٤)

وهـــو التوجـــه الذي انتصر على تيار آخر وســـط الديمقراطيين (يقترب في بعـــض ملامحه من طرح الجمهوريين)، ويرى في التشدد مع المناوئين وتهديدهم بالحرب الوقائية أمرًا مقبـــولاً في التعامل مع بعض الدول. بل انتقد بعض الديمقراطيين إدارة بوش لعدم استخدامها أو التلويح بقوة بمبدأ الحرب الوقائية ضد دول مثل إيران وكوريا الشمالية.(٥)

كمـــا لا يجب تجاهل أن بعـــض أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين - ومنهم هيلاري كلينتون - ساندوا

(3) «Obama>s foreign-policy credo: listen and lead». Christian Science Monitor, 3/31/2009, Vol. 101, Issue 6, http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=2&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=37580778

(4) «All very engaging», Economist, 3/14/2009, Vol. 390, Issue 8622, http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=36905662

(5) Timothy Lynch, opcit, p282

الحرب ضد العراق على أساس أن صدام حسين تهديد للاستقرار الإقليمي، ثم سحبوا هذا الدعم عندما تيقنوا أن هذا الاستقرار أصبح وهمًا.(١)

وبالرغم من هزيمة أوباما للجمهوريين، إلا أنه يدرك تمامًا استمرارهم كقوة سياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية. فقد اعتمدت قاعدة ماكين المرشح الجمهوري على الحركة الدينية الأصولية والجناح اليميني القومي المعادي للمهاجرين، وهو الأمر الذي يفرز مستقبلاً غير مبشر للجمهوريين؛ حيث بدأ الانفصال بين الحركة الأصولية وبين المحافظين الاقتصاديين الذين هم في نفس الوقت معتدلون اجتماعيًا. ولكن يظل لهذا التيار قوته، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٥٧ مليون ناخب أمريكي صوتوا لماكين في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية الخطيرة، الأمر الذي يعني أنه مازال قادرًا على فرض تحدٍّ على أوباما، خاصة إذا ما فشل في تنفيذ ما وعد به.(٢) وهو أمر يدركه أوباما، وانعكس في ضمه لأكثر من عنصر جمهوري في إدارته تحقيقًا لفكرة التواصل مع الاتجاهات المختلفة داخل الولايات المتحدة وتخفيفًا من حدة الهجوم على سياساته.

ثانيًا: أوباما والديمقراطيون.. مرحلة تطور جديدة:

يعكس التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض إرهاصات تغيير مناخ الثقافة السياسية الأمريكية، وفيه صعود واضح للقوى التقدمية الأمريكية American progressives، في ظل انكشاف إفلاس الليبرالية الجديدة عقب الأزمة الاقتصادية الدولية.

وقد مثل فوز أوباما نقلة ثقافية كبرى في عالم السياسة الأمريكية، ليس فقط لكونه أول ملوَّن يجلس في المكتب البيضاوي، بل لما يمثله من تجربة شخصية تدرك الطابع الكوني متعدد الثقافات لعالم اليوم.

وتعبِّر القاعدة الاجتماعية العريضة التي أضحى يمثلها عن نقلة نوعية في طبيعة الكتلة المهيمنة على صنع السياسة الأمريكية، إلا أنه يجب التمييز بين تأثير هذا التحول على السياسة الداخلية من جانب والسياسة الخارجية من جانب ثانٍ؛ حيث من المتوقع أن يقل التغيير على ساحة التوجهات الخارجية بالمقارنة بالتحولات الحادثة في الداخل، خاصة السياسات التعليمية والصحية والاقتصادية والمالية. ويُعد أوباما من نماذج الرؤساء الأذكياء الحاصلين على تعليم ممتاز: مثل كلينتون وكارتر، ولديه خطة طموحة، ويسعى لعمل الكثير على أكثر من جبهة.(٣) إلا أن الساحة الداخلية هي المرشحة لحدوث التغيير الأكبر والحقيقي بها، خاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

١- المشترك ما بين التيارات الفرعية:

لقد أتت الليبرالية الحديثة إلى الولايات المتحدة في **ثلاث موجات رئيسة:**

أولاً: التقدميون في عشرينيات القرن الماضي، وفيها تم بلورة المعالم الرئيسة لليبرالية كمبدأ سياسي، وفي إطارها دعا ويلسون وغيره إلى تفسير الدستور الأمريكي بروح جديدة حية. وهو ما عبَّر عنه أوباما في كتابه «جرأة الأمل» بحديثه عن الدستور كوثيقة حية يجب قراءته في سياق عالم متغير دومًا. وفي خطاب تنصيبه أشار إلى أن المهم ليس حكومة صغيرة أو كبيرة بل حكومة تعمل. وهذه البراجماتية هي في حقيقتها جزء من الليبرالية.

ثانياً: الليبرالية في مرحلتها الثانية كانت اقتصادية،

(1) Ibid, p101

(2) Jerry Harris and Carl Davidson, «Obama: the new contours of power», Race & Class, 2009; Vol 50; Issue 4, p1 Downloaded from http://rac.sagepub.com at British University in Egypt on August 16, 2009

(3) Ibid, p3

Downloaded from http://rac.sagepub.com at British University in Egypt on August 16, 2009

ففى مرحلة «الصفقة الجديدة» أصبح للمواطنين حق في مكاسب اقتصادية واجتماعية من خلال برامج الرفاهية الاجتماعية، وتم توسيع سلطة الحكومة الفيدرالية في إصدار اللوائح، والتي كانت قبل ذلك في يد القطاع الخاص، أو الولايات والمحليات.

ولكن حدث بعد ذلك ردة فعل لهذه الموجة، وبدأ الليبراليون المعاصرون يفقدون حماسهم للوائح الآتية من أعلى إلى أسفل، والتي كانت تعتبر الامتيازات حقوقًا. وفي ظل انهيار الاتحاد السوفييتي وفقدان الاقتصاديات الاشتراكية لأي مصداقية، أعاد بعض الليبراليين من أمثال الرئيس كلينتون النظر في السوق الحر، وحدثت عملية إعادة تأهيل للسوق وآلياته، في سياق ما اعتبره البعض التغيير الأكبر في الليبرالية الأمريكية في الأربعين عامًا الماضية. إلا أن الأزمة الاقتصادية والمالية غيَّرت كثيرًا من الأشياء. وبدأت أجواء ١٩٣٢م تعود من جديد في ظل إعادة إحياء النشاط الحكومي من أجل مراقبة السوق، وليس بالضرورة السيطرة عليه (كما أشار أوباما في خطابه التنصيبي).

لقد عرضت الأزمة الاقتصادية هيمنة الليبرالية الجديدة للتآكل، وظهرت كتلة هيمنة جديدة تُعرف بـ«الكنزيين الجدد neo-Keynesian globalists**» ذوي الاتجاه العالمي تسعى لإعادة تعريف الليبرالية في القرن الحادي والعشرين على المستويين: الأيديولوجي والسياسي، فاتجه الوسط إلى اليسار منتجًا حوارًا جديدًا وجدلاً مختلفًا.**

أما الموجة الثالثة والأخيرة، فقد هاجمت الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكانت ليبرالية ثقافية ظهرت في الجامعات، وجلبت حركة التحرير المدنية التي فتحت آفاقًا جديدة للمرأة والشواذ والمدافعين عن الإجهاض.

ولعل أهم الأوجه الإبداعية لليبرالية أوباما هي محاولته تخطي تطرفها وتماديها؛ حيث تجاهل مسائل مثل الإجهاض وزواج المثليين إلا عند الضرورة (مخاطبة جمهور مهموم بهذه المسائل). وتحدث عن الأمة الأمريكية كأمة للمسيحيين والمسلمين واليهود وغير المؤمنين، فهو حريص على جعل الليبرالية حليفًا للتدين الأمريكي، وأن الكنائس قد تعمل على تحسين حياة الشعوب في هذا العالم.

ويستجيب أوباما للمشاعر المضادة لسياسة الولايات المتحدة في اليسار الأكاديمي والثقافي في محاولة لعلاج جروح الحزب الديمقراطي الداخلية، وتحويله ليصبح مدافعًا عن «تاريخنا الأفضل» كما صرح أوباما.

إنه يطمح في تحقيق انطلاقة كبرى للقوى الليبرالية في هذا الجيل، كما إن محاولاته للسيطرة على الأزمة المالية ستنتج اقتصادًا مُسيطرًا عليه سياسيًّا، ومواطنًا أكثر اعتمادًا على الدولة الفيدرالية، مما يقرِّب الولايات المتحدة من الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا. وهو الأمر الذي لا يتعارض مع ما يؤكده أوباما من أن الولايات المتحدة تتشابه مع العالم أكثر مما يدرك الأمريكيون أنفسهم، وأنها يجب أن تظل مثله -أي هذا العالم- إذا ما أرادت الحفاظ على مكانتها كقائد له، ومن ثم فإن شعوره بالاستثنائية الأمريكية أضعف وأكثر تقييدًا لحركته عن رؤساء مثل ريجان وبوش.[1]

لقد عرضت الأزمة الاقتصادية هيمنة الليبرالية الجديدة للتآكل، وظهرت كتلة هيمنة جديدة تُعرف بـ«الكنزيين الجدد neo-Keynesian globalists» ذوي الاتجاه العالمي تسعى لإعادة تعريف الليبرالية في القرن الحادي والعشرين على المستويين: الأيديولوجي والسياسي، فاتجه الوسط إلى اليسار منتجًا حوارًا جديدًا وجدلاً مختلفًا.

ففجأة أصبح التيار الرئيس المهيمن والسائد يتحدث عن برامج العمل الحكومية: الإنفاق على

(1) Charles R. Kesler, opcit, http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html

البنية التحتية، توسيع الدعم الفيدرالي للولايات، مزيد من الاستثمارات البيئية والقواعد للأسواق المالية. الأمر الذي يعيد للأذهان مناخ الصفقة الجديدة new New Deal وجعل الملايين تتوقع عودة عصرها.

ويعد أوباما براجماتيًا وسطيًا بدون الحساسيات الأيديولوجية الخاصة بالستينيات، إلا أن رؤيته متأثرة بقيم تقدمية محورية، هذه القيم -قبل السياسات- هي التي جذبت دعم الأقليات والشباب ونقابات العمال له. وكان اتجاه الحزب الديمقراطي إلى «المحافظة» بشكل مطرد وراء تحول الديمقراطيين إلى أقلية لحوالى ثلاثين عامًا. وتحوي القاعدة التقديمية على الحركات المناهضة للحرب والأقليات والنقابات. وعند استعراض التصويت لأوباما: نجد أن من صوتوا له هم كالتالي: ٩٧٪ من السود، ٦٣٪ من اللاتينيين، ٦٥٪ من الشباب، ٦٧٪ من أعضاء النقابات البيض.

في ظل اهتزاز مصداقية الولايات المتحدة في أسواق المال بشدة، اعترف الكينزيون الجدد الكونيون بما أسماه فريد زكريا «ميلاد نظام كوني حقيقي»؛ حيث أشار إلى أنه باستثناء البعد العسكري، فإن جميع الأبعاد الأخرى: الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية قد انتقل توزيع القوة بها بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية.

كما أن هناك زيادة عامة في نسب التصويت، وجمعيها أرقام دالة، ولعل من أهمها أن حصول أوباما على ٤٥٪ من أصوات البيض يعني تحولاً في الثقافة السياسية الأمريكية، فقد استطاع أوباما إحياء وتعبئة وتنظيم قوًى صاعدة تحولت إلى جيش من المتطوعين بلغ حوالي ٣ ملايين متطوع. وكان رفضه للحرب على العراق من أهم محاور جذبه لهذه القطاعات، والتي يجب التمييز بينها وبين اليسار التقليدي المعادي للحرب، فمطالب وقف الحرب ارتبطت في المقام الأول بدعم القوات الأمريكية، وإعادتها لأرض الوطن سالمة؛ ولأن إنهاء الحرب وسيلة لتخفيض الضرائب، وإحياء الاقتصاد بزيادة الإنفاق على المشروعات في الداخل الأمريكي.

ولا تتعلق هذه المعارضة بمعاداة الإمبريالية، أو التضامن مع حركات التحرر في العالم، وتنظر الكتلة العسكرية الصناعية القديمة لهذه التحولات كتهديد لتفوق الولايات المتحدة، في حين أن «الكنزيين الجدد» أصحاب النظرة العالمية على استعداد لتقبل الظروف الجديدة، وإجراء إعادة ضرورية للتكيف الاستراتيجي.

ففي ظل اهتزاز مصداقية الولايات المتحدة في أسواق المال بشدة، اعترف الكينزيون الجدد الكونيون بما أسماه فريد زكريا «ميلاد نظام كوني حقيقي»؛ حيث أشار إلى أنه باستثناء البعد العسكري، فإن جميع الأبعاد الأخرى: الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية قد انتقل توزيع القوة بها بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية. وبالمثل فإن ريتشارد هايس رئيس مجلس العلاقات الخارجية دافع عن تكيف وتهيئة الولايات المتحدة لوقائع العالم الجديد. ووفقًا له فقد انتهت مرحلة الأحادية التي استمرت أكثر من عقدين ومثلت مجرد لحظة بالمقاييس التاريخية، وحل محلها عالم اللا أحادية «nonpolarity» «فيه القوة موزعة ولا مركزية».

كما سادت هذه النظرة في تقرير «الاتجاهات الكونية» الأخير الصادر عن مجلس المخابرات القومي the National Intelligence Council كل أربع سنوات، والذي يمثل جميع وكالات المخابرات الأمريكية البالغ عددها ست عشرة وكالة. ونص التقرير على أن قوة الولايات المتحدة النسبية -حتى على الصعيد العسكري- سوف تنحدر وسيكون التأثير والنفوذ الأمريكي مقيدًا بشكل أكبر، فخلال العشرين عامًا القادمة «ستجد الولايات المتحدة نفسها كواحدة من الفاعلين المهمين على المسرح الدولي لاعبة دورًا رئيسًا في الأحداث الكونية».

وفق هذا الإدراك، اتجهت سياسة أوباما للأمن إلى التعددية وبناء الأمة كي تكون في بؤرة الاهتمام، أي هي نقلة للقوة الناعمة التي تتمحور حول التعددية الدبلوماسية وإعادة البناء الاقتصادي والحلول السياسية.

فبدلاً من الأحادية العسكرية هناك حاجة إلى الاستعانة بوكالات دولية وغير حكومية مثل أطباء بلا حدود، الصليب الأحمر الأمريكي، مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. هذا لا يعني نهاية الأداة العسكرية، ولكن تقليصها إلى أضيق الحدود. ويظل التدخل العسكري ماثلاً في البقاء طويل المدى للقوات الأمريكية، سواء في العراق أو أفغانستان، بعد انتهاء مهامها القتالية. وتصبح الحرب على القاعدة وطالبان هي التحدي الرئيس للسياسة الخارجية لأوباما، خاصة وأن معظم الأمريكيين ما زالوا يرون أن الحرب على أفغانستان حرب عادلة، عكس الوضع بالنسبة للعراق.(١)

وبالرغم من بعض الاختلافات الجزئية على طرق وأبعاد مواجهة التحديات المفروضة على الولايات المتحدة، إلا أنه منذ ٢٠٠٣م اتحدت التيارات داخل إدارة أوباما في رفض أحادية الفعل الدولي، واستخدام القوة العسكرية، والتهديد بها بشكل مطرد. فحدث نوع من إعادة النظر في القوة الصلدة التي هيمنت على سياسات إدارة بوش: من حيث أبعادها ومدى ودواعي اللجوء إليها.

في المقابل اتفقوا على الالتزام بالركون إلى الفعل الدولي متعدد الأطراف multilateralism، واستخدام الدبلوماسية وغيرها من أشكال القوة الناعمة -على الأقل في المقام الأول-، ولا يتم اللجوء لأحادية الفعل وللقوة العسكرية إلا عند الضرورة، وفي حالة التهديد الخطير. ولأن الواقعيين -وغالبيتهم جمهوريون- والليبراليين الدوليين -وغالبيتهم ديمقراطيون- يشتركون في رفض مقولات القوميين المتشددين، والمحافظين الجدد، وقيادات اليمين المسيحي، والتي جسَّدها تحالف الصقور بقيادة تشيني تحت إدارة بوش، فإن خلافاتهم قد قلَّت حدتها وظلت غامضة. وفي ظل المشترك بين المعسكرين، فإن ما يميز بين الاثنين هو خط متصل وليس فاصلاً لوجهتي نظر متضادتين، ولذا فقد طالب جوزيف ناي في ٢٠٠٨م بتبني «سياسة خارجية واقعية ليبرالية».(٢)

٢- الانقسامات البينية في إدارة أوباما:

يمكن رصد تباينات داخل الديمقراطيين أنفسهم؛ حيث ينقسمون إلى: من يقترب من فكر الجمهوريين بدفاعه عن القوة الصلدة، وانتقاده بوش من حيث التنفيذ، وليس المفهوم ذاته. والليبراليين الذين يركزون على مشاكل العولمة، ويتبنون تعريفات أوسع للأمن، ولا يحبذون القوة، وفريق ثالث يدعو إلى إعادة التركيز على الداخل، ثم هناك الرافضون للعولمة، وهم اليسار التقليدي المكون من نقابات العمال وأنصار البيئة.(٣)

ويعكس فريق أوباما الاتجاه الواقعي البراجماتي، إنه فريق يمثل فكرًا وسطًا في الحزب الديمقراطي. يتمتع الرئيس أوباما وفريق إدارته على تنوعه بخبرة دولية أكبر بكثير من نظرائهم في الإدارة السابقة. وتتنوع التوجهات داخل إدارة أوباما ما بين الواقعيين، ومن رموزهم: روبرت جيتس وزير الدفاع، وجنرال جيمس جونز مستشار الأمن القومي. وما بين الليبراليين العالميين liberal internationalists من أمثال نائب الرئيس جون بايدن، وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية، وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس، والذين يعبرون عن آراء الصقور، ويعدون من اليسار المدافعين بقوة عن حقوق الإنسان، والتعددية، والتنظيمات الدولية. كما لا يجب إهمال تأثير مجموعة متنوعة من المستشارين من الدبلوماسيين المحنكين مثل مستشاري الأمن القومي

(1) Jerry Harris and Carl Davidson, opcit, p9

(2) Jim Lobe, «Liberals, Realists Set to Clash in Obama Administration», January 19, 2009 http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

(3) Timothy Lynch, opcit, p280-281

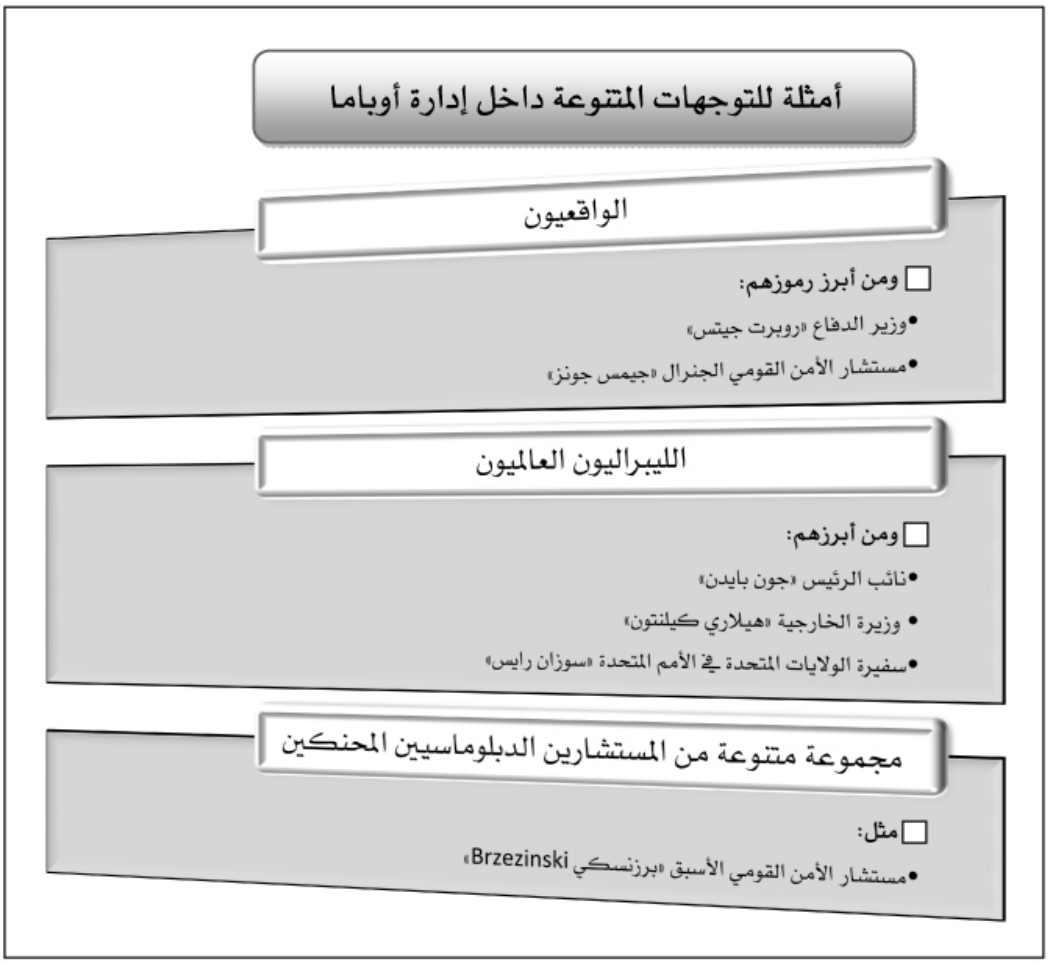

السابقين من أمثال برزنسكي Brzezinski وغيرهم[1]، ولجمعيهم آراء مؤثرة بشكل غير رسمي. [2]

ويميل الليبراليون الدوليون أكثر من الواقعيين إلى الاعتقاد في الاستثنائية الأخلاقية للأمة الأمريكية، وأنه يجب تشجيع الديمقراطية الليبرالية من خلال القانون الدولي ومؤسسات غربية متعددة الأطراف، وفي نفس الوقت يرون أن هناك بعض النظم غاية في السوء، ولا بد من عزلها، بل والقضاء عليها بشكل أحادي إن لزم الأمر. وبذلك تقترب هذه الجماعة في بعض أفكارها من المحافظين الجدد في إدارة بوش السابقة.

في حين يميل الواقعيون إلى التشكك أكثر في مدى «استثنائية» الولايات المتحدة، وحتى في دور القيم والأخلاق في السياسة الخارجية، وفي مدى عالمية قيم الديمقراطية الليبرالية، وإمكانية زرعها في ثقافات وأمم أجنبية. ويفضل هؤلاء التعامل مع الأطراف الدولية المناوئة أكثر من الانعزال عن النظم المشكوك في أخلاقياتها، إذا ما كان ذلك يحقق المصلحة الأمريكية. ويتركز دعمهم للمؤسسات متعددة الأطراف وللقانون الدولي حول تدعيم الاستقرار، وحماية المصالح التقليدية الأمريكية، مثل حفظ الاستقرار في المناطق المحورية من العالم، ومنع

(1) Zbigniew, Brent Scowcroft, and Anthony Lake, and former Rep. Lee Hamilton,
(2) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

انتشـــار الأســـلحة النووية، وحماية حرية الملاحة في البحار، وذلك بأقل تكلفة مادية أو بشـــرية، وهو همّ رئيس في وقت المد الإمبراطوري.[١]

وتوفر المدرسة الواقعية استراتيجيةً أفضل للتحرك في العلاقـــات الدولية، مقارنة بمدرســـة المحافظين الجدد التي رسمت معالم الحرب على الإرهاب؛ لأنها تعترف بالحدود، وهـــو ما ميز بين رؤية أوباما وغيره سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين. إنها فكرة المزج والخلط بين إيجابيات عدد من الاتجاهات. فالواقعية ترى أنه حتى القوى العظمى عليها أن تتكيف لمواجهة الواقع. كما أنها تزاوج بين الأهداف والقيم. [٢]

وإذا مـــا أصبح الاتجـــاه الواقعي أكثـــر ليبرالية، بمخاوفه الجديدة من عدم شـــعبية الولايات المتحدة، فـــإن الاتجاه الليبرالي أصبح أكثـــر واقعية باهتمامه الجديد بالاستقرار. [٣]

ومـــن الملاحظ أنه حتى الآن لم تظهر خلافات داخلية على الســـطح، وبدا قدر معقول من الانسجام والاتساق لم تتمتع بهمـــا إدارتا بوش وكلينتون في بداية عهدهما. فالجدل الداخلي لم يصل حد الانقســـام. وبدا تقســـيم العمل واضحًا: إذ يعمل ميتشـــل بهدوء في ملف الصراع العربي الإســـرائيلي، بينما يعمل هولبروك بجلبة أوضح في ملف أفغانســـتان وباكســـتان، ويهتم بايدن بمسألة العراق، وبـــدأ روس يولي إيران اهتمامًـــا، ولكن مهامه اتســـعت بشكل كبير؛ إذ إنه يساهم في صياغة السياسة تجاه كثير من القضايا بدءًا من إسرائيل إلى باكستان.

وأشـــارت بعض التقارير إلـــى أن وزيرة الخارجية كلينتون مهمشـــة نســـبيًا، حتى وإن كانت مسئولة عن ملف العلاقة مع القوى الكبرى: أوروبا وروسيا والهند والصين، التي يشـــاركها المســـئولية بخصوصها وزير الخزانـــة تيموثـــي جيثنر. وقد تركـــت تجربة أوباما الفريدة في الفوز بالانتخابـــات؛ اعتمادًا على قواعد المجتمـــع وتعبئتها بصمتها علـــى عملية صنع القرار، بحيث باتت تأتي من أســـفل إلى أعلـــى أكثر من أي رئيس مضى، الأمر الذي جعل من اتخاذ القرار عملية تأخذ وقتًا أطول نسبيًا من المعتاد.

ولم تمنع المؤهلات العالية لفريق أوباما من الاهتمام بالسياســـة الخارجيـــة فـــي خضم ملفـــات الداخل الســـاخنة. ففي أواخر شهر يوليو ٢٠٠٩م على سبيل المثال اتجه إلى إسرائيل كل من جونز وروس للتفاوض مع نيتنياهـــو لبحث العقوبات الجديـــدة على إيران، وأيضًا جيتز لتجديد التعاون العســـكري مع إسرائيل، وثالثًا ميتشـــل للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلســـطينيين.[٤] إنه فريق متكامل يعمل معًا بقيادة مايسترو اختار جيدًا أعضاء فرقته.

ومـــن عوامل التقـــارب الأخرى فيما بـــين تيارات الإدارة الجديدة بروز شخصية أوباما ومعالم تفكيرها الوســـطية الجامعة، والتي ساهمت في تحويل جزئي لآراء بعض أعضاء إدارته لتتوافق مع تيار فكري حاكم يرأســـه الرئيس –خاصة إذا كان بموصفات شخصية أوباما–.

ولذا لا بـــد من التفرقة بـــين الخطابات قبل تولي المســـئولية رســـميًا –أي خلال الحملات الانتخابية– وبعدهـــا؛ حيث يمكن رصد تغييرات تصغر وتكبر بين الاثنين في عدد من القضايا. مثال ذلك: دفاع كلينتون كوزيرة للخارجية (نسبيًا) عن مبدأ الانخراط المتواصل أو العلاقات الارتباطية «relentless engagement» مع المناوئين مثل إيران، والذي ســـبق أن عارضته خلال الحملة الانتخابية.

ومن الأمثلة الأخرى، هولبروك الذي يشـــير سجل تاريخه في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية منذ كارتـــر إلى قبوله بفكرة دعم الحلفـــاء الديكتاتوريين

(1) Ibid, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(2) Timothy Lynch, opcit, p87
(3) Ibid,p101
(4) Doyle McManus, «Foreign policy: Do Obama>s globe-trotters play?», http://www.latimes.com/news/opinion/la-oe-mcmanus26-2009jul26,0,381778.column

للولايات المتحدة، مثل مساندته للنظم السلطوية الآسيوية في كوريا الجنوبية ثم إندونيسيا. إلا أنه تبنى موقف الصقور تجاه إيران، واستخدم لغة قاسية في الحديث عن إيران عندما شبَّه رئيسها أحمدي نجاد بهتلر.

ومن ثَم يعتقد كثير من الليبراليين في معسكر أوباما أن هولبروك غيَّر من مواقفه وطوَّرها، وندم على بعض أفعاله، ومنها مساندة نظام ماركوس في الفلبين.(١)

وعلى العكس من بوش، فإن أوباما يعتقد أن الحرب على الإرهاب لا يجب أن تُملي وتُحدِّد بعد الآن الأجندة الدولية للولايات المتحدة. وأوضح أوباما أن الولايات المتحدة لن تُعرف «بما هي ضده بل بما هي عليه: الفرص، الحريات، الرفاهية والطموحات المشتركة التي نشترك فيها مع بقية العالم». فالرئيس مصمم على تغيير فكرة أن الولايات المتحدة في حرب مع الإسلام، والتأكيد على أنها حرب مع القاعدة وعنفها، وحلفائها المتطرفين.

إن تحول أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوة الناعمة والفعل الجماعي الدولي، والتركيز على خطاب الحوار، وبناء المصالح المشتركة، لم يمنع من سعي الإدارة الجديدة إلى مخاطبة كل منطقة بمفرداتها، ومدى وطبيعة ارتباطها بالمصالح الأمريكية، ونمط التهديدات الآتية منها.

والتفسير هنا أن أوباما يستهدف التطرف، وهو أشمل من الإرهاب؛ حيث إن الأخير ما هو إلا تكتيك وآلية للأول، كما أنه يركز على عوامل بعينها مثل الفقر وغياب التعليم والفرص للشباب كأسباب لذلك التطرف.(٢)

وهكذا تتضح المعالم المشتركة داخل إدارة أوباما لترسم سياسة انفتاحية على الخارج، والتكيف مع متغيراته بتغيير الأسلوب لتحقيق الأهداف القديمة، ودارت خطوط التوجه العريضة حول: العمل على عودة الشراكة مع الحلفاء الدوليين والإقليميين، وتقليص العسكري وتعظيم المدني.

ثالثًا: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا:

استمرت المنطقة، كوحدة للتفكير والحركة، في التغلب على الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ظل إدارة أوباما، ولتحديد ملامح التحرك الأمريكي، بحيث يمكن القول: إن تحول أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوة الناعمة والفعل الجماعي الدولي، والتركيز على خطاب الحوار، وبناء المصالح المشتركة، لم يمنع من سعي الإدارة الجديدة إلى مخاطبة كل منطقة بمفرداتها، ومدى وطبيعة ارتباطها بالمصالح الأمريكية، ونمط التهديدات الآتية منها.

وكسرًا للقاعدة المعتادة، فإنه في إطار تزايد عدد المبعوثين، واستعراض مواقف التيارين الرئيسين في إدارة أوباما في عدد من القضايا -كما سيرد لاحقًا-، نلاحظ أن وزيرة الخارجية كلينتون مثلت أكثر من غيرها جناح الصقور، بينما اتجه وزير الدفاع إلى جناح الحمائم. وفي ظل الاشتراك في الهدف والاختلاف حول طبيعة ومدى التدخل الأكثر تلبية للمصالح الأمريكية، فإن من المفيد لنا في العالم الإسلامي تناول التباينات الداخلية في إدارة أوباما: حدودها وأبعادها تجاه أربعة ملفات رئيسة: أفغانستان وباكستان، وإيران، والصراع العربي الإسرائيلي، والديمقراطية.

(1) Shorrock, Tim, «Hawks Behind the Dove: Who Makes Obama's Foreign Policy?», Progressive, July 2008, Vol. 72, Issue 7
http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=10&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=33304627

(2) Cindy Saine, «Obama Taking New Approach to Dfeat Violent Extremists», 06 August 2009, Washington, http://www.voanews.com/english/2009-08-06-voa50.cfm

١- الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان وباكستان:

تأتي كل من أفغانستان وباكستان على قمة أولويات الإدارة الجديدة من حيث القضايا الأكثر خطورة، والأكثر تهديدًا للمصالح والأمن الأمريكي، ومن ثم تكرس واشنطن كثيرًا من الجهد وتُنوعه لمواجهة تحديات هذه المنطقة الفرعية من العالم الإسلامي.

ويعتقد أوباما أن الولايات المتحدة قد دفعت ثمنًا استراتيجيًا؛ لأنها استدارت بعيدًا عن أفغانستان، وركزت جهودها في العراق لكسب معركتها هناك.

وقد لاقت استراتيجية أوباما في أفغانستان وباكستان دعمًا من الغالبية في واشنطن، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين -حتى شبَّه البعض منهم ذلك بالوضع خلال حرب الرئيس كلينتون في البلقان-، فيما عدا قطاع محدود من المحافظين الجدد. (١)

إنها «أخطر مناطق العالم» كما لقَّبها أوباما، ولذا حظيت باهتمام واسع من أوباما وإدارته، وذلك بالرغم من ضغوط الأزمة الاقتصادية، والأصوات القادمة من الجناح اليساري في إدارته الداعية إلى تدخل محدود وليس انخراط واسع. (٢)

يفضل الواقعيون بقيادة قائد المنطقة الوسطى الجنرال باتريوس التوافق مع عناصر طالبان التي ترغب في الانفصال عن القاعدة وحلفائها، بهدف تحقيق مصلحة أوسع بتوفير الاستقرار للدولة. (٣)

كما بدا وزير الدفاع جيتس متحفظًا تجاه زيادة القوات الأمريكية؛ حيث علق بأنه بعد تجربة العراق فإن القوات تعبت، وليس هناك استعداد للاستمرار في مكان لا يبدو فيه أن الأمور تتحسن.(٤) ورأى جيتس أن زيادة القوات الأجنبية أكثر من ذلك ستبدو كقوات احتلال.

وبسبب الطبيعة الجغرافية الجبلية التي تناسب حرب العصابات بامتياز، وبسبب العامل السكاني والحضاري، والذي يجعل من طالبان قوة اجتماعية وليس سياسية - عسكرية فقط؛ فطالبان تأتي من قبائل البشتون التي تمثل ٤٢٪ من الأفغان، ويسكن ٤٢ مليونًا من البشتون في منطقة القبائل الحدودية بين باكستان وأفغانستان، وبسبب تنامي العداء للولايات المتحدة الناتج عن الخسائر البشرية المدنية من الغارات الجوية، لكل هذه الأسباب يدرك فريق السياسة الخارجية استحالة الحل العسكري وحده.

ومازال البحث عن التوازن بين القوة العسكرية والموائمات السياسية محل جدل داخل الإدارة الأمريكية، ويبدو وزير الدفاع الأمريكي الأكثر إدراكًا لمخاطر الاحتلال العسكري، لذا كثرت تصريحاته الدالة على قلقه من إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان، وظلت تجارب الاحتلال الفاشلة المختلفة لهذه المنطقة محل استحضار في مقولاته. وبذلك تبدو آراؤه المفضلة للترتيبات السياسية الإقليمية أقرب لفكر أوباما عنها لبوش. (٥)

ومن ناحية أخرى، ركز الليبراليون مثل كلينتون على حقوق المرأة، بينما كان الواقعيون أميل لتخطي هذه المسألة؛ لأن المضي قدمًا في هذا المسار قد يسمح بتمكين الحركيين شديدي المحافظة المعارضين لتعليم الفتاة في الداخل الأفغاني. (٦)

(1) Christian Brose, opcit, http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5
(2) Will Inboden, «Obama gets the who, what, and how of Af-Pak -- but not the why», 03/30/2009
(3) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(4) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009 http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ5ODczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVlMzRjMDFmZjY=#more
(5) Harris & Davidson, opcit, p17
(6) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

ويقتضي تحقيق المصالح الأمريكية في أفغانستان بذل جهود على أكثر من صعيد، وتقوية حكومة شرعية ممثلة للشعب، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة، وتدعيم الأمن للمجتمع. وقد اتضحت معالم هذه الاستراتيجية من مصدرين رئيسين: الورقة البيضاء، وخطاب أوباما لمبادرته حول أفغانستان وباكستان؛ حيث قدمت كل من الوثيقتين اقترابًا مختلفًا، ولكن متكاملاً مع الآخر، ففى خطابه قدم سياسة أضيق لمحاربة الإرهاب، أما الورقة البيضاء فقد اشتملت على مفهوم أوسع يهدف إلى بناء الدولة.

وقد انقسمت الإدارة الأمريكية حول مراجعة السياسة الأمريكية في أفغانستان وباكستان ما بين جون بايدن مدافعًا عن تدخل محدود من ناحية، وكلينتون وهولبروك المدافعين عن اقتراب أشمل يتبنى فكرة بناء الدولة.

واتجه أوباما للتوفيق بين وجهتي النظر من خلال اختيار بعض العناصر من الاستراتيجية التي تركز على العدو لمواجهة الإرهاب وعناصر أخرى من الاستراتيجية الموجهة للشعب من أجل مكافحة القلائل وعدم الاستقرار. وهو ما اعتبره البعض موائمة حذرة أخذت أفضل ما في الاقترابين، ورآه البعض الآخر تأرجحًا ربما لا يقود إلى النجاح المطلوب.

وقد تضمنت الاستراتيجية المضادة للقلاقل والاضطرابات مراعاة لأمن الشعب، مع بناء حكم محلي فعَّال وتنمية اقتصادية، وكانت الإشارة إلى تحول المهمة لتدريب وزيادة أعداد القوات الأمنية الأفغانية، بهدف تحقيق الاستقرار والبناء.[1]

ومن ثَم فقد تحددت خمس مهام رئيسة لهزيمة القاعدة:

١- خلخلة شبكات الإرهابيين القادرين على شنّ هجمات دولية.

٢- تشجيع وتطوير حكومة أفغانية قادرة وفاعلة تخضع للمحاسبة.

٣- بناء قوات أفغانية أمنية يتزايد اعتمادها على ذاتها.

٤- دفع باكستان تجاه مزيد من السيطرة المدنية، وتكوين حكومة دستورية مستقرة.

٥- دفع المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف تحت رعاية الأمم المتحدة.[2]

كان البحث إذن عن الموائمة والمصالحة مع أكبر عدد من «الأعداء» وإخراجهم من المعركة، لذا فإن أهم ما يشغل فريق أوباما في الوقت الحالي هو تحديد الأجنحة والأعضاء الذين يمكن التفاوض معهم ومساومتهم، والقبائل التي اندمجت في شبكة القاعدة، ولا يمكن التعامل معها من ناحية أخرى. كما عملت استراتيجية إدارة أوباما على زيادة أعداد المدنيين من أجل مساعدات إعادة البناء، لكن ظلت إشكالية تحديد أنسب السبل لإيصال هذه المساعدات بشكل يبني بالفعل القدرات المحلية، خاصة وأن الاهتمام ينصب في الأساس على القطاع الأمني -العسكري- أكثر من المدني.[3]

وهكذا عمل أوباما على الجمع بين رؤى المعسكرين في داخل الإدارة الأمريكية، فرفع أوباما لواء التدخل الأقصى عسكريًا ومدنيًا إلى (الحد الأقصى) المتمثل في إطار تبني خطاب محاربة الإرهاب. و(الحد الأدنى) إذ تعهد بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية تُمكِّن الحكومات في أفغانستان وباكستان من ممارسة سيادة كاملة على جميع أجزاء دولهما، وإحداث نقلة اقتصادية بهما. وبالفعل قدمت إدارة أوباما مشروع كيرى

(1) Christian Brose, opcit.

(2) Steven Simon, «Can the Right War Be Won? Defining American Interests in Afghanistan», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009)
http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/11.html

-(3) Dan Twining, «Questions that Obama's Af-Pak strategy doesn't answer»,

لوجـــر Kerry-Lugar bill الـــذي يطالب الكونجرس بتخصيص مزيد مـــن الأموال لهذه المنطقة.(١) كما طالب الرئيس الجديد الكونجرس بإصدار تشريعات لتقوية المؤسسات المدنية الباكستانية.(٢)

ويـــرى هولبروك أن الاختلاف في سياســـة أوباما هو سعيه للتنســـيق مع قوى دولية عديدة، مثل الناتو والأمم المتحدة والدول الأوروبية، وهو المســـلك الذي رفضته إدارة بوش كليًا، ولعـــل رحلة أوروبا التي قام بها أوباما في شهر يونيو ٢٠٠٩م كان من أهم أهدافها دفـــع الشـــركاء الأوروبين إلى رفع التزاماتهم في أفغانستان، كما تم الربط بقوة بين سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان بتلك الموجهة لباكستان.(٣)

حاز محور باكستان- أفغانستان بجُل اهتمام إدارة أوباما، حتى إنه يمكن الزعم أن التحرك في المحاور الأخرى مثل إيران والصراع العربي الإسرائيلي ارتبط أول ما ارتبط بهدف أساسي هو فرض الاستقرار في هذه المنطقة، والقضاء على ألد أعداء الولايات المتحدة في عهد أوباما: القاعدة وطالبان؛ باعتبارهما من القوى الرئيسة للتطرف.

وقـــد حاز محور باكســـتان- أفغانســـتان بجُل اهتمام إدارة أوباما، حتى إنـــه يمكن الزعم أن التحرك في المحاور الأخرى مثل إيران والصراع العربي الإسرائيلي ارتبط أول ما ارتبط بهدف أساســـي هو فرض الاستقرار في هذه المنطقة، والقضاء على ألد أعداء الولايات المتحدة في عهد أوباما: القاعدة وطالبان؛ باعتبارهما من القوى الرئيسة للتطرف.

٢- الصراع العربي الإسرائيلي:

اتضح الانقســـام الليبرالي- الواقعي حول الشـــرق الأوسط أيضًا، مثل ما كان الحال عليه في منطقة شرق ووسط آسيا، ولكنه اختلاف ثانوي يدور بالأساس حول أنســـب الاقترابات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، واختيار الأكثر تأمينًا لإسرائيل وحماية لتفوقها.

إن كثيرًا من الليبراليين الدوليين -مثل المحافظين الجـــدد الذين يرون العالم وفق نظرة قيمية- يميلون لأن يكونوا من حماة إســـرائيل، بل ومن حماة حزب الليكود الذي يدافع عنـــه معظم المحافظين الجدد؛ وذلك بســـبب الدعم الكبير الـــذي يقدمه المجتمع اليهـــودي الأمريكي تاريخيًا للحـــزب الديمقراطي، ويشـــاركهم في ذلك الواقعيون، ولكن من منطلق أن الفشـــل في حل الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة مع الفلســـطينيين، يقف عقبة أساسية أمام تحقيق الأهداف الأمريكية، مثل هزيمة القاعدة واحتواء إيران.

ولـــذا ســـيكون الواقعيـــون أكثر ميـــلاً لممارســـة ضغوط على إســـرائيل لقبـــول بعض التنازلات لدفع عملية الســـلام مع الفلســـطنيين وســـوريا.(٤) ولكنها ضغوط لها سقف ثابت متـــين لا يمكن تخطيـــه: إنها مصلحة وأمن إسرائيل التي يثور الخلاف حول أنسب الاقترابات والطرق لتحقيقها.

ومن هنا يجب الحرص فـــي تناول ما تداولته كثير من التحليلات من أن إدارة أوباما تتبنى اقترابًا متوازنًا وعـــادلاً تجاه الجميـــع «even-handed approach» في الصراع العربي الإســـرائيلي. وقـــد بدأ أوباما حملته الانتخابية بخطـــاب يؤكد فيه علـــى ضرورة تجديد جهود الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل على تحقيق الســـلام مع جيرانها، مع تجديـــد الالتزام بقوة بأمن إســـرائيل «حليفنا الأقوى في المنطقة وديمقراطيتها المؤسســـية»، كمـــا دافع أيضًا عن حق إســـرائيل في الدفاع عن نفسها.(٥)

(1) Peter Feave, «The Obama straddle on Af-Pak», 03/28/2009
By rhttp://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5
(2) Dan Twining, opcit,
(3) Peter Feaver, opcit, By http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5

(4) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(5) «Barack Obama and the Arab-Israeli Conflict», Journal of Palestine Studies, Volume: 38, Issue: 9 (Winter 2009) http://ciaonet.org/journals/jps/v38i9/04.html

وقد زاد التفاؤل في عدد من الأوساط العربية بتعيين جورج ميتشل للاعتقاد في قدراته على المصالحة بين الإسرائيلين والفلسطينيين؛ بناء على نجاحاته في حل صراع أيرلندا الشمالية من قبل، ويساعده على ذلك تأثير شخصية مثل أوباما على الجانبين.

ويمكن اعتبار هذه الخطوة كرسالة للمنطقة مفادها أن أوباما ينوي متابعة سياسة أقل تعاونًا مع إسرائيل تقل فيها سيطرة وزارة الخارجية. وليتشل جذور لبنانية وتربى ككاثوليكي ماروني، ويعد رمزًا للسياسة المتوازنة، والتي تقف على مسافة واحدة من كافة الأطراف «even-handedness» ، ولكنه لا يعد معاديًا لإسرائيل، كما أنه صديق لعدد من قادة إسرائيل.

وما زال الجدل الدائر حول مفهوم أوباما لإيقاف بناء المستوطنات بما فيها النمو الطبيعي بالمقارنة بالإدارة السابقة [1]؛ حيث دارت معظم اللقاءات الأمريكية الإسرائيلية العربية حول دراسة إشكاليات الاستيطان: تعريفه، حدوده، وطرق حله. فبتركيز الرئيس الأمريكي على مسألة وقف المستوطنات، انتقلت المساومات إلى تعريف مدى هذا الوقف المكاني والزمني.

ويرى البعض في ذلك اقترابًا طموحًا لأوباما يسعى فيه للوصول إلى تنازل من الطرفين العربي والإسرائيلي: التطبيع والمستوطنات، في حين يشكّك فيه كثيرون.[2] إلا أن اختزال حل الصراع العربي الإسرائيلي في مسألة الاستيطان أمر يبعث على التشاؤم.

اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة بوصلة الاهتمام بمصر -بالرغم من بوادر ضعف دورها الإقليمي بالمقارنة بأطراف إقليمية أخرى-؛ باعتبارها دولة مركزية في المنطقة. ويمثل حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز الدور الإقليمي المصري تنفيذًا حرفيًا لاستراتيجية أوباما القائمة على «إعادة تأهيل الحلفاء» من أجل توظيفهم في مهام جديدة على غرار الحال مع تركيا وباكستان.

ومن أبرز المطالب الأمريكية من القاهرة: دعم فكرة التطبيع الذي له أهمية كبرى في رؤية أوباما لحل الصراع في مجمله، ووقف تهريب السلاح إلى غزة، واحتواء إيران. وعلى الرغم من اعتماد أوباما على الحوار كآلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني، إلا أنه لم يسقط خيار العقوبات، وسياسة الاحتواء، من حساباته الخاصة بالتعامل مع الملف النووي الإيراني، وبذلك تمثل القاهرة مرتكزًا لسياسة الاحتواء التي ستنفذها واشنطن ضد طهران، ويدخل في هذا الإطار محاولات واشنطن أن تكون القاهرة جزءًا من مشروع مظلة دفاعية إقليمية. [3]

يمثل حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز الدور الإقليمي المصري تنفيذًا حرفيًا لاستراتيجية أوباما القائمة على «إعادة تأهيل الحلفاء» من أجل توظيفهم في مهام جديدة على غرار الحال مع تركيا وباكستان

ويرى أوباما أن قضايا المنطقة متداخلة يرتبط بعضها ببعض؛ فهدفه تكوين تحالف عربي واسع في مواجهة إيران، وفي نفس الوقت العمل على الحوار مع الأخيرة، ولتحقيق ذلك يدرك أهمية الوصول إلى تقدم في القضية الفلسطينية، وتهدف الجهود الأمريكية إلى تحريك المياه الراكدة في عملية السلام من خلال الحصول على تنازلات أوليّة إسرائيلية (وقف الاستيطان لمدّة محدودة) وفلسطينية (أمنية بالدرجة الأولى وترتيبات داخلية لضمان أي اتفاق قادم) وعربية (تطبيعية).

(1) Steven J. Rosen, «Perceptions of the Middle East and the Gaza War: Views from Key Countries», http://www.gloria-center.org/meria/2009/03/symposium2.html

(2) Jonathan Marcus, opcit, http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/8073836.stm

(٣) محمود عبده علي، «مبارك وأوباما.. ماذا يريد كل منهما من الآخر؟»، ١٧أغسطس ٢٠٠٩م:

200http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1248188009056&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

ومن أهم المؤسسات الأمريكية التي تقف وراء هذه الرغبة: الجيشُ الأمريكي، فإن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح حاجةً ماسّة للجيش؛ حيث ارتبطت التسوية في هذا التوقيت، وفي ظل التحديات الإقليمية الأخرى، بالمصلحة العسكرية الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية، وراح جنرالات الجيش يتدخلون مباشرة لدعم أوباما بل قاموا بمهمات دبلوماسية: مثل زيارة بتراوس للبنان والسعودية، ولقاء مولن بمحمود عباس في واشنطن وزيارة وفد عسكري إلى سوريا وحالات أخرى.(١)

لكن ما قدمه أوباما حتى الآن مجرد خطاب بلاغي يتراجع بشكل محدود نسبيًا أمام العناد الإسرائيلي، ويظل خطابًا غير مطبق، وتتزايد مصاعب تنفيذه على الأقل في المدى القصير، كما لم يصل التصميم على تحقيقه إلى درجة التهديد بتقييد الدعم الأمريكي (٣ بلايين دولار سنويًا)، أو ربطه بمدى الاستجابة الإسرائيلية للمطالب الأمريكية،(٢) ذلك بخلاف ما أقدم عليه بوش الأب قبل أن يرضخ للضغوط الصهيونية.

ولقد وافق مجلس النواب على الميزانية المقدمة من إدارة أوباما للمساعدة الخارجية التي تكافئ إسرائيل بـ٢,٢ بليون دولار إضافية إلى جانب ٥٥٥ مليون دولار المخصصة في بداية هذا العام ٢٠٠٩م. (٣)

٣- إيران وحوار محتمل:

وخوفًا من اندلاع حرب ثالثة في المنطقة، فإن الواقعيين سيكونون على استعداد لتقديم حزمة حوافز كريمة لإيران من أجل وقف التخصيب أكثر من الليبراليين الذين يرون أن برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني بحالته الراهنة المتقدمة يمثل تهديدًا غير مقبول لإسرائيل.(٤)

وتشكل إيران تهديدًا لأمن الولايات المتحدة بدعمها طالبان في أفغانستان، والشيعة في العراق، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، ومن خلال برنامجها النووي. ولكن الهدف الأمريكي الآن هو احتواء احتمالات الحرب معها في وقت يجري العمل على حسم الحرب في أفغانستان.

وبينما لم تكن إشارات أوباما لفتح الحوار مع إيران (مثل خطاب النيروز، وإشراك إيران في مؤتمر حول أفغانستان) هي الأولى من نوعها، بل تكررت في عهد بوش، إلا أنها اختلفت في اللهجة والمحتوى، وقام أوباما قبل أزمة الانتخابات بتجاهل ملف حقوق الإنسان، وخاطب مباشرة القادة الإيرانيين.

وبالرغم من تشديده على أهمية فرض عقوبات اقتصادية أقسى إلا أنه لم يمضِ في هذا الطريق بعدُ، وقد رحب بجولة الحوار بين إيران والدول الست الكبرى في أكتوبر ٢٠٠٩م، مركزًا مطالبه حتى الآن في العمل على إيجاد نظام دولي خالٍ من الأسلحة النووية. ذلك في الوقت الذي يرى فيه حلفاء الولايات المتحدة ووزير دفاعها جيتس أن الضغوط أهم من الحوار لتغيير السياسة الإيرانية، وهي الفكرة التي دعمها دينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران في كتاباته قبل تعيينه.(٥)

وبدا الجناح الليبرالي أكثر تشددًا في تفضيلاته للتعامل مع الملف الإيراني؛ حيث إن شخصية مثل بايدن لم تختلف رؤيتها كثيرًا عما طرحته إدارة بوش

(١) منير شفيق، المرجع السابق، :
www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm

(2) Stephen Walt, opcit, http://goatmilk.wordpress.com/2009/06/05/obamas-speech-proof-israel-lobby-weaker-stephen-walt

(3) Jeremy R. Hammond, «Clinton Outlines Continuation of Bush Policies Under Obama at CFR», Foreign Policy Journal, July 17, 2009
http://www.foreignpolicyjournal.com/2009/07/17/clinton-outlines-continuation-of-bush-policies-under-obama-at-cfr/

(4) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

(5) Michael Singh, «Af-Pak is important, but not as much as Iran», 03\30\2009

السابقة؛ ذلك بوضعه شـــروطًا مسبقة للحوار معها؛ حيث حدد حالتين للتحدث مباشرة لإيران: أولاً إنهاء برنامج الأســـلحة النووية. ثانيًا وقف دعم الإرهابيين (يقصد هنا حماس وحزب الله).[١]

وتتعدد المسارات التي تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة إيران، ومنها محاولات إدارة أوباما التفاوض مع سوريا بهدف فك التحالف الســـوري الإيراني، أو على الأقل إضعافه، الأمر الذي ســـيؤثر بشدة على موازين القوة فـــي المنطقة إذا ما تراجعت ســـوريا عن دعم حماس وحـــزب الله، وانفك عرى التحالـــف مع إيران؛ حيث سيتأثر النظام العربي برمته.

ومازالت المحاولات الأمريكية مستمرة –بدون نجاح حتى الآن–، ومن مؤشراتها توافد بعض من المسئولين الأمريكيين على دمشق خلال الأشهر الماضية. وستعمل إدارة أوباما على التخطيط لهذا الانفصال بين سوريا وحلفائها، ولكن بدون الإضـــرار بحلفائها في بيروت الذيـــن ما زالوا في الصورة من خلال تواكب الزيارات المتبادلة على المسار الأمريكي اللبناني.[٢]

وعلى صعيد آخـــر، وتعبيرًا عن تغيـــر دور القوى الدوليـــة الكبرى، وكيفية التعامـــل معها في مدركات أوباما وفريقه، اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى العمل بقوة على تفعيل التعاون مع دول كبرى ليســـت أوروبية فقط، بل آســـيوية أيضًا مثل روسيا والصين؛ حيث تؤمن هذه الإدارة بإمكانية التنســـيق مع كل من روســـيا والصين لتحقيق تغيير في السياسة الإيرانية، فالمزج بـــين الترهيب والترغيب من أهم الأســـاليب المتبعة من قبل إدارة أوباما.

فهناك أصـــوات في إدارة أوباما تؤمن أن روســـيا قادرة وراغبة في ممارســـة ضغوط على إيران لمنعها مـــن الوصول إلى الأســـلحة النوويـــة، ولعل من أهم تداعيات الملف الإيراني الشـــائك أن التحدي الإيراني للسياســـة الخارجية الأمريكية فـــرض الحاجة –من وجهة نظر إدارة أوباما– لمظلة دفاعية فعالة للشـــرق الأوسط لتأمين الاستقرار في أكثر من نظام إقليمي، وفكرة أن أوروبا مكشـــوفة وعرضة لشبكة الصواريخ الباليســـتية الإيرانية تدفع في هذا الاتجاه. وتحتاج الولايات المتحدة لإبرام صفقة كبرى مع روسيا لتحقيق ذلك.[٣]

ولعـــل ذلك يرتبـــط بإعلان أوباما عـــن رغبته في التخلي عن خط الدفـــاع الصاروخي الذي كان يُزمَع إنشاؤه في شرق أوروبا.

٤- الديمقراطية والمسكوت عنه في الخطاب الأمريكي:

عند حديـــث إدارة أوباما عن الديمقراطية، فالأمر بـــات محصورًا في إغـــلاق معتقـــل جوانتامو، ومنع اســـتخدام العنف، والتحقيق في سياســـة الاعتقال. وجميعها أمور تدخل في إطار نقد الذات، واســـتعادة الصورة الإيجابية للديمقراطيـــة الأمريكية، وتحقيق التوافق الداخلي بين السياســـات والقيم، حتى وإن تم ذلك في حدودٍ ومع احترام الموائمات السياسية.

في حين تراجع الاهتمـــام بوضوح بقضية الإصلاح السياســـي، وتطويـــر الديمقراطية خـــارج الأراضي الأمريكية، وســـجلت إدارة أوباما بذلك عودة للاقتراب الواقعـــي، والتخلـــي المتعمد عن رؤيـــة الرئيس بوش في بدايات عهده لاســـتخدام القوة الأمريكية لتطوير الحريـــات حول العالم، كما أســـقطت –مثل بوش في أواخر عهده– «أجندة الحرية» حتى لا تُعرِّض استقرار المنطقة وأمن إســـرائيل للخطر؛ حيـــث أخذوا العبرة

(1) George Friedman, «Munich and the Continuity Btween the Bush and Obama Foreign Policies», February 9, 2009 http://www.stratfor.com/weekly/20090209_munich_continuity_between_bush_and_obama_foreign_policies

(2) David Schenker, «The Obama Administration Reaches Out to Syria: Implications for Israel», Jerusalem Center for Public Affairs, March 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016486/

(3) Ariel Cohen, «The Russian Handicap to U.S. Iran Policy», Jerusalem Center for Public Affairs April 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016481/

من وصـــول حماس ديمقراطيًا، وازدادت الحاجة لدول مثل مصر والســـعودية والأردن لمواجهة إيران وعناصر التطرف.

فخلال خطابه التنصيبي تحدث أوباما عن مد يده لقادة المنطقة، وأعطى الأولوية للإصلاح الاقتصادي فـــي ظل المشـــاكل الديموجرافيـــة والهيكيلية، ومن بينها على ســـبيل المثال مشـــكلة البطالة. ولذا ركز خطـــاب أوباما علـــى التنمية الاقتصاديـــة، وبـــدل كلمات الحرية والديمقراطية بكلمات مثل الفساد.

إن إعـادة تأسـيس الرابطـة بـين مشـاكل الشرق الأوسـط جميعها والصراع الفلسطيني الإسـرائيلي (وليـس العربي الإسـرائيلي) من أهـم سمـات رؤيـة إدارة أوباما الجديـدة التي ترى فيها أن تحديات إيران، سـوريا وحزب الله وحتى الحرب مع القاعدة جمعيها مترابطة.

إن إعادة تأســـيس الرابطة بين مشاكل الشـــرق الأوسط جميعها والصراع الفلسطيني الإســـرائيلي (وليس العربي الإســـرائيلي) من أهم ســـمات رؤية إدارة أوباما الجديـــدة التي ترى فيها أن تحديات إيران، ســـوريا وحزب الله وحتى الحرب مع القاعدة جمعيها مترابطة. وفي هذا الاطار فإنه يجب تجميد أي ضغوط للإصلاح السياســـي؛ لأنها قد تؤثر سلبيًا على مناخ الثقة والمصلحة المتبادلة بين الولايات المتحـــدة وحلفائها، ولأن النظم في المنطقة متشابهة فإن الموقف من القضية الفلسطينية يصبح معيار التمييز بينها[1]، وليس مدى اقترابها أو بعدها عن الديمقراطية.

ويمثل موقف إدارة أوباما من هذا الملف أحد عناصر الاستمرارية ومحاور التواصل مع سياسة إدارة بوش، التي وإن ركزت خطابيًا ودعائيًا على هذا الملف، إلا أن الواقع السياسي شهد استخدامًا أمريكيًا متصاعدًا لهـــذه الورقة لابتزاز النظـــم والضغط عليها لصالح تأمين الأهداف الأمريكية في العالم الإسلامي تجاه مسائل مهمة مثل العراق والنفط وأمن إسرائيل.

ولذا أعتقد أنه قد آن الآوان لمراجعة ما درج كثير من الكُتّاب -خاصة الأمريكيين منهم- على تسويقه من أنه لم يوجد رئيس أمريكي أعطى نشر الديمقراطية أولوية كبرى مثل الرئيس جورج بوش. فدعم التغيير السياسي في الشرق الأوسط جاء نظريًا خطابيًا في الأساس، وفي إطار الحرب على الإرهاب ومحاولات ربطها بالقيم الأمريكية.

ولم يمتد هذا الاهتمام الدعائي إلى عالم السياسة الواقعية إلا بشكل انتقائي لا يعتمد على قيم الديمقراطية بل على حسابات التحالف والمصلحة. بل تقلصت لاحقًا هـــذه الدعاوى حتى على المســـتوى الخطابي إلى أن اختفت بوضوح في العامين الأخيرين من ولاية بوش الثانية.

فـــإذا ما كانـــت عدم الجديـــة فـــي الدفاع عن الديمقراطية هي من أهم ملامح الاســـتمرارية بين الإدارتين: بوش وأوباما، فلم يبقَ إلا عنصر اختلاف واحـــد أيضًا في هذه القضيـــة، ألا وهو الكفّ عن اســـتخدام ورقـــة الديمقراطية حتـــى للضغط -أو ابتزاز- النظم الحاكمة.

كما اختلـــف معنى دعم الديمقراطية لينحصر في منع التعذيب، وإغـــلاق جوانتانامو، مع التركيز على الديمقراطية في مناطق أخرى خارج العالم الإسلامي في دول مثل الصين، وروسيا وأمريكا اللاتينية، وأيضًا على استحياء؛ ذلك بالإضافة إلى التركيز على أبعاد الإصـــلاح الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، ولكن بأســـلوب أخطر وأهدأ وأذكـــى، وأقل تصادمية مع مشـــاعر المســـلمين. ومن عجائب الأمور أن الصورة الأمريكية تحســـنت في عهد أوباما رغم تخليه عن ملـــف الديمقراطية، بينما كرَّس بـــوش من الصورة السلبية رغم تمسك خطابه (فقط) بالديمقراطية.

(1) Scott Carpenter, «The Obama Administration and Implications for Freedom and Democracy in the Middle East», Jerusalem Center for Public Affairs, April 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016484/

الخاتمة
سيناريوهات المستقبل ومسارات العمل

تفرض المرحلة الانتقالية الفاصلة التي يمر بها النظام الدولي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي توفرَ رؤية عربية شاملة تعمل على أكثر من مسار، وتستخدم كافة الأدوات الممكنة، وتتواصل مع أطراف دولية متنوعة. وكخطوة أولى، لا بد من الخروج من أسر ثنائية الجمهوري والديمقراطي، أو المحافظ والليبرالي التي هيمنت على كثير من الكتابات العربية في تحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية والمرجعيات الفكرية المنبثقة عنها، فالتداخل ممتد وحادث على مستوى السياسات بين هذين التيارين الرئيسين عبر الإدارات الأمريكية المختلفة، بشكل يزيد من دلالة وثقل الظرف التاريخي والظروف الموضوعية أمام المرجعية الأيديولوجية في تشكيل القرار الخارجي الأمريكي.

وفى سياق الرؤية الشاملة لمعالجة تحديات العالم الإسلامي، بزغ سيناريو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار توافق دولي إقليمي شامل، يتضمن فيما يتضمنه نظامًا للأمن الجماعي يغطي منطقتي الخليج والمشرق العربي، ويتضمن إطارًا للتعاون الاقتصادي الشامل يمضي قدمًا في التطبيع مع إسرائيل، ويساعد على تحجيم مد النفوذ الإيراني إقليميًا.

ولأن الاستراتيجية الأمريكية لم تنجح حتى الآن في هزيمة قوى المقاومة التي ظلت حاضرة بقوة وقادرة على إعاقة معظم الخطط الأمريكية، آمن أوباما ومعظم فريقه بضرورة العمل على دمج هذه الأطراف، أو تحييدها، أو سحب البساط من تحت أقدامها بتفكيك شبكة تحالفاتها واختراقها. فشرعت الإدارة الجديدة في فتح جبهات حوارية مع إيران وسوريا، وحزب الله، وحماس بدرجات متفاوتة وعلى مستويات مختلفة. وبذلك نجح أوباما في إيجاد مناخ أقل استقطابًا وأكثر هدوءًا بين الأطراف الإقليمية المتنافسة يفتح طرقًا ممكنة للتفاهم.

في ظل هذه المعطيات يمكن تصور التحرك على أكثر من مستوى:

- العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي؛ فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تنفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكفّ عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.

العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تنفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكف عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.

ولكي تكسب الولايات المتحدة لا بد من الضغط عليها من خارجها ومن داخلها. من خارجها: عبر مد جسور المصالح المشتركة الحيوية مع الأقطاب الدولية المستقبلية لتحقيق أهداف المسلمين والعرب من جانب، وللمساومة والضغط وتكريس مناخ التوازن في مواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر.

أما داخليًا فالتحرك يستلزم أن يكون مدنيًا إعلاميًا، وأكاديميًا وسياسيًا على مختلف مستويات الحكم الأمريكي: مستوى الولايات (خاصة الكبرى منها) أو المستوى الفيدرالي بالتوجه إلى الكونجرس وأعضائه.

إنها عملية صعبة وتحتاج لجهود متواصلة، وستقابَل بمقاومة شديدة، ولكن البداية مطلوبة، ولا يجب الارتكان إلى اليأس المريح الذي يرى في هيمنة اللوبي الإسرائيلي أمرًا لا فكاك منه. في المقابل لا بد من النظر إلى اللوبي المساند لإسرائيل مثله مثل أي جماعة

ضغط تنخرط في آليات السياسة الديمقراطية، وليست تعبيرًا عن مؤامرة سرية لا يمكن مواجهتها أو تغييرها، وكأنها قوة سحرية فوق المساءلة والتحول.

ويعمل هذا اللوبي الإسرائيلي مثل غيره من جماعات الضغط بشكل شرعي وفق آليات النظام السياسي الأمريكي، وهي فرصة متاحة لكافة الأطراف الدولية للعمل إذا ما تم فهم واستيعاب هذه الآليات. ولعل الفرصة مواتية الآن في ظل ما تشهده الجماعات الصهيونية ذاتها من تحولات واختلافات.

ولا يجب التقليل من دلالة الانقسامات داخل اللوبي الصهيوني؛ حيث يمكن استثمار دفاع بعض الجماعات في داخله عن حل الدولتين باعتباره مشتركًا يجمع الكثير من أطراف القضية حوله، والبناء عليه لبحث طرق إنشاء دولة فلسطينية حقيقية بجانب الدولة الإسرائيلية. فمن الضروري أن تنشط الدبلوماسية العربية في الولايات المتحدة لتتفاعل مع كافة الأطراف، وتستخدم كافة الأدوات.

وتبقى أهمية الانتباه إلى متغير الجيل؛ حيث إن هناك تفاوتًا بين الأجيال في الولايات المتحدة في النظر إلى إسرائيل وما تمثله، فقد بدأ مناخ أكثر انفتاحًا وقدرة على انتقاد إسرائيل ينبثق وسط الأجيال الشابة الأمريكية، الأمر الذي يقدم آفاقًا مستقبلية إيجابية، تجعل الوقت في صالح العالم الإسلامي -إذا ما تحرك فاعلوه الرسميون وغير الرسميين-.

- في ظل طرح فكرة بناء نظام آمن جماعي إقليمي موجه بالأساس إلى إيران، لا بد من تقديم رؤية إقليمية تعبر عن مصالح دول الشرق الأوسط جميعها، ولذا لا بد من تأكيد المطالبة بضرورة مخاطبة هذا النظام، وتعامله مع كافة التهديدات، ومصادر التهديد الإقليمية، وعلى رأسها الترسانة النووية الإسرائيلية -الموجودة بالفعل والتي ليست مجرد مخاوف وهواجس مستقبلية كما في الحالة الإيرانية -، وهو الهدف الذي لا بد من الدفع في اتجاهه بقوة بعيدًا عن طرحه على استحياء في خطابات بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدون الوقوف وراءه بتصميم وإرادة قوية باستمرار.

ويجب استغلال مبادرة الرئيس أوباما لنزع الأسلحة النووية دوليًا للضغط في نفس الاتجاه، بدلاً من التركيز فقط على التهديدات الإيرانية دون تهديدات أخرى أكثر جدية وخطورة. فبناء آمن إقليمي قوي يحتاج إلى خريطة إدراكية جامعة للأطراف الإقليمية يتم فيها التمييز بين علاقات العداء الهيكلي المستمر من جانب وبين علاقات التنافس المتغيرة من جانب آخر، حتى يمكن احتواء المنافسات ووضعها في حجمها الأصلي، ومواجهة العداءات ومنعها من التحول إلى حروب ومواجهات شاملة.

- لا بد من استعادة بعض القوة العربية؛ لأنه في ظل هذا الضعف العربي والإيمان باستحالة تغيير السياسة الأمريكية لتكون أكثر احترامًا لمصالحنا، لا يمكن توقع أي تسويات عادلة لقضايانا، والمقصود بالقوة هنا ليس القوة العسكرية فقط على أهميتها -إذا ما أشرنا إلى ما ذكره كينيس والتز من أن الرادع الوحيد للولايات المتحدة هي أسلحة الدمار الشامل،[1] وإنما استحضار كافة وسائل القوة الناعمة من إعلامية ودبلوماسية وثقافية واقتصادية.

ولا بد من توجيه الأموال لإنشاء قنوات فضائية محترفة تخاطب الغرب والولايات المتحدة بلغتها ووفق ثقافتها، مع العمل على شراء أوقات في القنوات الغربية الشهيرة، ولا يتحقق ذلك بشكل فردي لحظي، بل من خلال خطة إقليمية عامة، ولتكن عربية في البداية؛ بحيث يتم وضع استراتيجية شاملة طويلة المدى لاختراق الدوائر الإعلامية الغربية من خلال ترشيد أوجه الإنفاق، وتخصيصها في أوجهٍ تستطيع مخاطبة الذهنية الغربية والتأثير فيها بهدوء وسلاسة ورشادة ومنطقية، فالعقلية الغربية من السهل الوصول

(1) Noam Chomsky, opcit, p36

إليها باســـتخدام الحجج السليمة والوقائع الحقيقية، فنحن ندافع كما يقال عن أعدل قضية في التاريخ.

فالحركة الفعالة لا بد أن تتم في اتجاهين:

١- من أعلـــى، وذلك عبر مخاطبـــة دوائر الحكم والسياســـة والفكر، مـــن خلال اســـتخدام ومتابعة الشركات المحترفة في تجنيد الأصوات، وتعبئة الآراء والتعاون مع الجاليات المسلمة في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة).

٢- من أســـفل وذلك من خلال الحضور المدروس والمتصاعد والمتواصل في الدوائر الإعلامية الأمريكية والجامعات، من أجل التأثير في الرأي العام الأمريكي على المدى الطويل. إنها معركة ذات شقين: بناء القدرات الذاتية، وإعادة تشـــكيل الوعي الجماعي الغربي تجاه قضيانا، وكلاهما معارك طويلة الأمد وشاقة، ولكن لا غنى عنها، وتظل ممكنة وقابلة للتحقيق إذا ما توافرت شروطها: الإرادة والرؤية والموارد، وأظننا لا نمتلك إلا الأخيرة منها فقط حتى الآن.

معلومات إضافية

أبرز المسئولين في مجالي الخارجية والأمن في إدارة باراك أوباما:

هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية:

تمارس هيلاري كلينتون، المولودة عام ١٩٤٧م، العمل السياسي منذ سنوات طويلة، فقد شاركت عندما كانت طالبة تدرس القانون بجامعة ييل الأمريكية في الدعاية لمرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة.

كما شاركت في الحملات الانتخابية لزوجها الرئيس السابق بيل كلينتون أثناء سعيه لتولي منصب حاكم ولاية أركنساس، وهو المنصب الذي احتفظ به منذ عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢م.

وبعد أن وصل كلينتون إلى البيت الأبيض في عام ١٩٩٢م، كانت هيلاري عضوًا بارزًا في إدارته، فقد شاركت في برامج لإصلاح نظام التأمين الصحي، وحملات لتحسين أوضاع النساء.

ولم تتخلَ هيلاري عن العمل السياسي بعد خروجها من البيت الأبيض عام ٢٠٠٠م، فقد نجحت في الفوز بمقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، وأصبحت من أبرز الشخصيات في الحزب الديمقراطي.

وطمحت هيلاري لأن تكون أول امرأة تترأس الولايات المتحدة، وحاولت الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، لكنها خسرت أمام باراك أوباما.

واختلفت هيلاري مع أوباما حول عدد من القضايا من بينها الحرب في العراق التي صوتت تأييدًا لها.

سوزان رايس، سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة:

عملت رايس مع الرئيس الديمقراطي السابق بيل كلينتون في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١م كمساعدة لوزير الخارجية للشئون الإفريقية، وكانت أصغر من تولى هذا المنصب في تاريخ الخارجية الأمريكية.

أيدت رايس ترشيح أوباما للرئاسة عن الحزب الديمقراطي بسبب موقفه المعارض لحرب العراق، وتعد من أقرب مستشاري أوباما في الوقت الحالي.

تؤيد رايس اتخاذ استخدام القوة لمواجهة الأزمة في دارفور. وقالت في شهادتها أمام لجنة الكونجرس للشئون الخارجية عام ٢٠٠٧م: إنها تؤيد القيام بعمل عسكري في دارفور لإجبار الحكومة السودانية على وقف عمليات القتل في الإقليم.

تخرجت سوزان رايس من قسم التاريخ بجامعة ستانفورد الأمريكية، ثم حصلت على دكتوراه من جامعة أكسفورد في العلاقات الدولية.

روبرت جيتس، وزير الدفاع:

عين الرئيس جورج بوش «روبرت جيتس» في منصبه عام ٢٠٠٦م، وأشرف أثناء توليه المنصب على تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

وكانت مصادر في الحزب الديمقراطي قد أشـــارت إلى أن أوباما ينوي إبقاء جيتس في منصبه طيلة الســـنة الأولـــى من فترة حكمه على الأقل، ويرى الخبراء أن اختيار جيتس لهـــذا المنصب يعود لكونه محترمًا لدى كلا الحزبين، وأنه الأقدر على عكس إدارة ثنائية الأحزاب في عمله.

وكان جيتس قد أعلن خلال جلســـة تعيينه في هذا المنصب أمام مجلس الشيوخ أنه «لم يكن يرغب بتولي هذا المنصب لكن حبّه لوطنه جعله يقبل بذلك».

وقبل توليه هذا المنصب كان ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» الذي ترأســـه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر، وهو الفريق الذي اقترح تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق بشكل جذري.

يبلغ جيتس من العمر ٦٥ عامًا، وانضم إلى وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٦٦م، وعمل مع إدارات ستة رؤساء أمريكيين، وكان الضابط الوحيد الذي ارتقى إلى أن وصل إلى منصب مدير الوكالة.

عمـــل جيتس مديرًا للوكالـــة قبل توليه وزارة الدفاع، وله خبرة في مجال العمليات الســـرية؛ حيث لعب دورًا أساســـيًّا خلال حرب الخليج الأولي، وأزمـــة الرهائن الأمريكيين في إيران عقب ثـــورة الخميني عام ١٩٧٩م، ومحاربة الوجود السوفييتي في أفغانستان.

كما كان عضوًا في إدارة الرئيس بوش الأب، ومن أنصار العودة إلى السياسة البرجماتية لتلك الإدارة بدلاً من سياسات المحافظين الجدد، والتي كان وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد أحد أبرز رموزها.

مستشار الأمن القومي، جيمس جونز:

يبلغ جيمس جونز من العمر ٦٣ عامًا، وقد نشأ في فرنسا التي يتحدث لغتها بطلاقة.

وعلى مدى نحو أربعين عامًا من الخدمة العســـكرية شـــارك جونز في حرب فيتنام، وتقلد عدة مناصب، كان مـــن أهمها قيادة قوات مشـــاة البحرية (المارينز) بين عامـــي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م، وقبل ذلك كان قائدًا لمهام الإغاثة الأمريكية في شمال العراق والبوسنة.

وفي عام ٢٠٠٣م اختاره وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد لقيادة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي استمر فيها حتى عام ٢٠٠٦م، وخلال مدة قيادته حاول إعادة صياغة رؤية أمنية جديدة للحلف، إضافة إلى دعم عملياته في أفغانستان؛ حيث تولى الناتو قيادة قوات (إيساف).

واشـــتهر جونز بشـــخصيته القيادية القوية، وحضوره المتميز، إضافة إلى قـــدرات خطابية عالية لا تخلو من صراحة شـــديدة، وتردد كثيرًا أنه لم يكن راضيًا عن مســـتوى التخطيط العسكري الأمريكي للحرب في العراق، كما أنه رفض تولي قيادة أركان القوات الأمريكية خلال تولي رمسفيلد وزارة الدفاع.

تقاعد جونز في فبراير ٢٠٠٧م، لكنه لم يبتعد عن الأضواء، فقد كلَّفه الكونجرس الأمريكي بالعمل ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» إلى جانب جيتس وبيكر.

كما رأس جونز بعد تقاعده مؤسسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين التي شكَّلتها غرفة التجارة الأمريكية؛ بهدف إيجاد وسائل لتوفير ما يسمى بمصادر الطاقة النظيفة، وهي إحدى الأهداف التي وضعتها إدارة الرئيس جورج بوش لتقليل الاعتماد على النفط.

وزيرة الأمن الداخلي، جانيت نابوليتانو:

أنشـــأت إدارة الرئيس بوش الابن وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على الولايات المتحدة، وتولت بوليتانو هذا المنصب في إدارة الرئيس أوباما.

انتخبت بوليتانو عام ٢٠٠٢م حاكمًا لولاية أريزونا؛ حيث كانت قبل ذلك أول امرأة تتولى منصب المدعي العام فـــي الولاية، ثم أُعيـــد انتخابها عام ٢٠٠٦م حاكمًا للولاية، ونالت لقب أفضل حاكم ولاية عام ٢٠٠٥م بحســـب استطلاع قامت به مجلة التايم الأمريكية.

لعبت بوليتاتو دورًا كبيرًا في قضايا الهجرة إلى الولايات المتحدة؛ لكون أريزونا مجاورة لولاية مكســـيكو التي يدخل عبرها معظم المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة.

كمـــا كانت أول امرأة تتولى منصب نائب رئيس اللجنة الوطنية لحكام الولايات في أمريكا عام ٢٠٠٥م قبل أن تتولى رئاسة اللجنة عام ٢٠٠٦م.

المدعي العام، إريك هولدر:

يبلـــغ هولدر من العمر ٥٧ عامًـــا، وهو أول أمريكي من أصول إفريقية يتولى منصب المدعي العام الذي يعادل منصب وزير العدل في الدول الأخرى.

ومـــن أولى مهام هولدر العمل على إغلاق معتقـــل جوانتانامو في جزيرة كوبا، والذي يضم حاليًا حوالي ٣٠٠ معتقل، ممن تتهمهم الولايات المتحدة بالضلوع في «أعمال إرهابية» ضدها، ومن بينها هجمات ١١ سبتمبر.

وكان هولدر قد تولى منصب نائب المدعي العام خلال إدارة كلينتون، ويعمل حاليًا في شركة استشارات قانونية.

وهولدر من أوائل وكبار داعمي حملة أوباما خلال المراحل الأولى منها للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي.

تيموثي جتنر، وزير الخزانة:

لعـــب تيموثي جتنر، الذي كان يشـــغل منصب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالـــي الأمريكي في نيويورك، دورًا أساسيًا في صياغة سياسة الحكومة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية.

وشارك جتنر، الذي يبلغ من العمر ٤٧ عامًا، في المفاوضات مع بنك ليمان برازرز الذي تعرَّض للإفلاس، وفي المفاوضات مع شركة: «آيه أي جي» العملاقة للتأمين التي اشترت الحكومة الأمريكية أغلب أسهمها لإنقاذها.

وطالب جتنر مرارًا بإدخال إصلاحات واسعة بالقطاع المالي لتجنب المزيد من المشكلات. وعمل جتنر بصندوق النقد الدولي، كما عمل مساعدًا لوزير الخزانة للشئون الدولية في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١م.

المصدر:

موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7759000/7759874.stm

أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

يشير واقع الليبرالية العربية إلى كونها الأفق الوحيد المطروح للهوية اللا إسلامية في هذه المرحلة، استنادًا على الآخر (الغرب الأمريكي)، واستقواء به، والذي يمثل الطرف المقابل في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام وهذا الغرب الأمريكي.

ولليبرالية العربية ملامح تميزها عن غيرها، لعل أهمها الإبهام وتمييع المفهوم؛ إذ يتسم خطاب الليبراليين في العالم العربي والإسلامي بالإبهام والمراوغة في التعبير عن ماهية تلك الليبرالية التي يدعون إليها، كما أن الليبراليين العرب لا يقدمون ماهية لمذهب فلسفي محدد، أو رؤية عامة للكون، ولكن غاية ما نستطيع أن نلتمسه منهم هو بعض المفردات الفكرية الفارغة من المضمون والتي يدَّعُون أنها تعبِّر عن ليبراليتهم.

ورغم مناداة دعاة الليبرالية إلى الديمقراطية إلا أن الديمقراطية في مفهومهم واقعة تحت مجموعة من الشروط والتحفظات، أهمها هو ألا يؤدي تطبيق هذه الديمقراطية إلى صعود الإسلاميين إلى السلطة.

ولليبرالية تناقضات حاسمة مع الإسلام، وعلى ذلك فليس هناك لليبرالية أي إمكانية للعمل إلا عبر محاولة القضاء على الإسلام أولاً، ومن هنا لا يستطيع الليبراليون العرب عادة إخفاء كون الإسلام -أو النظام الإسلامي بلغة التمويه- هو العدو الرئيس لدعوة الليبرالية.

وأمام هذه التناقضات قدَّم الليبراليون العرب اتجاهين: أحدهما يعمل على تقديم الإسلام كمنتج حضاري تاريخي، عليه أن يتجاوب مع متغيرات الواقع المعاصر، أما الاتجاه الثاني فصناعته نوع من التوفيق بين الإسلام والليبرالية فيما يسمى بالإسلام الليبرالي، وهو الاتجاه الأخطر والأشد رواجًا الآن.

كما يقدم الليبراليون العرب الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الغربي على أنه النموذج الأمثل الذي يجب احتذاؤه في دولنا الإسلامية، رغم ما جره هذا النظام من فقر ومشكلات كبرى على الدول المسلمة التي حاولت السير على نهجه، ولنا في إندونيسيا خير مثال.

وإذا كان الليبراليون العرب يروجون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أقيمت على أساس ديني عميق، وعلى الرغم من ذلك فإنها حققت المثل الأعلى في التسامح من خلال تبنيها للعلمانية الليبرالية كمنهج حياة ونظام سياسي، فإن ذلك مردود عليه بنظرة فاحصة لتاريخ الولايات المتحدة؛ إذ يتضح أنه لم يكن هناك من الأساس تدين حقيقي لكي يكون هناك تعصب، حتى يكون هناك تسامح ليبرالي استطاع أن يحل مشاكله تلك.

أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

مدخل:

المعاناة الأساسية التي يواجهها الناقد لليبرالية في العالم العربي والإسلامي هي افتقار المنتسبين إليها إلى إنتاج مادة معرفية عميقة يمكن إقامة جدل منهجي حولها؛ حيث لا تسفر محاولات الاستقصاء في هذا المجال إلا عن مجموعة من المقالات المنشورة في الصحف وعبر مواقع الإنترنت، والموجهة بطريقة دعائية إلى الجمهور، وتفتقد للمضامين المحددة التي ينبغي ذكرها عن ماهية الليبرالية وتصوراتها ومعالمها الأساسية.

والكتاب الذي صدر استثناء عن ذلك، هو كتاب (الليبراليين الجدد) للدكتور شاكر النابلسي، لكنه لم يكن استثناء حقيقيًا من ذلك لا في الشكل ولا في المضمون؛ فمن حيث الشكل فقد كان عبارة عن إيراد لعدد من المقالات في هذا السياق له ولغيره، ولم يخرج من حيث المضمون عما جاءت به المقالات الليبرالية بوجه عام من لغة خطابية دعائية.

يقول الدكتور الطيب بوعزة في هذا الصدد -وقد مر بنفس التجربة في نقد الليبراليين العرب-: «المفارقة الواضحة في نتاج هؤلاء الليبراليين العرب أنه حتى هذه اللحظة، أي بعد أزيد من خمس عشرة سنة على انهيار الاتحاد السوفييتي، وبدء بروز نجمهم في الفضاء الثقافي الإعلامي لم ينتجوا أيّ بحث محترم معرفيًا، يُفصحون فيه عن فكرهم، بل اقتصر إنتاجهم على تسطير مقالات صحفية خفيفة، قراءتها تدفعنا أحيانًا كثيرة إلى الاستفهام: هل هؤلاء الكُتّاب يملكون حقًّا الإحاطة المعرفية بموضوعهم، وبالفلسفة التي يتبنونها، ويعملون على تسويقها وإذاعتها في الناس».[1]

واقع الليبراليين في العالم الإسلامي
وما هي الليبرالية في العالم العربي والإسلامي؟

بعيدًا عن واقع السجالات والشعارات الدعائية في المعترك الثقافي الراهن نرى أن الليبرالية العربية هى الأفق الوحيد المطروح للهوية اللا إسلامية في هذه المرحلة، استنادًا على الآخر (الغرب الأمريكي)، واستقواء به، والذي يمثل الطرف المقابل في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام وهذا الغرب الأمريكي.

فلم تأت الليبرالية العربية كخيار عقلي ناتج عن الاجتهاد الفلسفي أو السياسي، وهي لم تأتِ كذلك كنتيجة للتطور

(١) نقد الليبرالية، ص ١٦٥- ١٦٦.

الاقتصـــادي أو الاجتماعي الذي تمر به المنطقة كبديل أخير لسلســـلة من الهويات المتعاقبة المناقضة للإسلام كالشـــيوعية والعلمانية، والديمقراطيـــة في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عسكري واقتصادي وحيد يحكم العالـــم، وظهور معالم التناقض بين الهوية الأمريكية الليبرالية المادية النفعية، والهوية الإســـلامية الإيجابية المثالية الواقعية، بعد أن أســـقطت تلك الهوية الأمريكية هويات العالـــم الأخرى، وهيمنت عليه، فيما سُمِّي بالعولمة، مما وضع التناقض بين الهويتين الأمريكية والإسلامية في حالة استقطاب مطرد.

ومـــن ثَم كان هذا الاســـتناد للمنتمـــين للهوية اللا إسلامية على هذا الآخر الأمريكي، والاستقواء به من أجل فرض هويته اللا إسلامية (الليبرالية مرحليًا)، ولو من فوق ظهر الدبابات كما يدعو بعضهم، ومن شواهد هذا الذي نذهب إليه أن الكثيرين من دعاة الليبرالية اليوم كانوا هم أنفســـهم دعاة للماركســـية الشيوعية إبَّان علوها الماضي، بل لقد شحذ الغالب الأعم منهم جهودهم في الدعوة إلـــى العلمانية في مرحلة تالية، وإلى وقت قريـــب كانت الدعوة إلى الديمقراطية هى الشغل الشاغل لهؤلاء، إلى أن انتهى بهم المطاف الآن إلى الدعوة إلى الليبرالية.

وبعد ســـقوط الماركســـية فإن التخلي عنها لا يحتاج إلى تفسير؛ نظرًا لســـقوطها، ولكن لم يتم التخلي عن العلمانية والديمقراطية، وإنما تم تضمينهما في الدعوة إلى الليبرالية مع تحفظات حاسمة بالنسبة للديمقراطية، فالليبراليـــة مازالت واجهة فضفاضـــة ومائعة، مقارنة بالعلمانيـــة التي أثبتت الكثير من الدراســـات تناقضها مع الإسلام، أما الديمقراطية فلم يلبث دعاتها إلا قليلاً حتى تأكد لهم أن تطبيقها العملي ســـيؤدي إلى صعود الإسلاميين إلى الســـلطة، من خلال اختيار الجماهير لهم، كما أنها ليســـت أطروحة كافية لبلوغ حالة التحلل الكامـــل من الهوية الإســـلامية التي تظـــل الكثير من مضامينها موجودة في عادات وتقاليد الشعوب الحاكمة للديمقراطية، حتـــى لو تمت تنحية أحكامها وقواعدها جانبًـــا، ومن ثَم فـــإن حالة التحلل الكامـــل من الهوية الإســـلامية هذه لا يمكن بلوغها إلا من خلال الليبرالية المتحررة من كل القواعد، وهو الأمر الذي يتظاهر عليه الآن أعداء الأمة في الداخل والخارج.

ولكننـــا علـــى الرغم مما ســـبق نســـتطيع أن نذكر بعض الملامح لليبرالية العربية:

خصائص الخطاب الليبرالي في العالم العربي والإسلامي

الإبهام وتمييع المفهوم:

يتسم خطاب الليبراليين في العالم العربي والإسلامي بالإبهام والمراوغة في التعبير عن ماهية تلك الليبرالية التي يدعون إليها.

يقول الدكتور شاكر النابلسي:

«أمـــا من طلب تعريفًا لليبرالية فنقول له: لا تعريف عامًـــا لليبرالية، إلا إذا خصصنا الســـؤال، وقلنا ما هي الليبرالية الأمريكية، أو الفرنســـية أو الألمانية، أو المصريـــة أو المغربية إلخ؟ كما يجب تخصيص الفترة؛ لأن الليبرالية كأي مفهوم إنســـاني تتغير وتتبدل من فترة زمنيـــة لأخرى، فما يُعتقد اليـــوم بأن له قيمته الليبراليـــة، ربما لن يصبح كذلـــك بعد قرن أو قرنين من الزمان».[1]

ويقول في موضع آخر:

«هي متغيرة عبـــر التاريخ؛ لأن لكل مرحلة تاريخية ليبراليتها المميزة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي والثقافي المختلف والمميز. والليبرالية هي ابنة الشـــارع والحياة قبل أن تكون كلمة في أســـفار الفلسفة السياسية الإنسانية. والليبرالية ثدي التاريخ قبل أن تكون نظرية في أذهان المفكرين».[2]

(١) الليبرالية الســـعودية ليس كمثلها ليبرالية، صحيفة الوطن السعودية، عدد ٤ من رجب ١٤٣٠هـ.

(٢) هل لليبرالية السعودية فضائل وإيجابيات؟ صحيفة الوطن السعودية، ٢٠ من جمادى الآخر ١٤٣٠هـ.

ويقول الدكتور أحمد البغدادي:

«لا يوجد شيء اسمه حزب ليبرالي، إنما هي مجموعة مفاهيم في حال تبناها الإنسان فهو يظل في إطار الليبرالية».[1]

ولكن على الرغم من تلك الصيرورة الليبرالية فاقدة المعالم، فإنه يتم من خلال هذا الخطاب الدعائي نسب كل الخيرات الإنسانية التي أنتجها العقل البشرى إليها، أو على حد قول الدكتور سيار الجميل: «الليبرالية حصيلة لكل ما تعلَّمه الإنسان عبر القرون».[2] أو على حد قول الدكتور أحمد البغدادي: «الليبرالية هي الوحيدة الداعية للمساواة بين بني الإنسان».[3]

ليس هذا فقط، بل إن الليبراليين في العالم العربي كما يقول: «هم الوحيدون الذين يتبنون الديمقراطية، ليس فقط بوصفها نظام حكم، بل بوصفها أسلوب حياة، وهم وحدهم يدافعون عن حقوق الإنسان، وعن الحريات الفكرية، ويحترمون الآخر لإنسانيته دون أي تمييز، ويسعون إلى إقرار الحقوق المدنية، ويدعون إلى تحريرها مدنيًّا».[4]

مفردات فكر الليبراليين العرب:

قلنا: إن الليبراليين العرب لا يقدمون ماهية لمذهب فلسفي محدد، أو رؤية عامة للكون، ولكن غاية ما نستطيع أن نلتمسه منهم هو بعض المفردات الفكرية التي يدَّعُون أنها تعبِّر عن ليبراليتهم.

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:

«أهم ما يميز الفكر الليبرالي -كما قال أستاذنا الدكتور سعيد النجار- هو الإيمان بأن الفرد يمثل حجر الزاوية في تقدّم المجتمع، وأنه يسلط الضوء

(١) الليبرالية الكويتية ليست بهذه النصاعة، موقع صحيفة الوقت الكويتية.
(٢) الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة، الحوار المتمدن، عدد ٢٠٠٥/٢/٢٤م.
(٣) نقلاً عن د. الطيب بوعزة، نقد الليبرالية: ص ١٧٠.
(٤) المرجع السابق: نفس الصفحة.

على الفـــرد من حيث رفاهيته وأمنـــه، وقدراته على الابتكار، وما يحرّكه من حوافز وقيم، وما يضمن ولاءه للأسرة أو الجماعة التي ينتمي إليها. فالفرد وعلاقاته هو الحقيقة التي ينطلق منها كل تقدم حضاري، ومن هنا كانت الحكمة القائلة بأن الحرية الفردية هي منبع الإبداع وأمّ الفضائل».[١]

ويتحدث الدكتور أحمد البغدادي عن الليبرالية فيقول:

«لقد بدأت في مجال الاقتصاد، ثم بعد ذلك انتقلت إلى مجال الحريات وحق الإنسان في الاختيار لتنفتح بعد ذلك على الحقـــوق الطبيعية، وأخيرًا على حقوق الإنسان».[٢]

ويقول البغدادي أيضاً في مناسبة أخرى:

«الإنســـان الليبرالي ملزم -إذا مـــا تبنى الليبرالية منهـــج حيـــاة- أن يؤمـــن بالإعلان العالمـــي لحقوق الإنسان، وأن يؤمن بل ويشرِّع القوانين التي تضع هذه الحقـــوق موضع التنفيذ، وأن يؤمن بالحريات الفكرية والمدنية، وأن يكـــون مواطنًا بالمعنى الصحيح والكامل للمواطنة».[٣]

ولكن أهم مفردات الليبرالية العربية الجديدة هو ما ورد على لسان أحمد البغدادي وهو يتحدث منزعجًا في حوار صحفي عن حالة اليأس التي تعتريه بسبب عدم نجـــاح الليبرالية في الخليـــج؛ حيث يقول في انفعال شديد:

«تخيـــل أنني مثلاً بعد ٣٢ عامًـــا من التدريس في الجامعة، يأتيني أحد طلبتي ليكلمني عن الآخرة والجنة والنار. بالكاد أمتلك أعصابي. طيلة هذه العقود ندرس الديمقراطية والأيديولوجيات السياسية، وتطور الفكر الغربي، فلو أن صخرًا كنت ترمي عليه الماء طيلة هذه المدة كان قد نُحِت».[٤]

ويتضح من هـــذا الكلام المعنى المقصود، والذي هو بحق أهم مفردات فكر الليبراليين العرب الجدد.

الليبرالية لا توافق على الديمقراطية إلا بشروطها:

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:

«الديمقراطيـــة فقط باعتبارها حكم الشـــعب، أو بعبارة أدق حكـــم الأغلبية، يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى إمكانية وصول قوى لا ديمقراطية (شـــوفينية، أو عنصريـــة، أو متعصبة) إلى الحكم، وإنما الأخطر من ذلـــك أن تؤدي إلى الافتئات علـــى حقوق (الأقليات) والأفراد، وهنا يثور الســـؤال: إذا كانت الديمقراطية تنطـــوي على ضمـــان حقوق الأغلبيـــة. فمن يضمن حقوق الأقليـــة؟ وإذا كانـــت الديمقراطية تعني حق الشـــعب وسيادة الشـــعب ككل، فهل يعني ذلك سحق الفـــرد وذوبانه في الشـــعب أو الغالبية؟ هنا تحديدًا يأتي الحديث عن الليبرالية.

صحيح أن الديمقراطية تنطوي على حق الفرد -كل فرد- في المشـــاركة الإيجابية في حكـــم بلده. ولكن الليبرالية تزيد على هـــذا بالتأكيد على حماية الفرد من طغيـــان الجماعة، والأقلية مـــن طغيان الأغلبية! الليبراليـــة هي دعـــوة لاحترام مجال خـــاص للفرد. للإنســـان. للمواطن. يتمتع فيه بحقـــوق وحريات لا يجوز لأي سلطة أن تنتهكها أو تتعرض لها».[٥]

النظام الإسلامي هو العدو الأساسي لليبرالية:

ولكـــن ليس هذا فقط هو تحفـــظ الليبراليين على الديمقراطية، فالتحفظ الأكبر هو أن ينجم عن تطبيق هذه الديمقراطية صعود الإسلاميين إلى السلطة.

(١) ديمقراطية ولكن أيضًا ليبرالية، المصري اليوم، ٢٠٠٧/٧/٢٣م.
(٢) موقع صحيفة الوقت البحرينية، الليبراليون ليسوا بهذه النصاعة.
(٣) لماذا فشلت الليبرالية عند العرب؟ موقع الملتقى، ٢٠٠٦/١١/٢١م.
(٤) الليبراليون ليسوا بهذه النصاعة: صحيفة الوقت البحرينية.
(٥) ديمقراطية ولكن أيضًا ليبرالية، المصري اليوم، ٢٠٠٧/٧/٢٣م.

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب في ذلك:

«في حين أن المنطق الليبرالي يوجب الاعتراف بحق القوى السياسية كافة في التعبير عن نفسها، وتشكيل أحزابها، طالما أنها تحترم الدستور والقانون، بما في ذلك القوى الإسلامية. فإن لدى هذه الأخيرة حدودًا لا يمكن أن تتجاوزها (خاصة بتركيبتها الراهنة) في تقبل كثير من القيم والمفاهيم الليبرالية المرتبطة بالمواطنة والدولة المدنية».[1]

ولكن الذي يعنيه قبول هذه القوى الإسلامية للشروط التي يضعها الدكتور الغزالي هو فقدانها للصفة الإسلامية من الأساس.

وهذا الذي يقوله الدكتور الغزالي بتأنق شديد يعبِّر عنه كمال غبريال بفجاجة شديدة فيقول: «كان يمكن أن تصل الجزائر لمصير إيران، لولا تدخل الجيش لمنع سقوطها في براثن الثيروقراطية عبر بوابة صناديق الاقتراع الديمقراطية، ولا ينبغي أن ننسى أن الديمقراطية في أثينا القديمة هي التي حكمت على سقراط بالموت».[2]

ليس هذا فقط، وإنما هو يريد أن يحرم الإسلاميين حتى من حق الحرية الفكرية، ومن ثَم فهو يناصر إجراءات ساركوزي في اضطهادها الإسلاميين في فرنسا، وهو لذلك يلوم على الليبرالية الأوروبية التي يصفها بالمثالية السابقة؛ لأنها كانت تعطي الإسلاميين حرية التعبير عن آرائهم، يقول: «استحالت الليبرالية المثالية إلى ملجأ ومفرخة للفاشية الأصولية والإرهاب -وهذه هي صفة الإسلاميين جميعهم لديه-، وقد تم هذا تحت مظلة أن الليبرالية تتسع لجميع الأفكار، ولا تحجر على أي رأي، طالما لم يرتكب صاحبه ما يعاقب عليه القانون».[3]

وهذا من شواهد ما سنؤكده لاحقًا أن ليبرالية هؤلاء تتسع لكل شيء (بما في ذلك الشيطان نفسه) إلا مجرد الحديث عن الإسلام.

هذه المخاوف هي نفسها التي يردّدها العالم الغربي. يذكر فريد زكريا رئيس تحرير مجلة النيوزويك أن القضية المعتادة عندما يزور أحد المسئولين الأمريكيين أحد الحكام العرب، ويوصيه بالديمقراطية والحرية أنه يجيب عليه بقوله: «إذا أنا فعلت ما تريد يا سيدي؛ فإن الأصوليين الإسلاميين سيستولون على البلد. هل هذا ما تريدونه؟».[4]

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:
«في حين أن المنطق الليبرالي يوجب الاعتراف بحق القوى السياسية كافة في التعبير عن نفسها، وتشكيل أحزابها، طالما أنها تحترم الدستور والقانون، بما في ذلك القوى الإسلامية. فإن لدى هذه الأخيرة حدودًا لا يمكن أن تتجاوزها (خاصة بتركيبتها الراهنة) في تقبل كثير من القيم والمفاهيم الليبرالية المرتبطة بالمواطنة والدولة المدنية»

ويعلق على ذلك هو نفسه فيقول: «وأسوأ ما في الأمر أنهم قد يكونون على حق. إن كثيرًا من الحكام العرب في الشرق الأوسط توقراطيون أو فاسدون وجائرون، لكنهم مع ذلك أكثر ليبرالية وتسامحًا وتقبلاً للتعددية، مقارنة بما يرجَّح أن يكون البديل لهم».[5]

هل الليبرالية مذهب فلسفي ورؤية متكاملة للحياة؟

والسؤال المطروح الآن:

هل الليبرالية مذهب فلسفي أو رؤية متكاملة للحياة كما يود ظاهر خطاب العلمانيين العرب أن يوحي إلينا بها؟

الواقع التاريخي يقول: إنه منذ حوالي قرن كامل يطلق على العالم الغربي بكل أنظمته وتياراته وأضرابه مصطلح العالم الليبرالي.

(١) المرجع السابق.

(٢) الليبرالية الجديدة وفضاء يتشكل، الحوار المتمدن، العدد ٩٢٥، ٢٠٠٤/٨/١٤م.

(٣) الليبرالية الجديدة تمتد شمالاً، الحوار المتمدن، العدد ١٩١٩، ٢٠٠٩/٥/١٨م.

(٤) مستقبل الحرية: ص ١١٩ طبعة مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٩م.

(٥) المرجع السابق: ص ١٢٠.

أمـــا من الناحية الفلســـفية البحتـــة فإنه لا يوجد فـــي المراجع الفلســـفية التاريخية الشـــهيرة مذهب يســـمى المذهب الفلســـفي الليبرالي.[1] بل ولا يوجد فيلسوف يسمَّى فيلســـوف الليبرالية، كما يطلق على ماركس فيلســـوف الماركسية، أو وليم جيمس فيلسوف البرجماتية، أو سارتر فيلسوف الوجودية، والاســـتثناء الوحيد من ذلك هو جون ستيوارت مل صاحب كتاب (الليبرالية)، الذي تنـــاول فيه الليبراليـــة كاتجاه سياســـي واجتماعـــي، وليس كمذهب فلســـفي عام، ومن ثَم فإن اعتباره فيلســـوفًا لليبرالية هو فـــي واقع الأمر اعتبار مقيد بالجانب السياســـي والاجتماعي فقط.

المذهب الفلسفي يتطلب وجود نظرية المعرفة (Epistemology)، ومنهج بحثي استدلالي، ورؤية تصورية للكون، هذا قبل الحديث عن أي نظريات أو مقولات لها في الاجتماع أو السياسة أو الاقتصاد، وهو الأمر الذي تفتقده الليبرالية تمامًا

وتفســـير ذلك أن المذهب الفلســـفي يتطلب وجود نظريـــة المعرفـــة (Epistemology)، ومنهـــج بحثـــي استدلالي، ورؤية تصورية للكون، هذا قبل الحديث عن أي نظريات أو مقولات لها في الاجتماع، أو السياسة أو الاقتصاد، وهو الأمر الذي تفتقده الليبرالية تمامًا، والـــذي يحدث أنه عند علو شـــأن فكرة ما؛ فإنه يتم سحبها على الماضي، رغمًا عن أنف الواقع التاريخي، الأمر الذي يغري بمشروعيتها بعد تجذيرها تاريخيًّا، ومن هنا كان الحديث عن الفلسفة الليبرالية عند جون لوك، وفولتير، بل وهيجل أيضًا.

وجون لوك هو فيلسوف مادي تجريبي تقوم نظريته المعرفية على أسبقية الحس والتجربة الشعورية للفكر في بناء المعرفة، وعلى هذا الأســـاس فقد وجدت كل الفلسفات المادية -بما فيها الفلسفة الماركسية- أسسًا لها في فلسفة لوك، فكيف يتفق ذلك مع الذهاب بأن لوك هو مؤسس الفكر الليبرالي؟

إن الإجابة عن ذلك تكمن في أن لوك كان يهدف من أفكاره السياســـية في الأساس إلى التحرر من سلطة الكنيسة، وما رسَّخته من أفكار حول نظرية التفويض الإلهي للملوك، ومن ثَم ذهب إلى أن الحكام يســـتمدون سلطتهم من خلال عقد اجتماعي بينهم وبين الناس يتـــم تفويضهم فيه بالعمـــل على خدمة الخير العام للجماعـــة، ودعا إلى ضرورة أن تفصل الســـلطة التشريعية عن الســـلطة التنفيذية «فالســـلطة التشـــريعية هى التي ينبغي أن تكون لها الكلمة العليا؛ لأنها مســـئولة فقط أمام المجتمع ككل، ذلك المجتمع الذي تُعد هي ممثلة له».[2]

ولكي يمنح لـــوك هذا العقـــد الاجتماعي إمكانية التصور فقد افتـــرض أن الناس في الحالة الطبيعية قد ولدوا أحرارًا.

ولكن لوك لم يذهب إلى أكثر من هذا، فلم يقرر مثلاً بشكل حاســـم أن يرفض سلطة الملوك، أو أن يدعو إلى الليبرالية الأخلاقية، وحتى لو صحت المحاولات الفلسفية التوفيقية بين مذهب لوك المعرفي وآرائه السياســـية [3] فإن نهاية ما يذهب إليه هو مقتضى ما يؤدي إليه العمل الفلسفي، وهو التحرر السياسي من سلطة الكنيسة، دون أن يعني ذلك الســـعي إلى تأسيس تيار ليبرالي سياسي واجتماعي مشابه للتيار الليبرالي الحديث.

وكان فولتيـــر ربوبيًّـــا من الناحية الفلســـفية، ولم يـــدعُ إلى التحرر الكامل من ســـلطة الملوك، وقد كان الصديق الشـــخصي لعدد غير قليل منهم، أشـــهرهم

(١) للاستزادة يمكن مراجعة ما يلي على سبيل المثال:
تاريخ الفلسفة الغربية: بريتراندرسل.
حكمة العرب: بريترا راندرسل.
قصة الفلسفة: وول ديورانت.
تاريخ الفلسفة الحديثة: يوسف كرم.
تاريخ الفلسفة الأوروبية.

(٢) بريترا ندرسل، حكمة الغرب: (١١٥/٢).

(٣) انظر هذه المحاولات في (نقد الليبرالية) للدكتور الطيب بوعزة بما في ذلك محاولته هو نفسه.

جميعًا فريدريك الأكبر ملك بروسيا، وربما اقتصرت ليبراليته على الدعوة إلى التحرر الفكري من سلطة الكنيسة؛ حيث كان يصرخ بكل سخرية وعنف: «إن لدي مائتي مجلد في اللاهوت المسيحي، والأدهى من ذلك أني قرأتها وكأني أقوم بجولة في مستشفى للأمراض العقلية».[1]

أما هيجل فقد كان على النقيض من لوك من حيث تقديمه للفكر على التجربة الحسية، وكان يذهب إلى الحتمية الجدلية التاريخية بين الفكرة ونقضيها، ومع ذلك فقد عمل فوكوياما في محاولة تأويلية منه على تأسيس نظريته الليبرالية في نهاية التاريخ، بناء على فلسفته من خلال قراءة توكفيل لها؛ حيث يذهب فوكوياما إلى أن «هيجل قد رأى في فلسفته نوعًا من تحول المسيحية بحيث لا تقوم على أساس الخرافة (بحسب تعبيره) وسلطان الكتاب المقدس، بل على أساس وصول العبد إلى المعرفة المطلقة والوعي الذاتي.. وإتمام المسار التاريخي لا يتطلب عند هيجل أكثر من تحويل المسيحية إلى مذهب دنيوي، أي ترجمة المفهوم المسيحي عن المسيحية إلى معنى هنا والآن».[2]

ولكن ما يقوله فوكوياما عن هيجل مهما بلغت تأويلاته من سخف[3] لا يكفي لإخراج هيجل عن حتميته الجدلية إلى تبني تأسيس ما يُدعى بمذهب الليبرالية المعاصرة.

أما فوكوياما نفسه فإنه ينتهي في كتابه هذا إلى ما ينقض كل ما يبشر به العلمانيون العرب جماهيرَ الأمة من أحلام وردية تقدمها لهم الليبرالية؛ حيث يقول: «يعني استمرار المظاهر الكبرى لعدم المساواة الاجتماعية حتى في أكثر المجتمعات الليبرالية، إكمالاً لاستمرار التوتر بين المبدأين التوأم، الحرية والمساواة اللذين تقوم عليهما هذه المجتمعات،

وهذا التوتر الذي أشار إليه توكفيل بوضوح سيكون «لازمًا ولا يمكن استئصاله» طالما استمرت حالة عدم المساواة التي نشأ عنها هذا التوتر، وستعنى كل محاولة لتوفير الكرامة المتساوية للمحرومين من الامتيازات تقليصًا لحرية أو حقوق الآخرين، خاصة حين تكون أسباب الافتقار إلى الامتياز نابعة عن البنية الاجتماعية، فكل مكان يعطي لطالب وظيفة من أفراد الأقلية، أو كل تعليم جامعي بها بمقتضى برنامج عمل إيجابي يعني ضياع مكان بالنسبة للآخرين، وكل دولار تنفقه الحكومة على التأمين الصحي القومي، أو رفاهية الشعب، يعني ضياع دولار على الاقتصاد الفردي، وكل محاولة لحماية العمال من البطالة أو الشركات من الإفلاس تعني تضييق مجال الحرية الاقتصادية؛ ذلك أنه ليس ثمة نقطة محددة أو طبيعة يمكن أن تتوازن عندها الحرية والمساواة، وليس ثمة سبيل إلى رعاية الاثنين في وقت واحد».[4]

ويظهر مما تقدم أنه لا يوجد مذهب فلسفي يسمى الليبرالية، وإن ما يقدم لنا عن ذلك هو خليط من فلسفات متباينة، لها بعض التوجهات الداعية إلى الحرية، ولو استقصينا ذلك في أغلب المذاهب والتيارات الفلسفية والدينية في التاريخ أجمع لوجدنا فيها مثل هذه التوجهات بما في ذلك الإسلام والمسيحية، بل وحتى الكونفشيوسية والبوذية، ومن المستحيل أن يمثل ذلك مذهبًا فلسفيًا مستقلاً.

فإن قيل: إن المحور الفلسفي الذي تدور عليه الليبرالية هو مبدأ الفردية الإنسانية فإن الفلسفات مثل البرجماتية والفرويدية والوجودية وغيرها تقوم على نفس هذا المبدأ، ومن ثم يكون التساؤل هو إلى أي شيء يدعوننا هؤلاء تحديدًا؟!

من الواضح أنهم يتحدثون عن الحرية المطلقة المتحللة من كل قيد، وهذا لا يوجد عند أي مذهب فلسفي، وإنما يوجد فقط عند الشيطان.

(١) نقلاً عن ول ديورانت، قصة الحضارة : (٢/١٩ ص ٢٠٥).
(٢) نهاية التاريخ : ص٣٩.
(٣) راجع في ذلك كتابنا (الإسلام والغرب الأمريكي : نظرية في تفسير الصراع).
(٤) نهاية التاريخ : ص ٢٥٥- ٢٥٦.

والفكرة الوحيدة المحددة لدى الليبرالية هو أن الإنسان حر في أن يفعل ما يشاء، مادام لا يُلحق ضررًا بالآخرين، والتي ورددت في كتاب جون ستيوارت مل (الحرية). وأقول هنا: إنها محددة شكلاً فقط؛ لأنه عند البحث الفلسفي تجد أنها غامضة تمامًا، فما هو معيار الضرر الذي يمكن إلحاقه بالآخرين؟ إن هذا يحتاج إلى مرجعية لتحديد هذا الضرر، والمرجعية مفقودة تمامًا لدى الليبرالية، ثم من هم هؤلاء الآخرون؟ إن ذلك يحتاج أيضًا إلى مرجعية، بل إن الواقع الفلسفي الغربي ينكر وجود مرجعية محددة للإنسان ذاته، ويمكن مراجعة ذلك لدى تيارات الفكر المابعد حداثي المعاصرة.

أما مفردات الليبراليين العرب الدعائية التي تتحدث عن حرية العقيدة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات، فهي مفردات تتحدث بها أيضًا أغلب التيارات السياسية القائمة، بما في ذلك التيار الإسلامي نفسه. فحرية العقيدة مكفولة في الإسلام؛ حيث ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من العدالة الإسلامية، والمساواة بين الرجل والمرأة يدافع عنها الجميع، غاية ما في الأمر أن الإسلاميين يقولون: إن هذه المساواة لا تعني التماثل بين الرجل والمرأة؛ لأنه حتى من الناحية الواقعية البحتة فإن ذلك لا ينسجم مع الطبيعة البيولوجية لكل منهما.

أما بالنسبة لحقوق الأقليات فأيّ دارس للنظام السياسي الإسلامي يدرك أن ما يكفله الإسلام لهذه الأقليات من مشاركة سياسية واجتماعية أكبر بكثير مما تكفله لهم الديمقراطية العلمانية؛ لأن الحصص المخصصة التي يكفلها الإسلام لهذه الأقليات لن تستطيع أن تكفلها لهم الأغلبية الفاعلة في الديمقراطية العلمانية، مهما تحصنت بالحماية الليبرالية المائعة.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدعاوى الليبرالية تؤول في النهاية إلى الغايات المتطرفة من المفردات التي يدعون إليها، فيكون المقصود في النهاية هو أنهم يدعون إلى الإباحية المطلقة، والشذوذ الجنسي، والدعوة إلى الإلحاد، ومن ثَم فإن مشكلة المشاكل التي تواجههم والتي تعيقهم عن تحقيق ذلك هي الإسلام.

تناقضات الليبرالية مع الإسلام

إن تناقضات الليبرالية الحاسمة مع الإسلام تبعث على التساؤل عن الدوافع القوية وراء النشاط المريب لليبراليين العرب، وعن الأهداف التي يبتغون تحقيقها، والجدوى من وراء ذلك.

فكيف تتفق الليبرالية المتحررة من كل القواعد والقيود، -والتي تحيى في صيرورة دائمة كما يقولون هم أنفسهم- مع الإسلام، ذلك الدين المبدئي الشمولي ذي القواعد المحددة والشرائع المفصلة في كل شأن من شئون الحياة؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تدقيق نظر لإدراك مدى التناقض بين هذا وبين ذاك، فعلى سبيل المثال كيف تتفق دعوة الليبراليين إلى التحرر التام في مجال العلاقات الجنسية مع الإسلام الذي ينظِّم هذه العلاقات بأحكامه المتعددة؟

ومن ثَم فليس هناك لليبرالية أي إمكانية للعمل سوى محاولة القضاء على الإسلام أولاً، ومن هنا لا يستطيع الليبراليون العرب عادة إخفاء كون الإسلام -أو النظام الإسلامي بلغة التمويه- هو العدو الرئيس لدعوة الليبرالية، بمعنى أنه النقيض الوجودي لها.

إذن كيف ينشط الليبراليون العرب في هذا المحيط المعادي لهم المتمثل في شعوب المنطقة المتشربة بالإسلام إلا إذا كانوا مدعومين من القوى الخارجية التي يطالبونها بفرض الليبرالية، ولو من فوق ظهر الدبابات، بل ومدعومين من الكثير من الأنظمة الحاكمة التي يتزلفون إليها بجهودهم الحثيثة في الحرب على الإسلاميين، وترويجهم لنظرية كون هذه الأنظمة مهما كان استبدادها وفسادها فهي أفضل كثيرًا من البديل الإسلامي المفترض؟! ومن ثَم تفتح

لهـــم كافة القنوات الإعلامية مـــن تلفزيون وصحافة وفضائيات.

ومن مضحكات الأمور أن هؤلاء الفاشيين الإسلاميين كما يطلق عليهـــم الليبراليين الجدد لا يســـتطيعون بمختلـــف تياراتهم فـــي أغلب الدول الإســـلامية أن يصدروا صحيفة واحدة تعبِّر عن آرائهم.

هل يمكن لبرلة الإسلام؟

ماذا يفعل الليبراليون العرب أمام تناقضات الليبرالية الحاسمة مع الإسلام؟

لقد قدموا اتجاهين بهذا الصدد:

اتجـــاه يعمل علـــى تقديم الإســـلام كمنتج حضاري تاريخي، ومن ثَم عليه أن يتجاوب مع متغيرات الواقع المعاصر، ومجرد روح عامة غايتها مصلحة الإنسان المسلم، ومن ثَم يترك لليبراليته -ولليبراليين طبعًا- تحديـــد هذه المصلحة، وهذا هو الاتجاه الذي يمثله من يســـمون بالليبراليين الجـــدد، وبالطبع فإنه لا يجـــد قبولاً لدى أحـــد؛ لفجاجته الشديدة، باستثناء قلة نادرة تريد التخلص من الإسلام أصلاً.

أمـــا الاتجاه الثاني فصناعته نـــوع من التوفيق بين الإســـلام والليبرالية فيما يسمى بالإسلام الليبرالي، وهو الاتجاه الأخطر والأشد رواجًا الآن.

وخلاصة هذا الإسلام الليبرالي أنه إسلام يحتفظ بالشكل -أو قل ببعض الشـــكل كما أثبتت التجربة-، ويفـــرّغ الداخل من المضمـــون الذي يتم اســـتبداله بالمفاهيـــم الليبراليـــة، وذلك من خلال سلســـلة من العمليات المكثفـــة من التأويل. فهو إســـلام يحتفظ بالشـــعارات وبعض الطقوس من الخـــارج، بينما يعبَّأ بمحتوى علماني من الداخل يُســـقط كل ما له علاقة بالوحي والمقدس، والمرجعية الإســـلامية، ويضع بدلاً منـــه العقل والمصلحة كمرجعية وحيدة للإنســـان في تصوراته وسلوكه.

إنه مســـخ مزيف يتفق مع العلمانية والديمقراطية، ومبادئ حقوق الإســـلام الغربية، والعولمة الأمريكية، ويتفق مع كل شيء في العالم إلا مع الإسلام الحقيقي نفسه.

وهكـــذا ينتهي الأمر إلى نفس غايات الاتجاه الأول؛ حيث لا يختلف عنه إلا في عمليات التأويل والتضليل فقط، والنموذج الأشهر لهذا الاتجاه يتمثل في الكاتب جمـــال البنا، هذا وللباحث كتاب له شـــهرته في هذا الموضوع.

ونكتفـــي في هذه النقطة بهـــذا القدر، وننظر في رؤية غربية تم طرحها حديثًا تؤكد هذا الاتجاه.

خلاصة هذا الإسلام الليبرالي أنه إسلام يحتفظ بالشكل -أو قل ببعض الشكل كما أثبتت التجربة-، ويفرّغ الداخل من المضمون الذي يتم استبداله بالمفاهيم الليبرالية، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المكثفة من التأويل.

فهذا ديبتر ســـنغاس يرفض في كتابه «الصدام داخل الحضارات» مفهوم «صـــدام الحضارات» الذي قدمه صمويل هنتنجتون في كتابه الشهير، ويقدم بدلاً منه مجموعة مـــن المقترحات للتوفيق بين الليبراليـــة الغربية، التي يقدمها كمسلَّمة مرجعية يجب الأخذ بها، والحضارات الأخرى التي يجب تطويعها لتتوافق مع هذه المرجعية.

ويرى ديبتر سنغاس أن الإســـلام بالذات هو الذي يعتـــرض عملية التوفيق هذه، ومن ثَـــم فهو يرى «أن مشـــكلة نقد العقل الإســـلامي داخل نطاق العقيدة بدت مشـــكلة بغيضة على مدى تاريخ الإسلام. لذلك فإن المواقف «العقلانية التي ظلت هامشية على مدى هذا التاريخ يتعين اكتشـــافها من جديد، أو على الأقل تنشـــيطها ثانية لاســـتخدامها الآن كشواهد وبيانات تاريخية على وجود تأويلات بديلة.

وهذه عمليـــة لها أهميتها حتـــى وإن قيل: إن تلك المواقف مواقف عقلانية داخل الجدل بشأن الإسلام

هي في الغالب بعض التفكير المنطلق أساسًا من النص والإجماع، مما يعني أن أنصارها لم يكونوا عقلانيين راديكاليين (بالمعنى المعاصر) علاوة على هذا، فقد كان هؤلاء العقلانيون بطبيعة الحال حريصين على الالتزام بنص الشريعة الإسلامية، وبالفهم الجوهري للمجتمع الإسلامي الحقيقي الصادق، ولم يكونوا معنيين بموضوع التعددية. بيد أن العقل داخل هذه المدرسة الفكرية أدى دورًا بارزًا يفوق ما كان قبل وبعد الفكر الحر في النص الجامد.

وضمَّت المجموعة الأصلية من (فلاسفة العقل) -وحريّ بنا التزام الدقة والحذر في استخدام المصطلح للأسباب المذكورة سابقًا- كلاً من الفارابي وابن سينا، وابن رشد وابن خلدون، الذين ارتادوا هذا النهج دون التحفظات السابقة. وبعد هؤلاء ببضعة قرون نجد الطهطاوي والأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا».[1]

وطبعًا فإن قلة العلم بالفكر الإسلامي المعهودة في المفكرين الغربيين هي التي أسقطت دبير سنغاس في خطأ وضع ابن خلدون ورشيد رضا بين هؤلاء.

> **إن مسألة فضّ النزاع بين الإسلام والليبرالية الغربية هي مسألة تأويل عقلاني لنصوص تُسقط القواعد والحدود، وتسمح بقدر من التداخل بين الإسلام والعلمانية، ولكن المشكلة أن هذا في ذاته يعني إسقاط الإسلام بالكامل**

ويرى دبيتر سنغاس «أن العلمانية لا تتطابق بالضرورة -كما يظن بعضهم أحيانًا- مع التجربة الفرنسية؛ من حيث التفكير في نزعة الفصل بين الدين والدولة، ولذا نرى أن العلمنة في المنطقة الإسلامية يمكن أن تأخذ الخبرة الألمانية كمثال لها أو التجربة الاسكندنافية أو البريطانية (إذ في هاتين الحالتين الأخيرتين توجد دور العبادة بما في ذلك دور عبادة تابعة للدولة). فالدول العلمانية القائمة كشواهد تجريبية سوف تخفي تمامًا الصورة السيئة عن «دولة علمانية لا دينية» كالتي يتصورها الإسلاميون.

وإن قيام دول تسودها حقوق أساسية في حرية العقيدة الدينية، مع عدم الفصل التام والصارم بين الدين والدولة (الحادث فعلاً هو الاختلاف الوظيفي مع مساحة للتداخل) يمكن أن يكون مثالاً يوحي بحلول حديثة في المنطقة الإسلامية. وطبيعي أن هذا يستلزم أن نضع في الاعتبار قابلية تغير وتنوع الدول العلمانية القائمة».[2]

وفي النهاية فإن مسألة فضّ النزاع بين الإسلام والليبرالية الغربية هي مسألة تأويل عقلاني لنصوص تُسقط القواعد والحدود، وتسمح بقدر من التداخل بين الإسلام والعلمانية، ولكن المشكلة أن هذا في ذاته يعني إسقاط الإسلام بالكامل.

هل الليبرالية الاقتصادية الغربية هي النموذج الذي يجب احتذاؤه؟

يقدم الليبراليون الجدد الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الغربي على أنه النموذج الأمثل الذي يجب احتذاؤه في دولنا الإسلامية، فهل يمثل هذا النظام النموذج الأمثل الذي يحقق الخير لنا؟ وهل هو الذي سيحقق الخير للفقراء كما يبشرون؟

إن الحديث عن هذا الموضوع يحتاج إلى شرح يطول، ولكننا سنكتفي هنا بالحديث عن نموذج واحد هو ما الذي فعله هذا الاقتصاد في دولة مثل إندونيسيا التي وصفها البنك الدولي بأنها تمثل «التلميذ النموذجي للعولمة».

يقول المفكر العالمي الشهير جون بيلجر: «في هذا العالم غير المرئي من جانب معظمنا -نحن الذين نعيش في شمال العالم- هناك نظام متقدم للنهب أجبر أكثر من تسعين دولة على تنفيذ برامج «التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات» لتوسع من الفجوة بين الغني والفقير

(١) الصدام داخل الحضارات: ص ٨٣-٨٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٨٨- ٨٩.

على نحو غير مسبوق على الإطلاق. وقد أطلق على هذا اسم بناء الدولة والحكم الجيد من جانب الرباعي المهيمن على منظمة التجارة الدولية «الولايات المتحدة، أوروبا، كندا، واليابان»، وثلاثي واشنطن «البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والخزانة الأمريكية»، الذي يهيمن حتى على أكثر الجوانب ضآلة في السياسات الحكومية بالدول النامية».[1]

ولكن ماذا أحدث هذا النظام في إندونيسيا تحديداً؟

يقول جونبيلجر: «إن إندونيسيا التي لم تكن مدينة بشيء، وإنما كانت تتعرض لنهب ذهبها ومعارفها الثمينة، وأخشابها وتوابلها، وغير ذلك من ثرواتها الطبيعية من جانب سادتها الإمبرياليين الهولنديين، أصبح على كاهلها الآن أعباء من الديون التي يقدر إجماليها بمبلغ ٢٦٢ بليون دولار، وهو ما يعادل مائة وسبعين في المائة من إجمالي إنتاجها المحلي، وليس هناك دَيْن يماثل ذلك على مستوى العالم كله. إنه دَيْن غير قابل للسداد على وجه الإطلاق، إنه يبدو فجوة بلا قاع، والذين سوف يستمرون في سداد هذه الديون، ويدفعون حياتهم مقابل ذلك في بعض الأحيان، هم الناس العاديون».[2]

ولكن حتى في فترة الازدهار القصوى التي مرت بها إندونيسيا في أوائل التسعينيات، والتي اعتبرها البنك الدولي لذلك بالتلميذ النموذج للعولمة، ماذا كانت أحوال العمال فيها؟

يقول جون بيلجر الذي زار هؤلاء بنفسه لفترة طويلة: «العاصمة جاكرتا تحوطها مجمعات واسعة. تتوافر لها الحماية وحديثة نسبيًا تعرف باسم مناطق تنمية الصادرات اختصارًا، وتضم هذه المجمعات مئات من المصانع التي تقوم بتصنيع منتجات الشركات الأجنبية من الملابس التي يشتريها الناس في المحلات والمراكز التجارية في بريطانيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، والأحذية الرياضية التي تحمل ماركات عالمية مثل نيكي وأديداس وريبول، والتي يباع الزوج منها في شارع أكسفورد بلندن بمبلغ يصل إلى مائة جنيه إسترليني.

وفي هذه المصانع يعمل الآلاف من العمال الذين يكسبون ما يعادل ٧٢ بنسًا أو نحو دولار واحد في اليوم، وهذا هو الحد الأدنى في إندونيسيا، والذي يوفر -بحسب ما تقول الحكومة- نصف تكاليف المعيشة، أي أنه الأجر الذي يكاد يسد الرمق، فالعمال في مصانع نيكي يحصلون على نحو ٤٪ من سعر التجزئة للحذاء الذي يقومون بتصنيعه. وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لشراء رباط الحذاء، ورغم ذلك فإن هؤلاء العمال يعتبرون أنفسهم محظوظين؛ ذلك أن لديهم وظائف فـ«النجاح الاقتصادي الديناميكي المزدهر» -عبارة ثناء أخرى من البنك الدولي- قد ترك أكثر من ٣٦ مليونًا من الإندونيسيين يعانون البطالة».[3]

ولو اتسع المقام لأوردت من الأمثلة والشواهد ما يؤكد أن هؤلاء الليبراليين الجدد يريدون سوقنا كالشياه إلى الذبح؛ إرضاءً لأسيادهم من الغرب، بدعوى اتباع تعاليم ليبراليتهم الاقتصادية.

الدين الأمريكي والتسامح المزعوم

الاعتقاد الشائع عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أنها تأسست على يد المتطهرين الإنجليز، الباحثين عن إقامة أورشليم الجديدة، الأمر الذي يعني أنها أقيمت على أساس ديني عميق، وعلى الرغم من ذلك فإنها حققت المثل الأعلى في التسامح من خلال تبنيها للعلمانية الليبرالية كمنهج حياة ونظام سياسي.

يقول جون ستيل جوردن في كتابه (إمبراطورية الثروة): «ليس من قبيل المصادفة أن تكون الولايات المتحدة أكثر الأمم تدينًا على وجه الأرض وأكثرها علمانية أيضًا».[4]

(١) حكام العالم الجدد: ص ٢١.
(٢) المرجع السابق: ص ٧٦.
(٣) المرجع السابق: ص٣٨.
(٤) إمبراطورية الثروة، طبعة عالم المعرفة، ص١١.

وسنرى من خلال التدقيق التاريخي، ومن خلال كتاب جون ستيل نفسه وغيره من الكتب مدى مغلوطية هذا الاعتقاد، ومدى خطأ مقولته هذه، والتي قد تكون صحيحة في حالة واحدة، وهي النظر إليها من خلال المنظور البرجماتي للدين.

يذكر جون ستيل أنه «في النصف الثاني من القرن السادس عشر أنشئت كثير من الشركات الإنجليزية المساهمة لتسهيل التجارة في عدد من المناطق من بين هذه الشركات: شركة موسكو، وشركة المشرق، وشركة الهند الشرقية.. وفي العام ١٦٠٦م سمح الملك جيمس بترخيص إنشاء شركة فيرجينيا التي تأسست على أيدي مجموعة من تجار لندن».[١]

فإذا كانت المستعمرات قد صنعتها مجموعة من الشركات التجارية، فمن ذا الذي عمل فيها؟ يجيب عن ذلك جون ستيل، فيقول: «كان المنتمون إلى تلك الفئات الاجتماعية -الهاربة من قبضة المجاعة، أو الفارة من عمدات البلد- هم الذين استقطبتهم شركة فرجينيا إلى جانب المغامرين من الأشراف الذين كانوا في الأغلب أصغر أبناء العائلات الإقطاعية».[٢]

إذن فلقد تكونت المستعمرات البريطانية في أمريكا على أيدي عدد من الشركات التي أسستها مجموعة من تجار لندن، بجانب بعض النبلاء المغامرين الطامحين لتكوين ثروات طائلة، وعمل فيها الفارون من المجاعة، أو الهاربون من العدالة، أي أن المسألة منافع وأرباح، وليس فيها تطهيريون ولا غيرهم.

فإذا كان هؤلاء هم الذين أنشئوا المستعمرات فماذا كان الهدف منها؟

يقول جون ستيل عن شركة فرجينيا: «نص ميثاق الشركة على أن هدف الشركة كان بناء أسطول تجاري لإنجلترا، أو زيادة عدد البحارة المتمرسين من خلال زيادة حجم تجارتها، واكتشاف المعادن الثمينة، وتأسيس مستوطنة بروتستانتية في أرض كانت تحت رحمة التهديدات الأسبانية، ومن جملة ذلك إدخال الوثنيين في المسيحية. وهذا الهدف الأخير لم يحظَ في الواقع بكثير من الاهتمام، وبالتأكيد فإن إنجلترا لم ترسل مبشرين على الإطلاق».[٣]

إذن فما هي حكاية التطهيريين هذه؟ إن الحكاية تتعلق بمستعمرة واحدة أو أكثر هي نيوانجلاند التي يقول عنها جون ستيل: «لم تؤسس نيوانجلاند من قِبَل رجال مهتمين بالمغامرة والكسب، بل كان المبرر الأهم للاستقرار في تلك البقعة هو بناء «مدينة على هضبة»؛ حيث يمكن للقديسين -الذين كتب الله لهم النجاة- العيش بعيدًا عن مضايقات الفساد والانحلال، متبعين وصايا الرب.

لكن تلك المدينة -بالتأكيد- مازالت إلى اليوم مشروعًا قيد التنفيذ بعد مرور نحو أربعمائة عام. وحتى القديسون أنفسهم كانوا في حاجة -على المدى القصير- إلى الطعام وشراء الحاجيات الأساسية، ودفع أجرة عبور المحيط لتأسيس أورشليم الجديدة في ما أطلق عليه أحد التطهيريين البيورتان «الفلاة المقفرة».

ولم يكن التطهيريون على الأقل معارضين للازدهار والرخاء في هذا العالم مادامت عبادة الرب تأتي في المقام الأول. لقد اعتبروا ذلك في الحقيقة دليلاً على فضل الله، وإشارة على خلاص الفرد، وهكذا سيكتب تجار القرنين السادس عشر والسابع عشر -وكثير منهم تطهيريون- في مقدمة دفاترهم المحاسبية العبارة التالية: «باسم الرب والربح».[٤]

هذا هو تدين التطهيريين المهاجرين، ولكن ما لا تفهمه العقلية الغربية أن التجار المسلمين العاديين جدًّا لو كتبوا على دفاترهم المحاسبية هذه العبارة «باسم الرب والربح» لعُدوا مشركين

(١) إمبراطورية الثروة: (٢٣/١).
(٢) المرجع السابق: (٢٥/١).
(٣) المرجع السابق: (٢٣/١).
(٤) المرجع السابق (٤٢/١).

بالله من وجهة نظر الإسلام.

فإذا كان الربح المادي هو الحاكم الأساسي في المستعمرات، فإن إطلاق روح التسامح الديني لا يتطلب تضحيات من أحد، ولا هو معجزة باهرة أفرزتها الفلسفة العلمانية الليبرالية السائدة، وإنما هو بمثابة السياق الطبيعي الذي تقتضيه المصالح التجارية القائمة.

ليس هذا فقط بل إن أول دستور وُضع في أمريكا، وهو دستور ولاية كاليفورنيا وضعه اللورد إيرل شافتسبيري مع مساعده الفيلسوف الملحد الشهير جون لوك «الذي استلهم كتاباته الآباء المؤسسون بعد قرن من ذلك التاريخ».[1]

يقول جيفرسون في كتابه «ملاحظات على ولاية فرجينيا»:

«لا يضرني أن يقول جاري: إن هناك عشرين إلهًا، أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي ولا يكسر رجلي».

يقول جيفرسون في كتابه «ملاحظات على ولاية فرجينيا»:

«لا يضرني أن يقول جاري: إن هناك عشرين إلهًا، أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي ولا يكسر رِجلي».[2]

وعندما أصبح رئيسًا قابله صديق وهو في طريقه إلى الكنيسة في صباح يوم أحد يحمل كتاب الصلاة الأحمر الضخم الخاص به، فقال له: «أنت ذاهب إلى الكنيسة يا مستر جيفرسون. إنك لا تؤمن بكلمة في هذا الكتاب».

فلم ينكر جيفرسون ذلك، وإنما قال له: «لم توجد أمة أو حكومة على الإطلاق من دون دين، ولا يمكن أن توجد. إن الدين المسيحي هو أفضل دين مُنح للإنسان. وأنا بوصفي كبير القضاة في هذه الأمة فلابد من أن أكون قدوة في التصديق عليه».

ومن الواضح أن هذا التصديق لا يقوم على إيمان حقيقي، وإنما على أساس نفعي، ومن الطبيعي أن يكون على هذا الأساس جاء قوله: «إن الدين المسيحي هو أفضل دين مُنِحَ للإنسان».[3]

والحصيلة أنه لم يكن هناك مؤمن واحد لا بالدين المسيحي أو بغيره في هذه السلسلة من الرؤساء الأمريكيين الذين يصفون بالآباء الأوائل: فرانكلين - مادسون - جيفرسون - آدمز. ثم يتحدثون بعد ذلك عن التدين الأمريكي. لقد كان هذا يحدث في الوقت الذي يقررون فيه جميعًا أن الدين مفيد لنظام الدولة. أي دين؟ إنه الدين الشكلي على الطريقة البرجماتية.

ترى ما الفرق بين قول جيفرسون: «لا يضرني أن يقول جاري أن هناك عشرين إلهًا أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي، ولا يكسر رجلي»، وبين قول فيلسوف البرجماتية وليم جيمس: «ليس من المهم أن يكون الله واحدًا أو ثلاثة أو أكثر، المهم أن نتمتع بإلهنا لو كان لدينا إله». -تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا-.

يبدو أن فيلسوف البرجماتية الذي جاء بعد هؤلاء بحوالي قرن من الزمان لم يفعل شيئًا في تقرير نظريته عن البرجماتية الدينية، سوى أنه قرر ما كان موجودًا في أمريكا بالفعل.

والمقصود من كل ما سبق أنه لم يكن هناك تدين حقيقي لكي يكون هناك تعصب، حتى يكون هناك تسامح ليبرالي استطاع أن يحل مشاكله.

حقًا إنه كانت هناك فئات دينية صغيرة جدًا كالمورمون والسبتيين والألفيين، ولكن هذه الفئات كانت لها أحداثها الدموية المعروفة.

(١) المرجع السابق (٣٨/١).

(٢) نقلاً عن غيرثرود هيملغارب، الطرق إلى الحداثة، ص٢١٧، عالم المعرفة.

(٣) المرجع السابق: نفس الصفحة.

والأهم من ذلك هو أن مشـــاكل التعصب الحقيقية هي المشاكل التي تنجم عن تعصب الأغلبية أو الأقليات الكبيرة، وليس الأقليـــات الصغيرة؛ لأن هذه الأخيرة محكومـــة بواقع الحال بضغط الأكثرية عليها، وهو الأمر الذي لا تقع تحت ســـيطرته الفئتان الأخيرتان.

أما اليمين المسيحي الصاعد الجديد في أمريكا فإن تعصبه الحاقد ضد الإسلام أوضح من أي بيان.

بعد التجاء الرأسمالية الغربية إلى ليبرالية ديكنز للخروج من الأزمة الاقتصادية التي واجهته في عشرينيات القرن الماضي عاد إلى ليبرالية آدم سميث مرة أخرى، ولكن مع نسختها المعدلة الجديدة على يد فريدريك أوجست فون هايك (١٨٩٩ – ١٩٩٢م) فيما يسمى بالليبرالية النيوكلاسية

اليمين الليبرالي المتمثل في الرئيس ريجان في أمريكا ورئيسة الوزراء مارجريت تاتشر في بريطانيا.

وقد ذهب هايك إلى أنه «على الرغم من أن نُظُم السوق الحر لا تضع الرفاهية والحياة الكريمة كأهداف لعملية صنع القرار أو كموجِّه للتخطيـــط الاقتصادي إلا أن هذه النظم تحقق بالفعل مستويات معيشية أعلى من نظم الاقتصاد المركزي المخطط».[1]

واقع الليبراليين العرب في ظل تداعيات الأزمة العالمية التي تسبب فيها الاقتصاد الليبرالي

هناك نوعان من الليبرالية الاقتصادية:

ليبرالية آدم ســـميث، والتي شـــعارها «دعه يعمل، دعه يمـــر»، والتي ترفض تدخل الدولة في الشـــئون الاقتصاديـــة، وتدعي أن هناك يـــدًا خفية وراء حرية السوق تعمل على التوازن بين جميع الأطراف، وتحقق الرخاء للجميع.

وبـــين ليبراليـــة ديكنز التي تدعو إلـــى تدخل الدولة من أجل حفظ توازن الســـوق، وتحقيق الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن أن تسمى ليبرالية لكن المجال يضيق عن تفسير ذلك.

وبعد التجاء الرأسمالية الغربية إلى ليبرالية ديكنز للخـــروج من الأزمـــة الاقتصادية التـــي واجهته في عشرينيات القرن الماضي عاد إلى ليبرالية آدم سميث مرة أخرى، ولكن مع نســـختها المعدلة الجديدة على يد فريدريك أوجســـت فون هايك (١٨٩٩ – ١٩٩٢م) فيما يسمى بالليبرالية النيوكلاسية، وذلك مع صعود

ويبرر هايـــك صحة هذه الادعـــاءات بأن اقتصاد السوق الرأســـمالي «هو الذي يتيح للفرد أكبر فرصة وأكبر مســـاحة في الاســـتقلال الذاتي، ويذهب إلى الربط بين هذا الاســـتقلال الذاتـــي والحياد القيمي للسوق؛ ذلك لأن حيادية السوق وعدم فرضه لأهداف مســـبقة على الأفـــراد هو الذي يمكِّنهـــم من تطوير ذواتهـــم بحرية وفق الوجهة التي يريدونها دون التقيد بقيم وأهداف مفروضة عليهم. كما أن اقتصاد السوق عنـــد هايك يتيح التوصل إلى اتخاذ قرارات عقلانية؛ وذلـــك لأنه يتيح مجالاً للمقارنـــة بين البدائل المتاحة والفرص القائمة، وبذلك يمكِّن السلوك من تتبع منطق الأهداف والوسائل».

ولكن ادعاءات هايك هذه لم تنفع أمريكا في شـــيء فلم يلبث ريجان، ومن بعده بوش الأب أن أغرقا أمريكا في الديون، حتى جاء كلينتون بسياســـة يمين الوسط، وأنقـــذ ذلك الوضـــع المتردي، ثم عـــادت الأزمة مرة أخرى مع عودة الليبرالية الجديدة على يد بوش الابن وعصبته حتى استفحلت، وصنعت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تجاوزت أمريكا وأغرقت العالم أجمع.

(١) دكتور أشرف منصور، الليبرالية الجديدة: ص ١٧٤.

فهل يؤثر هذا السقوط الليبرالي على واقع الليبراليين العرب الآن؟

إن هذا الكلام قد يكون صحيحًا في حالة أن المسألة لو كانت صراع أفكار أو حقائق، ولكن المسألة مسألة أبواق دعائية تسيطر على عقول الناس من خلال شتى أجهزة الإعلام التي أصبحت تحت سيطرتهم على امتداد العالم العربي؛ ليشكلوا أهواء الجماهير كما يريدون، وهم في ذلك مدعومين من أولي الأمر في الداخل والخارج، ورحم الله عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ حيث قال : «إن الله ليذع بالسلطان ما لا يذع بالقرآن».

كما أن المسألة عند النظر لمدى نجاح الليبراليين العرب لا تتحدد بالانتصار على الإسلام أو الهزيمة منه، وهو الخطأ الذي يقع فيه الإسلاميون، بل ووقع فيه أحمد البغدادي نفسه في حواره المشار إليه؛ لأن الإسلام عقائديًا منتصر لا محالة، وإنما المشكلة هي في مدى ما تحققه الدعاوى الليبرالية من نجاح في إبعاد المسلمين أنفسهم عن الالتزام بتطبيق الإسلام على شتى مناحي الحياة، ومن هذا المنظور فقد حقَّق هؤلاء الليبراليون المدعمون من الداخل والخارج نجاحًا كبيرًا، فها هو الحديث عن القراءات المختلفة للإسلام تنتشر في كل مكان، وها هي حالة الانحلال الأخلاقي تغزو الكثير من البلاد الإسلامية بطريقة ربما لم يسبق لها مثيل، وتربو نسبة الطلاق عن الخمسين في المائة في السنوات الأخيرة في بعض الدول.

أما بالنسبة للإسلام الليبرالي فحدث ولا حرج، فقد غدا هو المسيطر على أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وعلى الندوات والمؤتمرات والعديد من القنوات الفضائية، حتى الحجاب نفسه تم اختراقه في الأغلب الأعم في الكثير من الدول الإسلامية واختزاله شيئًا فشيئًا إلى (الباديهات) والبنطلونات الملتصقة بالجسد، مع تغطية الشعر أيضًا (!) .

فإذا كان الليبراليون العرب في أزمة بحكم مواجهتهم للإسلام، فإننا نحن المسلمين في أزمة لا تقل عنهم بحكم ما يحدث من تهاون وانحلال حولنا.

معلومات إضافية

مفهوم مصطلح الليبرالية:

الليبرالية مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و(Liberalisme) في الفرنسية، وهي تعني «التحررية» ويعود اشتقاقها إلى (Liberty) في الإنجليزية أو (Liberte) في الفرنسية ومعناها الحرية.

وهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها.

ولهذا يسعى هذا المذهب إلى وضع قيود على السلطة، وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية.

ويقوم هذا المذهب على أساس علماني يعظِّم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك احتياجاته.

تقول الموسوعة الأمريكية الأكاديمية: «إن النظام الليبرالي الجديد (الذي ارتسم في عصر فكر التنوير) بدأ يضع الإنسان بدلاً من الإله في وسط الأشياء، فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء، ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني».

ويقول جميل صليبا: «ومذهب الحرية (Liberalism) أيضًا مذهب سياسي فلسفي يقرر أن وحدة الدين ليست ضرورية للتنظيم الاجتماعي الصالح، وأن القانون يجب أن يكفل حرية الرأي والاعتقاد».

ويكتنف مصطلح الليبرالية الكثير من الغموض، فيقول «دونالد سترومبرج»: «والحق أن كلمة الليبرالية مصطلح عريض وغامض، شأنه في ذلك شأن مصطلح الرومانسية، ولا يزال حتى يومنا هذا على حالة من الغموض والإبهام».

وفي الموسوعة الشاملة: «تعتبر الليبرالية مصطلحًا غامضًا؛ لأن معناها وتأكيداتها تبدلت بصورة ملحوظة بمرور السنين».

وتقول الموسوعة البريطانية: «ونادرًا ما توجد حركة ليبرالية لم يصبها الغموض، بل إن بعضها تنهار بسببه».

وإذا ذُكر اسم «الليبرالية» فإنه كما يقول «رسل» في كتاب حكمة الغرب: «تسمية أقرب إلى الغموض ويستطيع المرء أن يدرك في ثناياها عددًا من السمات المتميزة».

ومن أهم أسباب غموض مصطلح الليبرالية: غموض مبدأ الحرية: حيث يعتمد مفهوم الليبرالية على الحرية اعتمادًا تامًا، ولا يمكن إخراج «الحرية» من المفهوم الليبرالي عند أي اتجاه يعتبر نفسه ليبراليًا.

ولكن مفهوم الحرية مع سهولته، وكثرة كلام الناس فيه، لا يمكن تحديده وضبطه؛ لأن أصحاب الأفكار المختلفة في الحرية الليبرالية يعتمد كل واحد منهم على «الحرية» في الوصول لفكرته.

تقول الموسوعة البريطانية: «وحيث إن كلمة Liberty (الحرية) هي كلمة يكتنفها الغموض، فكذلك الحال مع

كلمة ليبرالي. فالليبرالي قد يؤمن بأن الحرية مسـألة خاصة بالفرد دون غيره، وأن دور الدولة يجب أن يكون محددًا، وأن الدولة باستطاعتها أو يمكن استخدامها بمثابة أداة لتعزيز الحرية».

وقـد خرجت أفـكار مضادة لليبرالية من رحم الحرية التي تعتبر المكون الأساسـي لليبرالية مثل الفاشـية، والنازية، والشـيوعية، فكل واحدة من هذه المذاهب تنادي بالحرية، وتعتبر نفسها الممثل الشرعي لعصر التنوير، وتتهم غيرها بأنها ضد الحرية.

تيار الليبراليين العرب الجدد:

هذا التيار حديث النشأة فقد نشأ بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، وزاد من حضوره في بداية القرن الحادي والعشرين، وبالذات بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويعتمد هذا التيار على تراث الفكر الليبرالي العربي منذ نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشرين، وخاصة فكر حزب الأمة (وهو حزب ليبرالي متعاون مع الاحتلال).

وتتلخـص أفكارهم فيما يلي: «حرية الفكر المطلقة، وحرية التدين المطلقة، وحرية المرأة ومسـاواتها بالحقوق والواجبات مع الرجل، والتعددية السياسـية، والمطالبة بالإصلاح الديني والتعليمي والسياسي، وفصل الدين عن الدولة، وإخضاع المقدسات والتراث للنقد العلمي، وتطبيق الاستحقاقات الديمقراطية».

كما يعتمد على الأفكار الجديدة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين وهي: «محاربة المجتمعات الدكتاتورية العسكرية والقبلية والحزبية المتسلطة، والمناداة بإقامة المجتمع المدني، وإحياء دعوة الإصلاح الديني من جديد (وفقًا لمفهومهم الخاص) والتأكيد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة».

وقد تميز هذا التيار عن التيارات الليبرالية الأخرى بعدة أمور منها:

أولاً: الوقوف في صف المشروع الأمريكي في المنطقة، والمطالبة بما يريده ويسعى له مثل: تغيير مناهج التعليم، واستعمال القوة العسكرية لتغيير الأنظمة العربية، وفرض الديمقراطية عن طريق الاحتلال المباشر لهذه الدول، ولهذا فرحـوا فرحًا كبيرًا باحتلال أمريكا العراق، وقد صرح بعضهم بأنه يتلذذ بسـماع صوت القنابل، ودوي الانفجارات في بغداد، وكأنها «موسيقى بيتهوفن».

يقول شـاكر النابلسي: «لا حرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الدكتاتورية العتية، واستئصال جرثومة الاستبداد، وتطبيق الديمقراطية العربية، في ظل عجز النخب الداخلية والأحزاب الهشة عن دحر تلك الدكتاتورية وتطبيق الديمقراطية».

وأنه لا حرج من الإتيان بالإصلاح على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية.

ثانياً: تطبيق مقاييس النقد الغربي على نصوص الوحي، وإخضاع المقدس للمنطق العقلاني، وهذا عندهم هو الأساس العلمي في معرفة الحقيقة، وصحتها.

ثالثاً: رفض العداء لغير المسلمين، واعتبار الموقف العدائي عند المسلمين ناتج عن ظروف سياسية واجتماعية معينـة، وهي لم تعد قائمة الآن، ولهـذا لا يصح أخذ هذه المواقف العدائية الموجودة في النصوص المقدسـة،

ومهاجمة غير المسلمين وسفك دمائهم بناء على ذلك؛ لأن المصالح متغيرة، والمواقف متغيرة، فيجب تغيير هذه العقائد.

رابعاً: «اعتبار الأحكام الشرعية أحكامًا وُضعت لزمانها ومكانها، وليست أحكامًا عابرة للتاريخ كما يدعي رجال الدين، ومثالها الأكبر حجاب المرأة وميراث المرأة... إلخ»، كما يقول شاكر النابلسي في مقاله «من هم الليبراليون العرب الجدد، وما هو خطابهم»، المنشور على موقع إيلاف الإلكتروني.

خامساً: رفض الارتباط بالإسلام لأنه ماضٍ، واعتبار الموجود عبارة عن فكر علماء الدين كما يعبرون وليس الدين الرسولي، وهو يقف عثرة ضد الفكر الحر، وميلاد الفكر العلمي.

سادساً: «الشعبوية» وكره العرب واتهامهم بكل النقائص، وذكر مثالبهم ونقائصهم، واعتبار الدعوة للاستقلال مجرد شعارات غوغائية لا تمت للعقلانية بصلة.

وبتتبع آراء هذا التيار يمكن ملاحظة أنه تيار عميل للدول الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة، ولا يخرج عن آرائها، فالمقاومة الفلسطينية والعراقية ـ عندهم ـ إرهاب وتطرف، ولا يمكن حل الصراع العربي الصهيوني إلا بالمفاوضات على الطريقة الأمريكية، وضرورة التطبيع الكامل مع إسرائيل، والدخول في العولمة واقتصاد السوق الحرة من أوسع أبوابها، وغير ذلك من الآراء، ولا تكاد تجد قضية سياسية إلا وتجد هذا التيار يتطابق في رؤيته مع الولايات المتحدة حتى على مستوى خلاف أمريكا مع الصين والهند، أو زيادة إنتاج النفط والموقف من الرئيس الفنزويلي «هوجو شافيز».

وهذا يؤكد أن هذا التيار عبارة عن احتياطي إعلامي يستعمله الأمريكيون لتسويق أفكارهم وسياساتهم، وجناح فكري ورافد ثقافي لمشاريعهم في المنطقة الإسلامية.